# السلفية المُعَاصِرة

## قِراءة الذِهنَّية المُشتركة فى الإسلامِ والمسيحية

محمد عبد الفتاح السرورى

**الفهرس**

المُقدمة .... فِكراً لا فِقهاً

- ولِتكُن البداية هى .. الدوجما
- التعصب
- الذهنيةُ المُشتركة ... بِنْية العقل الشرقىَ
- خِطاب الهِتاف
- عِلة الإجتهاد بين فقهِ الواقع وهيمنة السلف (نقد فكر النقل)
- ثقافة الإعتراف
- الصمت الذى صنع فقهاً
- سيكولوجية إرضاء الجماهير
- مُفارقة الفكر للواقعِ
- الإسلام والحداثة
- المنهج العلمىّ والمنهج الدينىّ
- ديكتاتورية العدد فى نهج السلفية
- الحنين الى التخلفِ
- سسيولوجية ما قبل الدولة (مصر نموذجاً)
- العقلية المِنبرية
- التأسلم والتأقبط
- المُصطلح المؤسِسِ للفكرِ
- الكهنوت وأزمة الإجتهاد فى الفقهِ الإسلامىّ المُعاصر
- مسلك العقلية الشرقية فى تحليلِ الوقائع التاريخية
- الفقه المستنير

- السلفية السياسية ..... الحنين إلى الخلافة
- الطلاق الفوريّ والطلاق الغيابيّ
- إستلاب الأنثى فى الفكرِ السلفى
- ميراث المرأة بين الفقه والواقع
- نضالها من أجل الكرامة
- نموذج للخطاب الموجه ضد المرأة
- حول ما يُسمى بالأمةِ القبطية
- السلفية اللغوية
- السلفية النَصِية فى موقفِ الكنيسة الأرثوذوكسية
- كِتاب (المفترون)
- كِتاب ( الحرية فى الأسر)
- كِتاب (فى نقدِ العقل العربى)

# المُقدمة ..... فِكراً لا فقهاً

إنَّ الخَطَّ العام الذى يجمع أفكار هذا الكتاب هو (النسق) نسق الفكر المُؤسِس للفعل ونسق المُصطلح المؤسِس للفقهِ، ومحاولة نقد هذا النسق وإظهار عَواره هى موضوع الكتاب وغايته .

نطرح السؤال....

هل الحالة التى يحياها المُجتمع هى حالة سبب أم حالة نتيجة؟ والعلاقة بين السببِ والنتيجة و محاولة سِبر أغوارها من أقدمِ الإشكاليات التى واجهت العقل البشرىّ منذ أمدٍ بعيد .

نتعاطف مع المرأةِ فى صِراعها المَريرِ مع مجتمعٍ نعلم جميعاً نظرته إليها ومدى العَنت الذى تُعانى منه خاصةً وإن كانت إمرأة غير مُتسلحةٍ بعلمٍ أوعمل، وكم تعانى (هى) من تشريعاتٍ وقوانين وعادات وتقاليد أقل ماتوصف به أنها قمعية .

نقف ضد الفتاوى الشعبية - إن جاز التعبير- و ضد سيكولوجية إرضاء الجماهير وهذا يعنى أننا نقف مع الواقع الشاخِص ضد المَوهُوم المُتَخَّيل ونقف مع الإنسانِ ضد الطُغيان، طُغيان الفقه وكَهنوت البشر .

نُؤكد فى هذا المقام على أمرٍ هامٍ أننا نُحاور فِكراً لا فقهاً وحَسبُنا فى ذلك أنهُ لا ينبغى أن يحول بيننا وبين الحقيقةِ حائِل .

ونعود ونؤكد أن الخصومةَ بيننا وبين أهلِ السلفِ ليس مَنبَعها كراهية من سلفِ بل كراهية فَرض ما كانوا عليهِ على مَن خَلف .....لقد عاشَ السلف زمناً لم يكونوا فيهِ سلفاً بل كانوا مُعاصرين لزمانهم مُتفاعلين مع طرحِ واقعهم فأنتجوا فقهاً يتماشى مع عصرهم آنذاك، ولم يأتِ من بعدِ هؤلاء السلفِ خلف يَحمِلون لواءَ التجديدِ وكلَ من حاولَ ذلك وقف حراس الكهنوت له بالمرصاد .

ونؤكد أيضاً أنهُ ليس بيننا وبين السلفيةِ المسيحية أى نزعَة طائفية أوغُصَة دينية ولكن بيننا خُصومة فى الفكرِ لا تختلف فى كُنهِها عن خصومِتنا لبعض فقهاء السلفية فى الفقه الإسلامىّ، مؤكدين على أن المُحصلة النهائية للناتج الثقافىّ العام لأى مجتمعٍ هى مجموع ما يَطرحُهُ عقلهُ الجمعىّ من أطروحاتٍ وما يستقبلهُ من آراءٍ وروئ .

وختمنَا الكتاب بعرضٍ موجزٍ لبعض الكِتابات التى تنتمى إلى المدارس السلفية سواء الإسلامية منها أو المسيحية فجاءَ عرضنا لكتاب(المُفترون) للأستاذ فهمى هويدى مِثالاً ونموذجاً لبعض الكتاباتِ التى تنتمى الى مدرسةِ وفكر السلفية الإسلامية وما تطرحهُ من أطروحاتٍ نختلفُ معها أشد الإختلافِ مُفندين ما تحاول ترسيخه من قيم ومفاهيم، وبالتوازى عرضَنا لكتابِ (الحرية فى الأسر) لكاتبهِ الأستاذ عادل جندى موضِحينَ جوهر خلافنا مع ما تطرحهُ السلفية المسيحية من آراءٍ وأفكار نرى أنها تُرسخ لروح الخصومة والعداء والإبتعاد عن الحيادية فى التشخيص والرصد، وآثرنا أن نختمَ حديثنا بعرضٍ غير مُخلٍ لواحدٍ من أهم المُنظرين المُعاصرين فى الفكر العربى وهو الدكتور محمد عابد الجابرى وذلك من خلالِ سِفره الضخم (نقد العقل العربى) هذا الكتاب الذى يُعَد وبحق واحداً من أهم ما كُتبَ حول العقل الجمعى العربى وحولَ طبيعة كُنهِ وتكوين الأُسسِ التى تأسَسَ عليها.....

وعلى اللهِ قَصد السبيل ،

## ولِتَكُن البِداية .... هى الدوجْما

الدوجما (Dogma) فى أبسطِ تعريفاتها هى الإيمان المُطلق بصحةِ فكرةٍ أو أيديولوجيةٍ ما دون سَوْق الأدلة البُرهانية على سببية هذه القناعة التى لا تقبل الجِدال من وجه نظر مُعتنقها.

إنها القناعة دون حُجة، وعلى الرغم أن من الموروثات الإنسانية الشائعة والتي تجري دومًا على الألسنةِ تلك المَقولة التي نصها (أنه ليس من الحِكمة إعادة إختراع الدراجة) والتى يتلخص معناها وغاية مُرادها فى النُصحِ بعدمِ السعي وراءَ إثبات البديهيات وعدم إضاعة الوقت والمجهود وإستنفاذ الطاقات فيما جرى إثباته والتيقُن منهُ وأنهُ من الأفضلِ أن يسعى (الإنسان - المجتمعات) إلى استكمال ما تم البدء فيه دونَ محاولة البدءِ من جديد،على الرغم من ظاهر تلك النصيحة قد يبدو من أولِ وهلة مُنظّرًا ومؤكِدًا على فكرة التعصبِ السابق لفكرة ما إلا أنَّ المُتأملَ مَلياً في تلك المقولة يستشف أن التعصبَ المُسبق للأفكار والرؤى شيء والمحاولات المُستميتة لبرهنة البديهيات شيء مختلف تماماً ..

مثلما يُعاني الإنسان المُفرد من محاولةِ إقناع أولى القربى أحياناً بأن هناك من البديهيات مالا يحتاج إلى برهانٍ تُعاني المجتمعات من محاولة البعض تخطي حدود البديهيات والقفز على الواقع والتاريخ بطرحِ نماذج أو حلول أثبت الزمان فشلها الذريع سواء كان هذا الفشل على مستوى التجربة الخاصة التي تخص مجتمع بعينهِ أو على مستوى التجربة العامة التى تخص غيره من المجتمعات.

فلقد أثبتت التجارب التاريخية أن أفضل نموذج لفكرةِ الدولة هو نموذج الدولة المُوحدة تحت مبدأ القُطرية الواحدة وأن يكون لتلك الدولة (الناجحة) جيش مُوحد تحت قيادة تخضع للتراتيب والترقيات الهيراركية - النظامية التراتبُية القائمة على فكرةِ الهَرمية - وأن أي محاولة لتجاهِل أو تخطي فكرة الجيش النظاميّ المُوحد للدولة هو بمثابة الهدم التام لفكرةِ الدولة المركزية القوية ولنا في بعضِ الدول التي إتخذت الميليشيات مِنهَاجاً وسبيلاً وما حدث لها عِبرة وتأكيداً لما نقول، حيث أن فكرة الميليشيا تتعارض مع فكرة الجيش النظاميّ وعلى حدِ عِلمِنا لا يوجد مُجتمع أخذ بفكرةِ الميليشيات كحلٍ لفرضِ رأي طائفةٍ على أخرى إلا وكان مصيرُ هذا المجتمع بأكملهِ ومن ثَم الدولة إلا الفوضى الشاملة والتناحر الدائم والتقاتل المُستمر ناهيكُم عن عدم وجود مهزومٍ ومنتصر في النهاية لأن الجميع في هذه الحالة مآله هو الخُسران المبين

.

ومثال آخر....إن البشرية المُتحضرة ومنذ أمدٍ بعيد قد تَوّصلت إلى أن أفضل فكرة يُمكن أن تجمع أبناء الوطن الواحد هي فكرة المُواطنة القائمة على فكرة وحدة الأرض والإنتماء للدولةِ والإحتكام الى القانون العام كمرجِعٍ للفصلِ في المُنازعات وأن أي أفكار تخرج عن مبدأ المُواطنة إنما تَصُب في مجرى لا يؤدي إلا إلى تَفتُت الدولة ويضرب وحدتها القُطرية فى مقتلٍ وعلى الرغم من أن الحديثَ السابق قد يبدو من قبيلِ التِكرارالذي شَبع منه المُتلقى ويكاد الكثيرون يحفظونهُ عن ظهرِ قلبٍ إلا أن واقع الحال يفرض علينا دوماً محاولة تأكيد ما هو مُؤكد و توطيد ما هو راسخ والإشارة الى المبادئ والأسُس المُكَونة لأى دولة متحضرة وأي مجتمعٍ قويم، فلا يزال (العُرف) في مجتمعنا هو المرجع فى حَلِ المنازعات وليست القوانين ولا تزال الجلسات العُرفية هي الضامن الأساسي لإستِعادة الحقوق والفارضة للكثير من الواجبات ولا يزال الإحتكام إلى القبيلة هو الحِمي والأمان .

لا يُداخلنا أدنى شك في أن أي إنسان قد إلتقى - ولو لمرة واحدة في حياتهِ على الأقل - بتلكَ النوعية من الأشخاصِ التي تعتقد إعتقاداً جازماً بصحةِ ما تتقَّول به من أفكارٍ رغمَ أن جميع الشواهد الواقعية والتاريخية تنفي صحة هذا الإعتِقاد .

هذا غير تلك النوعية من الناس التي تُعاند نفسها وتُلغي عقلها لأنها ترى الإعترافِ بخطأ ما يعتقدون فيهِ من أفكارٍ يُعد إخلالاً بإحترام الآخرين لهم وخاصة في المُجتمعات الريفية التي تتميز بكونها مجتمعات مُغلقة وبأن لها ذاكرة جمعية لاتنسى الأحداث والأقوال لأصحابها مهما مرَّ من وقتٍ وزمان .

إن الإيمان المُطلق بصحةِ الموروث هو أحد المكونات الأساسية التي تعترض طريق التنمية البشرية والإجتماعية في مجتمعاتنا فلا يزال هناك الكثير من القضايا المُعلّقة والتي يقف الفكر الإجتماعيّ والموروث الفقهيّ عائق أمام أي محاولة لتغييرِها على الرغم من الإعترافِ بوجوبِ هذا التغيير، قضايا مثل ختان الإناث و جرائم الشرف وزواج القاصرات....وغير ذلك.

إن "الدوجما" في إحدى تعريفاتها هي تلك الفكرة التي لا تقبل النقاش عند من يعتنقها فهو يعتقدُ في صحِتِها دون أي محاولة منه لإعمال العقل فيما يعتنق، ومن المفارقات الطريفة أننا نجد لإصحاب الأفكار الدوجماطيقية نفس المواصفات ونفس تعبيرات الوجه عند التحاور معهم على الرغم من تعارض بعض الأفكار مع بعضها بل وتناقضها فى أغلبِ الأحيان فلا فرقٍ يُذكر بين دوجما السلفيين - على إختلافِ الديانات - وبين دوجما الماركسيين، فهناك تكوين واحد يجمع الجميع ألا وهو الرفض المُطلق لنقد دوجماطيقيتهم، وإنها لمُتعة حقة عندما تتواجد فى مكان ما ويُحالفكَ الحظ في حضورِ حوار دوجماطيقي بين المُختلفين في الفكرِ والفقه وملاحظة كَمْ التوافق في

المُنطلقات التي ينطلق منها حوارالمُتحدثين على الرغمِ من تعارضهم الظاهرىّ فى الأيديولوجيات، إنها الدوجما وإنها حقًّاً لطفوليةٍ يَعِز عليهم تركها .

وتتجلى الدوجما فى الثبات على حَرفيةِ النص (نصية النص) ومُطلق ألفاظه دون النظر لأسبابِ النزول أو التدوين، وتتشابه هنا دوجما السلفية الإسلامية مع دوجما السلفية المسيحية فالحديث مع الكنيسة الأرثوذوكسية عن ضرورةِ مُراعاة البُعد الإنسانى ومُقتضيات الواقع فيما يتعلق بأسبابِ الطلاق هو حديث لا طائل من وراءهِ مثل الحديث مع العقليةِ الإسلامية فيما يتعلق بأحكامِ فوائد البنوك وغير ذلك من قضايا الفقه والفكر المعاصرين ... إنها الدوجما .

وهذهِ الدوجما لا تقتصر فقط على العقليات الدينية بل إنها تشمل أيضا العقليات الأيديولوجية مثل دوجما الماركسيين واليساريين، إنهم جميعاً ينتظرون الملائكة التى سوف تقوم بتطبيق هذا النموذج الذى يتحدثون عنه ويحلمون به ... ورغم فشل أيديولوجيتهم فشلاً ذريعاً على أرضِ الواقع إلا أن الكثيريين منهم لا يزالون على دوجماطيقيتهم صامدون لا يتزحزحون.

ولأننا لا نعرف فى كثيرٍ من الأحيان التفرقة بين معانى المُصطلحاتِ نظراً لتدخل النوايا الشخصية إما فى الكتابة أو فى القراءة فَيتَحتم علينا هنا أن نوضحَ أن هناك بَوَن شاسع بين الدوجما وبين الثباتِ على المبادئ .....

الدوجما تعنى غياب الرصد عن الواقع وغياب التشخيص عن طبيعة الحالة أو تشخيص الحالة تشخيصاً يعتمد على الأهواءِ والنوازع ....

الدوجما هى أن يتكبَّر الدوجماطيقى أن يُقرَ بأن ما يؤمن بهِ من أفكارٍ قد صار أثراً بعد عينٍ بحكمِ الواقع و مكانها الطبيعى هو التاريخ .... وليس بالضروة أن تكون النظرة الى تلك الأفكار في التاريخ نظرة إستهجان ... حيث لا يمكن فصل هذه الأفكار عن سياقها التاريخى العام إبّان حدوثها .. ولكن على مستوى الواقع الآنى فلا مكان لها ... مكانهُا هو التاريخ وليس الواقع وليحكم عليها التاريخ وليمحصها المؤرخون فتلكَ قضية أخرى ولكن قضيتنا هى إستماتة الدوجماطيقيين في التمسكِ بما ولىّ من أفكارٍ فقدت فاعليتها بناءً على التجاربِ الواقعية العملية وليس فقط على مستوى التنظير النقدى أو الرفض الأيدلوجى أو حتى نفور الحِس الدينى ....

إنه الفشل على مستوى المُمارسة

الدوجما هى العِناد والترفع عن فضيلة الإعتراف والإقرار بمقتضياتِ واقعٍ جديد ...

أما الثبات على المبادئ تعنى أن المُطلقات التى يؤمن بها الإنسان هى التى لا تتغير وفى الغالب الأعم تكون المبادئ مشتركة بين الجميع رغم إختلاف الأديان والأفكاروالأيديولوجيات .

فإذا كان المبدأ هو البحث عن الحقيقة.... فإن الدوجما هى الثبات على أن هناك حقيقة واحدة .

إذا كان المبدأ هو الحرية.... فإن الدوجما هى أن الحرية لنا وحدنا.

إذا كان المبدأ هو احترام الآخر.... فإن الدوجما هى أن نحترم الآخر طالما وافقنا الرأى والفكر والدين .

الدوجما عكس البراجماتية (Pragmatism) .....تلك الفلسفة الرائعة والتى تتلخص مبادئها فى قِياس مدى صحة أو فساد فكرةٍ ما بمدى قابليتها للتطبيقِ ... البراجماتية تعنى قياس الأمور (الأفكاروالأفعال) بنتائجِها ومدى نفعيتها ومَردُودها على المدى البعيدِ والقريب أما (الدوجما) فهى العكس تماماً إنها المُطلق أياً كانت الظروف والثابت أياً كانت المُتغيرات والعِناد أياً كانت الضُغوط ....

و الدوجما مُحببة دائماً الى النفوس لما فيها من عُذوبة (الضد) والإنسان – أىّ إنسان- فى حاجةٍ دوماً الى (ضد) لأن هذا الضد يُضفى معنى على الحياةِ التى لولا وجود الخصومة فيها ما كان لها أى معنى .....

ولا يوجد أفضل من الدوجما لصناعةِ الخُصوم وخَلِق الأضْداد.

## التعَصُب

لغوياً.... التعصب (Intolerance) مصطلح إشتقاقى من لفظِ (عَصب) وقد دَرَجَ الضمير الجمعى على وصفِ الشخص الذى لا يستطيع التحكم فى إنفعالاتهِ بأنهُ (عَصَبِّى).

ومن الإشتقاقات اللغوية أيضاً لمصطلح (التَعُصب) لفظ (عُصبة)،هذا غير الكلمة المعروفة لدينا جميعاً وهى كلمة (عِصابة) بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى لا يغيب عن ذوى الألباب، ويُلاحظ أن غالبية الأفرع اللغوية المُنبثقة من هذا المُصطلح لا تُعطى إنطباعاً إيجابياً بل إن جميعهاً تَصب فى قنواتٍ سلبية من المشاعرِ والأفكار والأفعال.

وللتعصبِ ملامح وصفات كما أن له أسباب ودوافع - قد يكون بعضها مفهوماً وإن كان غير مقبولٍ أو مُبَرر وللشخصِ المتعصبِ أيضاً صفات وملامح ذاتية ونفسية كما قد يكون التعصب فى نطاقهِ الخاص وقد يَغْلُب ويصبح فى النطاق العام وقبل كل هذا التعصب فى أحيان كثيرة يكون بمثابةِ رد فعل لتعصبٍ مقابل مما يجعل الجميع يدور فى دائرة لا تنتهى من الفعل ورد الفعل، يصبح بعدها رد الفعل هو فعل يستلزم رد فعل وهكذا...

وللبحث فى خصائصِ وصفات التعصب يدفعنا لبحثِ ملامح الأرضية الخِصبة لنمو التعصب .

المُلاحَظ أن التعصب لا ينمو ولا يستطيع أن يعيش إلا فى بيئةٍ ذات طبيعة عاطفية أكثر منها بيئة عقلانية، فتغليب العاطفة على العقل هى أول وأبرز ملامح صفات المجتمع المتعصب والعقلية المتعصبة ...فعندما يغيب العقل تَحِل العاطفة مكانه على الفور والعاطفة بطبيعتها لا تخضع لعقالِ المنطق على عكسِ العقلانية التى تبحث فى الأسبابِ كى تضمن النتائج أو كى تتفهَّمها ولكن العقلية المُتعصبة تَكرهُ حديث الأسباب ولا تتعامل إلا مع النتائج ولو أنها - أى العقلية المتعصبة - أعمَلت العقل قليلاً فيما

تتعصب له لوجدت فى بعضِ الأحيان أنها يجب أن تتعصب للطرفِ المقابل فقد تكون النتيجة هى بمثابةِ رد فعل لفعلٍ أوَّلِى كما ذكرنا من قبل .

يُخطئ الكثيرون فى الظنِ بأن التعصبَ قاصر على فئةٍ دون غيرها أو على أصحاب دين أكثر من غيرهِ بل الشاهد للعيانِ أن التعصب طالما وجدَّ البيئة المناسبة لترعرعهِ فسوف ينمو ويزدهر زَهره أياً كان دين أو مبادئ مُعتنقيه و هذا ليس معناهُ أن الأديان مضخة للتعصبِ أو أنها وبمعنى أخر هى السبب الوحيد له فهذه الفرضية غير صحيحة، فقد يكون التعصب هو أحد السمات الخاصة بأيدلوجيةِ مُعينة يُدور معها حيث تدور فلا يوجد أسوأ من الشيوعيين واليساريين تعَصُباً وتشنجاً فى حواراتهم كما هو معروف .

ومما يلفت النظر أيضاً أنه قد يقع فريسة للتعصبِ أصحاب الدين الواحد فقد يتعصب أصحاب كل مذهبٍ أو مِلة لما يتذَّهَّبون به ضد المذهبِ الآخر رغم أنهم جميعاً ينتمون لنفس الديانة ويعبدون نفس الإله ولكنهُ التعصب الذى لا يعرف للعقلِ ولا يضع لإختلافِ الفكر الأنسانى أى إعتبار.... يَصْدُق فيهم قول الشاعر (النار تأكل بعضها إن لم تجد ما تأكله) .

ومن قِلةِ قراءة مُجتمعاتنا للتاريخ – اللَّهم إلا التاريخ المدرسىّ- ومع الإنعدامِ التام لتعلمنا من دروسهِ قد لا يعرف الكثيرين أن أصحاب الديانة الواحدة عرفوا التقاتُل والتناحر والحروب فيما بينهم سنوات طُوال وأن أصحابَ الدين الواحد قَتلوا من بعضهم البعض وأنَّ أعدادَ القتلى تتعدت أحياناً أعداد القتلى من حروبهم مع خصومهم .

فالتعصبِ بطبيعتهِ وكما أنه لا يعترف بحقِ الإختلاف مع الآخر لا يعترف ولا يتصور أيضاً حقّ الإختلاف – مع الذات – ودون الدخول فى أمورٍ دينية لا محلّ لها فى حديثنا نُذُّكِّر أُولى الألباب بالحروبِ الطاحنة التى دارت بين المسلمين السُنة والشيعة وبالحروب التى دارت بين الكاثوليك والبروتستانت ولنقارن فيها بين ما يحدث فى منطقتنا الغارقة فى بحورِ الكراهية والتعصب واللاعقلانية والتشنُج المَذهَبىّ وبين

كثيرٍ من الدول الأوروبية وأيضاً بعض الدول فى قارة أمريكا اللاتينية والتى إستطاعت أن تتجاوزخِلافتها المذهبية والدينية وتتوحد حَولَ قيمِ الوطن ...لأنها عرفت بعد طول التجارب أن الأصل هو الإختلاف وأن الفرع هو التطابق وأن الكربونية فى الأفكار والآراء لهوَّ محض خيال .

لقد تجاوزت هذه الشعوب خلافاتها المذهبية وما يستتبع ذلك من تناحرٍ ونفور بين أبناءِ المجتمع الواحد إلى رحابةِ التعايش المشترك وآفاق التنمية والإزدهار أما نـحنُ فلا زِلنا فى طفوليةِ التعصب نمرح ونلهُو .

التعصب لا يأتى إلا بالخرابِ والدمار أما التعايُش وتَقبل الآخر يتيح الفرصة لقيمٍ مثل المُواطنة والتعاون والرفع من شأنِ تكافؤ الفرص ليتقدم من هو أحق- لا- لمن له الغلبة والمِنعة .

يجب أن نعترفَ إن كُنّا بصددِ كَشف عَوار هذا المجتمع بُغية إصلاحه أننا نسبح جميعاً فى بحارٍ من التعصبِ يتغذى على مَعينٍ لا ينضب من خِطابٍ إعلامىّ لا هَمَّ له إلا غَرس قيم الغرور بالمعتقداتِ - الموروثة فى الأساس - يتغذى من خِطاب إجتماعى وفقهى يُعْلِى من شأنه فى جميع مناح الحياةِ .

التعصبِ أولاً للمذهب أو المِلة ثم الدين فى عمومهِ – فـتعصب أهل السُنة للمذهب السُنىّ وأيضاً تعصب الشيعة للتشيعِ يفوق أحياناً تعصبهم للإسلام ذاته - هذا غير التعصب الأول للأسرة ثم القبيلة ثم المحافظة أو الإقليم ولا زال بيننا حتى يومنا هذا من يزهو و يفخر بأنهُ من محافظةِ كذا ولا يزال بيننا مَن يتعالى على الآخرين بأنهُ من هذه الأسرة أو تلك رغم أنه لا يدّ له فيما هو عليهِ من هذا الإنتساب بما فيه الإنتساب للدين الذى ولدَ فوجد نفسه من معتنقيه .

الحديث عن التعصبِ حديث لا ينتهى ولا يجب أن ينتهى إلا بعدَ أن نـُحاصر هذا الخُلق الردئ فى أضيق حدوده وحتى يشعر المُتعصبون بأنهم الأقلية الحقيقية فى مجتمعٍ يُعلِى من شأنِ الإختلافِ والذى هو فطرة إنسانية فى المقام الأول .

التعصب لا يمكن أن ينمو ويزدهر إلا فى بيئةٍ فكرية وثقافية تتيح له النمو الآمن بمعنى أنه إذا لم تسمح المنظومة العامة للتعصبِ بأن يجدَ له مكاناً آمناً فلا يمكن أساساً أن يوجد.... فما بالنا بنموهِ !

إن التعصبَ الذى نُعايشهُ جميعاً يُعد جُزءً من المنظومةِ العامة التى نـحيا جميعاً فى ظِلها والتى لم ينجُ منها إلا مَن رحِمَ ربى، والتعصب إن لم يجد الآخر ليطولهُ بالأذى والضرر فلسوف يَضُر أول من يعترض طريقهُ حتى لو كان من أولى القُربى ومن لا يُصدِق فليتأمل وقد لا يحتاج أساساً للتأملِ أو البحث فالتعصب لا يستأذن أن يخترقَ الحياة الخاصة والخصوصية الذاتية دون أدبٍ فى الألفاظ والأفكار والأفعال، فالأدب صفة لا يتصف بها التعصب ولا المتعصبين من أى دينٍ ومن أى مذهب أو مِلة فهم جميعاً يشتركون فى نفس الخُلق والمبادئ والأفكار وأيضاً الألفاظ أنهم جميعاً يمرحون فى العاطفة المُغَيبة للعقلِ والغائبة عن الواقع وغير الواعية بدروسِ التاريخ .

## الذهنية المُشتركة .... بِنَّية العقل الشرقى

السؤال – المُفتتح - هل هناك ثمة فارق يُذكر بين المكونات الأولية التى تتكون منها العقلية الدينية العامة فى الشرق لدى كُلاً من المسلمين والمسيحيين على حدٍ سواء على إختلاف مذاهبهم ومِللهم ؟

وليكن طرح السؤال بصيغةٍ أخرى.... ألا يُعد (النص) هو المُحدد الأساسى الذى يُوجِه مسار التفكير وردود الأفعال تجاه ما يُستَجد من أحداثٍ وما يتطلبهُ الواقع من تغيراتٍ على الرغمِ من أنه يبدو ظاهر للعيانِ أن كِلا الطرفين يَدَّعى التعاطى مع الواقع بصورة أكثر فاعلية من الآخر .

وليكن طرحنا لهذه الإشكالية بصورةٍ ثالثة فى صيغةٍ إستفهامية منطوقها يتلخص فى....

أليسَ للخطابِ السلفىّ اليد الطُولى فى تكوينِ الذهنية العامة لدى الغالبية من شعوبِ الشرق بشقيهِ الإسلامىّ والمسيحىَ ؟

من المعلومِ أن هناكَ دائما ثمة شَد وجذب بين أنصار المدرسة النصية التقليدية وبين مؤيدى مدرسة الواقعية الفقهية والتى تُسمى أحيانا (تاريخية النص) وتتفاوت عملية الشَد والجذب هذه كُلما إستجدَّ ظرف يستدعى رأياً فقهياً إسلامياً كان أو مسيحياً و السِمة الأساسية التى تتسم بها المدرسة التقليدية هى يقينها الراسخ بديمومة التفسير التُراثى للنصِ .

فمن الثابت تُراثياً أن لكلِ نصٍ سبب من أسبابِ نزولهِ فيما يعرف فى التراث الإسلامى (بأسباب النزول) والأمر لا يختلف كثيراً فى النصوص والأسفار الإنجيلية فهى الأخرى وبدورها قِيلت فى ظل ظروف وقتية إستدعت التفوه بها ثم تدوينها بعد ذلك من قِبلِ المدونين الذين توَّلوا هذا الأمر .

وليست أسباب النزول (فى الإسلام) وظروف كتابة النصوص المقدسة (فى المسيحية) محل حديثنا ولكن مقامنا الآن هو الحديث عن أنصارِ هذه المدرسة الذين إتخذوا من النصِ المُنَزل فى ظلِ ظروفٍ معينة ولأسبابٍ مُحددة - ومعروفة للدارسين-

إتخذوا منها مِنهاجاً ثابتاً للتعامل مع الواقعِ الآنى ومن هنا ظهرت الإشكالية التى لم يجد أنصار هذه المدرسة حلاً لها حتى الآن، وهذه الإشكالية تتجلَّى فى أن النص قد ثَبُتَ بحكمِ التدوين وبُحكم رحيل من كان لهم القدرة على تفسيرِ معانيه تفسيراً قد يُجاوز منطوقه المفهوم لدى العامة وهذا الثبات على حَرفيةِ النص تبعاً لمفهومِ منطوقهِ.أصبح يتعارض مع طبيعةِ الواقع والذى بحكمِ تكوينه يتميز بالصيرورةِ الدائمة والتغيير المستمر نظراً لإتساع الحياة وتعدُد مشاربها عمَّا كانت عليه إبَّان نزول النص أوتَّدوِينه ومن ثَمَّ صار الصِدام حتمياً بين منطوق النص الثابت من ناحيةٍ وبين مُقتضيات الواقع من ناحيةٍ أخرى .

فالنص ثابت كما ذكرنا والواقع مُتغير وليس هذا فحسب بل إن هذا الواقع قد أضحى من الإتساعِ والتعقيد يتعدى بمراحلِ الواقع البسيط الذى كان موجود فى فترةِ نزول النص القرآنى أو التدوين الإنجيلى.

أما المدرسة الثانية فهى مدرسة تاريخية النص وهى المدرسة التى تنادى بالتعامل - التاريخانى - مع النصوصِ المقدسة وحصر تلك النصوص فى أسبابِ نزولها وعدم التجاوزعن طبيعة العقلية الغالبة لدى المُتلقين لها آنذاك ومراعاة طبيعة ومُحددات الواقع المُعاش أثناء فترات التنزيل والتدوين وتكْمُن إشكالية هذه المدرسة فى أن ثمةَ عداء واضح من عموم المُشتغلين بالفكرِ الأسلامى والمسيحيِ تجاه هذه المدرسة بل وأيضاً من غالبيةِ الأشخاص العاديين مما كان لهم حَظاً من الثقافةِ والتحصيل الدينىّ وليس هذا فحسب بل وأيضاً من المثقفين - فى الجانبين على الرغم من أن هؤلاء المثقفين طالما نادوا بضرورةِ التحديث والتطوير وترك الجمود ولكن على ما يبدو أن كل هذه المُطالبات مشروطة بعدم التعارض مع منطوقِ وحَرفية النصوص المقدسة لدى كل طرفٍ على حدة .

ولكى لا يكون كلامنا مُرسلاً على عَواهِنهِ نَسوق ما نبغى طرحه وما نريد الوصول إليه فى شواهدِ الواقع المُعاش والذى لا يختلف عليه إثنان .

لقد كانت دائماً (حُجية النص) هى الدفع الذى يدفَع به أصحاب المدرسة التقليدية فى وجهِ من يتحدثونَ بحُجية الواقع، وكانت حُجية النص هذه هى نفسها تمثل حُجة فى يد الطرف المُعارض حيث أن الطرف المُعارض كان يعتبرها بمثابة (حُجةْ ضد) حيث أن الواقع يَقْذف يومياً ما يستدعى تعاملاً جديداً مع النصوصِ ولكن ...هيهات

ومما لا يدع مجالاً للشكِ أن المشكلة التراثية العتيدة والقديمة فى التعاملِ مع النصوصِ لا تخُص المشتغلين بالفقهِ الإسلامى فقط بل إنها موجودة ومُتجذرة فى فكرِ وضمير أساطين رجال الدين المسيحى أيضاً .

إن أصحاب المدرسة النصية من الديانتين يواجهون أنصار المدرسة الواقعية (كُلاً من محلهِ) ولم تصبح المشكلة - كالعادة- هى فى كيفية التوافق بين الأديان فيما يعرف بحوارِ الأديان بل أمْست المشكلة تتجسد فى كيفيةِ العملِ على إيجادِ نقاط لقاء مشترك بين أنصار المدرستين فى كِلا الديانتين، أى أن الهدف المُبتغى هو فى كيفية الوصول لحالة حوار بين المدارس الدينية التى تنتمى لنفس الديانة وليس بين الأديان المُختلفة ككلٍ لا يتجزأ على إختلاف المذاهب .

إن الواقع ما فَتئ يطرح يومياً العديد من الإشكالياتِ الحياتية التى تستلزم مرونة فقهية أو إجتهادات جديدة لأحكامٍ قديمة راسخة ظلَّ التعامل بها سنون طوال مما يستلزم طرح رؤى مختلفة حتى تُيسِر على الحائرين وترشدهم الى سواء السبيل مثل القضايا المتعلقة بأحكامِ الطلاق الغيابى على سبيل المثال .

ونعود للسؤالِ المُفتتح هل هناك ثمة فارق يُذكر بين مكونات العقلية الدينية لدى الشرقيين بصفةٍ عامة على إختلاف دياناتهم؟ أليست العقلية الدينية الشرقية تتركب من نفس المُكونات مع إختلاف المرجعيات؟ ألا يُعد الخطاب السلفى هو الخطاب المفضل لدى الجميع ! وإلا بماذا نُفسر إذن هذه القابلية الهائلة لدى معتنقى الديانتين لعداءِ كل من لا يخطو على نفس الدربِ أو يحاول الطيران خارج السرب ؟

إن التفكير الماضوىّ أصبحت له اليدَ الطُولى فى ذهنية وفكر وفقهِ عمومِ الجميع وأصبح الماضى هو – الأمل - وهو الذى ينبغى السعى إليهِ بلا كَلَلٍ أو هوادة وصار هو النموذج الذى يُحتذى بهِ دون الأخذِ فى الإعتبارِ أن هذا الماضى لم يكن مُنبَّتَ الصلة عن قوانين مرحلته والتى تغيرت معالمها مع مرورِ الأيامِ وتقادم الزمان، وأن الثباتَ على التمسكِ بالتفسيرِ الحرفىّ لكثير من النصوص يُعدُ ضرباً من ضروبِ الهربِ من مواجهةِ الواقع

مما يؤدى فى النهايةِ إلى أن يصبح هذا الواقع قوياً بدرجةٍ لايمكننا التغلب عليه إلا بعملية تخطى فعلى للتفسيرات الموروثة للنصوص .

والسؤال الأهم.....لماذا إذن يُطالب البعض بإعلاءِ العقلانية والواقعية الفقهية وهُم أول المُتنصلين من هذه المطالبات إذا تعارضت مع ما به يؤمنون من نصوصٍ؟

يتضح هذا فى موقف الكثير من عموم المسلمين الذين يتفاخرون أحياناً بما أعطت لهم الشريعة من حق التطليق - على سبيل المثال – وإعتبار هذا الحق من قبيل التعاطى الحداثى الدائم مع الواقع والحياة ...إنما يخدعون أنفسهم لأنهم يعلمون جيداً أنه لو كان هناك نص يمنع هذا الحق لَمَا نالوهُ بحكم إنتمائهم لمدرسةِ حَرفية النصوص، وأن المسيحيينَ الذين يتباهون بأن عقيدتهم لا تُكره أحداً على الثباتِ عليها ولا تطارد المُرتدين عنها بأحكامٍ دينية إنما هم أيضاً وبدورهم يُخادعون أنفسهم لأنهم يعلمون جيداً أنه لو كان هناكَ نص إنجيلى يُعطى الحق بمطاردةِ المتحولين عن المسيحية إلى دينٍ آخر ما تردَّدوا فى المطالبة بتنفيذهِ والوقوف على مقتضيات حَرفياته بحذافيرها .

فالقضية إذن لدى الطرفين واحدة والعقلية المشتركة بينهما بيِّنَة وواضحة والمرجعية لديهما هى النص وحُجية النص لها قصب السبق عند هؤلاءِ وهؤلاء والموضوع بأكملهِ لاعلاقة له من قريبٍ أو من بعيدٍ بالواقع وظروفه ولا يخضعون جميعاً لفكرةِ الإجتهاد هذا الإجتهاد الذى تركوهُ وإرتضوا بالركونِ إلى الموروث الآمن .

إن المُتابعَ للشأنِ الدينىّ العام فى عموم البلدان الإسلامية يرى أن مُحددات الخطاب الدينىّ واحدة لدى الجميع، فمقولة مثل (لا إجتهاد فى نص)على الرغم من أنَّ لها خصوصية ونسب إسلامىّ إلا أن رجال الدين المسيحى لم يجدوا أى غضاضة - بدورهم - فى أن يتَّقوَلوا بها ضدَّ من تجرأ وطالب بضرورةِ مُراعاة ضروريات الواقع فيما يخُص الأحوال الشخصية لدى المسيحيين وأعنى بها قضية الطلاق .

الخلاف ليس فقط مع السلفيةِ الإسلامية وخطابها ذو المضمون الماضوىّ لفظاً وفكراً ولكِنَّ الخلاف أيضاً مع السلفيةِ المسيحية، هذا الخطاب السلفى الذى طالَ ألفاظ وعبارات المُتحدثين دينياً فى كُل الأديان وأصبحوا يتفوهون به دون خوفٍ من لومٍ أو

عتابٍ، وإن دلَّ هذا على شيءٍ إنما يدل على أن إشكالية التراث والمعاصرة (السلفية – الحداثة) لا تَخُص فقط الموروث الإسلامىّ كما يظن البعض بل الشاهد أنها إشكالية تخص بِنية العقل الشرقى (الإسلامىّ– المسيحىّ) وكُنه تكوينه والذى أصبح يتعامل مع الواقع بنفسِ الآليات ويتخاطب بنفسِ العِبارات ويستخدِم نفس الألفاظ التى يستخدمها المُخالف لهُ فى الديانة والموافق له فى الفكر والمُنطلق وإن إختلفت الصياغة أحياناً ولكن المبدأ (المُؤسِس) للصياغةِ هو نفس المبدأ .....

هنا بِدعة وهناك هرطقة ... (الحلاج – آريوس) .

السلفية لا تعترف بالزمنِ لذِا فإن الزمن يتجاوزها ويتخطَّاها ويترك أصحابها فى أوهامهم يعمهون .

والسؤال الذى يطرح نفسهُ..... لماذا سار(الفقه – الفكر) الإسلامىّ والمسيحىّ فى طريق الجمود أكثر من سيرهِ فى طريق التجديد؟

قد تتلخص الإجابة على هذا السؤال فى فكرةِ الوجاهة التى يضفيها التعصب لفكرةٍ ما وثبات المعتنق على فكرتهِ أياً كانت الضغوط، وصبغ التعصب بصبغة الدفاع عن الفكرة أو الأيدلوجية أو المذهب مما يُكسب المُتعصب المِصداقية والإعجاب، هذا غير المُباهاةِ بالعنادِ في مجتمعٍ يعتبر العِناد في بعض الأحيان بمثابة قوة، وأيضاً التخوف من إرتباطِ التغيير بالتفريط و الخوف من تَحَمُلِ المسئولية، فدائماً (لا) أكثر أمناً من (نعم) وخاصة فيما يتعلق بالأوامر والنواهى الدينية لأن فعل الإمتناع المَبنى على (لا) قد يكون من السهلِ تَدارُك نتائجه ولكن فِعل الإقدام المترتب على (نعم) ربما يتعذر مُتابعة نتائجه ومعالجتها ولهذا فإن الرد بـ(لا) أسهل كثيراً عند رجال الدين من الرد بـ(نعمٍ) و بصفةٍ عامة فإن الحديث عن التحريمِ أشد عذوبة من الحديث عن التحليل ...

إنهُ الأمان ....

لأن ثبات الوضع أكثر أمناً فى الغالب من تغييرهِ وخاصة إذا طال الزمان على هذا الوضع مما يجعلهُ فى حكمِ الحقيقة التى لا يَتَصور أحد أنها من الممكن أن تتغير ..... ولكن مالا يعرفون أن الحقائق أيضاً تتغير، كل شئ قابل للتغيير والتبديل لأن القانون الوحيد الذى لايتغير – كما هو معروف – هو التغيير ذاته، قانون الحياة الثابت هو التغيير، وأوكد هنا أن هذا القول ليس من قبيل الدوجما .

## خِطاب الهتاف

(الخِطاب الإسلامي) هذا التعبير الذي دخل حياتنا الفكرية وأصبح له مُنظريه ومفكريه، وأضحى مُصطلح الخطاب الإسلامي مُتداولاً وبكثرة في مُجمل الكتابات والأحاديث نظراً لما يُمثلهُ هذا التعبير من رصدٍ لواقعٍ حقيقيّ يعيش كثير من المسلمين في ظل نتائجه المباشرة... هذه النتائج التي يُمَخِضها هذا الخطاب ويُرسخها في عقول الخاصة والعامة ولكن – ولكي نكون أكثر تحديداً – علينا أن نُشْرِع أولاً في تحديدِ ورصد المعالم العامة والمُصطلحات المُتداولة والمفاهيم الكامنة فى هذا الخطاب .

عندما جهرَ النبي أولَ ما جهرَ بالدعوةِ في بطنِ مكة ردَّ عليهِ عوام قريش وخاصتهم آنذاك برفضِ دعوته وعاندوهُ فيما يَدْعُوهم إليه وحينما كان يسألهم عن سببِ الرفضِ والإعراض كانوا يجيبونه الإجابة التي وثقها النص القرآني { **نَتَّبِع** مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا } وكانت هذه الحجة عقبة كؤود أمام الدعوة الناشئة بكلِ ما تمثلهُ هذه الحُجة من نسقٍ عقليّ واضحة معالمه وفي غني عن الوصف والتحليل كما هو واضح من ألفاظها { **نَتَّبِع** مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا }

المأساة الحَقَّة أنه على الرغم من إنتشارِ الإسلام وتَسَيُّده على شبه الجزية العربية إلا أنه وكما يبدو بأن الديانة قد تغيرت من الوثنية الي الإسلام ولكن ما لم يتغير حتى الآن هى الآلية الذهنية التي تستقبل مُستجدات الحياة، لقد ظلت كما هي، و ليس هذا فحسب بل و تم تصديرها أيضاً الي المجتمعاتِ الجديدة التي فتحتها جيوش الإسلام، ونؤكد أن حُجة { **نَتَّبِع** مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا } لازلت قائمة في نفوسِ وعقول المسلمين بصورةٍ دائمة فتقديس ما وُجِدَ عليه الآباء ورفض قَبول الحداثة والوقوف موقف العداء ضدَّ كل جديدٍ والتخويف منه واضحاً للعيانِ ولا يحتاج لتبيانٍ ليس فقط لأنه متعلق بالأوامر والنواهي الدينية وليس فقط لأنهُ وثيق الصلة بالفقهِ الموروث والذي يكتسب القداسة بالأقدمية يوماً بعد يومٍ ولكن لأن هذا الرفض مُتمكِنٌ وراسخ في صميمِ تكوين البِنيَة العقلية والنفسية لدى عموم المسلمين رغم أن المسلمين والمسلمون على وجهِ التحديد هم أحوج الناس الي الحداثة – بمعناها الغربيّ وذلك لما تتضمنهُ هذه الحداثة من أطروحاتٍ قد يكون من شأنها في مُجملها أن تُغير بِنَي الفكر والتفكير لدى المسلمين وإزالة مفاهيم وحلول مفاهيم جديدة أضحى الجميع بالفعلِ في حاجة إليها، والواقع المُعاش خير دليل على ما نقول وخير دليل أيضاً على نفي ما يتقَوَّل به أهل السلف ومن نحا نحوهم .

إن أسبابَ الخِصام مع الخطاب الدينى الإسلامىّ فى عمومهِ يُجَّلي أسباب رفض عقول أهل الحداثة والليبرالية لأن عقولهم ترفض هذه الغيبوبة الفقهية لو جاز التعبير، و أهل الحضارة الغربية حَققوا مُنجزات هذه الحضارة التي نَرفُل جميعاً في ترفِها في ظل هذه المنظومة الحداثية الليبرالية، حققوها بقوانينِ وضعية غير سماوية ولم يحققوها بأوامر ونواهي نبىّ الأسلام ولا بأوامر أو نواهي أي نبى على الإطلاق !

حقَّقوها لأن واضعوا تلك القوانين لم يفارقوا الواقع كما فارقناهُ ، وكان خِطابهم خِطاباً عملياَ وبرجماتياَ (نتائجياً) ولم يكن خِطاباً طُوباوياً ملائِكي الألفاظ وَهْمِيّ التنفيذ.

وعلى حدِ عِلمنا أن الخِطابَ الدينىّ المسيحيّ قد أُشبِعَ نقداً وتقريظاً بدراساتٍ وقوانين أشدّ كثيراً مما يُواجَه به الخطاب الإسلاميّ، أما الخطاب الدينيّ اليهوديّ فلا يواجهه مشكلة لأنه بطبيعتهِ خِطاب مُتلون بلون المصلحة المُبتغاة أياً كانت، كما أنه متشابكك مع عوامل أخرى..... لكِنَّ الخطاب الإسلامى فهو حقاً يستحق النقد والنقض لأنه في عمومهِ خِطاباً ينعزلُ عن الواقع ويُقدس فكرة الموت، يرفض الحياة التي وهبها الله لعبادة الأسوياء....

الخطاب الإسلامي الذي نتحدث عنهُ خِطاب ينظر الى المرأة نظرة دونية، الخطاب الذي نتحدث عنه يجعل من غيرِ المسلمين أعداء بالفطرةِ للمسلمين ...

يُهَاجَم الخطاب السلفىّ لأنه وببساطة خِطاب إلى الذات (وهو فى الحقيقة ضد الذات) وليس خطاب للآخر ولهذا يُهَاجَم من قِبلِ أهل الحداثة والليبرالية، يُهاجَم لأنه يصُوغ لحياتنا نموذج نحن في غنى عنه، نموذجٍ كان يصلح لسلفٍ كانوا ولا يصلح لخلفٍ أصبحوا .... مات السلف وبقىَّ النسق ويالِيتَه ما بقىَّ ....

خطابٌ أبسط ما يوصف به أنه ضد العقل والمنطق والفطرة السوية، يساوِي بين أحكام الإقتصاد البدائىّ الفردىّ وبين الإقتصاد المُؤسسيّ المُعقد... خطاب ذكوري متسلط.....

وأخيراً هو خِطاب ضد الألوهية المُقدسة ومع العبودية المُدنسة (أيُ عقل هذا الذي يُرضيه صِراخ الزاعقين على المنابرِ) ألم يُمسى منهج السلف كهنوتاً لا يجوز الفكاك منهُ !

بتَخَلُّصِ العقلية الإسلامية من فكرة (لوم العدو) وإنتظار هداية الأعداء للحق المبين تكون قد تخلصت من واحدةٍ من أهم عيوبها، إن نقدَ الذات ودوام الإطلالة على الواقعِ هما العمليتين اللتين يحتاجُهما الشأن الإسلامي أشد الأحتياج فبدون نقدِ الذات وليس نقدِ الآخر، لن يكون هناك مُجابهة للعيوب هذه العيوب التي يظُن أهل الحداثة فيها الظن السوء ويظن فيها غيرنا الظن الحسن ..... وعملية النقد هذه سوف تؤدي إلى الهدمِ وإعادة البناء، على أن يكون هذا التغيير بيدنِا لا بيدى الآخرين .

وياليتنا نُجيد بلاغة الفعل كما نُجيد بلاغة القول أو لِنقل.. كما نُجيد بلاغة الهتاف وهو أول نعت يُنعت به الخطاب الإسلاميّ .... خِطاب الهتاف.

## عِلة الإجتهاد بين فقه الواقع وهيمنة السلف
## (نقد فكر النقل)

(لاإجتهاد فى نصٍ) هكذا يكون البدء فى الحوارِ مع أصحابِ العقلية التى تمثل الأكثرية الغالبة من المشتغلين بالفكرِ الإسلامىّ اليوم وبالطبعِ تمثل هذه المقولة – المبدأ - لُباب تفكير غالبية عوام المسلمين على إختلافِ مشاربهم.

هذه المقولة التى تُمثل أول مصدر من مصادر مُصادرة فعل التجديد وإعمال العقل فيما يُنقل إلينا من تراثِ السلف فأداة النهى (لا) ليست فى هذا المقام مُجرد أداة لغوية لتوضيح المعنى بل هى أداة (فعل) وتنفيذ، هى (إستراتيجية فكر)، ليست مُجرد قولاً عابراً كما أنها ليست رداً مؤقتاً بل هى المبدأ والمُنتهى ..هى المنهج ذاته.

عندما ماتَ النبى (صلى الله عليه وسلم) تركَ لنا قرآناً حُفظ بعدَ ذلك بين دفَتى مُصحف لا تنطِق أوراقه بل ينطق بهِ الرجال كما قال فى هذا المعنى يوماً ما (علىّ بن أبى طالب) أى أن القول كما يُفسر، ثم تواتر الفكر الإسلامى على مَرِ الدهور وأصبح لدينا فى المُجمل تُراثاً بشرياً تَحول بدورهِ من مُجرد تفسير بشرىّ لكل ما ترك النبى (صلى الله عليه وسلم) من قرآنٍ وسُنة إذا به يتحول الى متنٍ مُقدس وذلك هو بيت القصيد، إنه التفسير والتأويل فالقضية إذاً هى قضية (تأويل النص) الذى أصبح مُقدساً وليس (النص) الذى هو مقدس بحكم إنتسابه إلى مصدرٍ إلهىّ وعلى الرغم من أن (التفسير - التأويل) هو فعل ناتج عن فكرِ البشر فى الأساس إلا أنه تحوَّل بحُكمِ التقادُمِ (فى نسق يقدس الماضى أساساً) إلى مُقدسٍ هو الآخر إكتسب مهابة وجَلال فى مجمل أطروحاته لا تقل عن مهابة المُقدس بطبيعتهِ ألاوهو( النص الإلهىّ) و مما يزيد الأمرَ خبالاً أن الذهنية الإسلامية صارت لا تتقبل الإجتهاد إلا ما كان قد صدرَ من الأوائل وأمسى إجتهادُ المحدثين مكروهاً مرفوضاً ولا سبيل أن تتقبلهُ العقلية الإسلامية على الإطلاق .

إن قضية الإجتهاد أصبحت تخص عصراً دون آخر وجيلاً دون غيره، والذى يقوم بالإجتهادِ الآن هم المثقفين (الناقلين) فحتى التقليدى قد يُبدع أما (الناقل) فلقد نأى بنفسهِ عن الإبداع ووقى نفسه شر الإبتداع .

أما القول بأن الإشتراطات والمؤهلات هى الفيصل فى التصدى لقضية الإجتهاد والتجديد فهو قول ينفيه الواقع نفياً تاماً فكثيرٍ ممن خاضوا معارك التجديد (إجتهاداً) توافرت فيهم الشروط والمؤهلات على إختلاف تخصصاتهم ولكن ما لم يتوفر فيهم هو ثباتهم على (التقليد) الذى يقولون عنه أنه مذموم عند كثير من علماء المسلمين، نعم هم (علماء المسلمين) ذموهُ قولاً ومدحُوه فِعلاً وعَملاً، إنهم يُحبون التقليد والنقل حباً جماً، متى سَمِعْت أُذنانا حديثاً دينياً عَلُق بأذهانِنا ولم يبارحهُ لأنه إحتوى على فكرٍ جديد أو قول غير مُعتاد سماعهُ مِراراً وتكراراً ؟

هل يستطيع أن يفعلها خطيب مسجد يعتلى منبراً؟ لكن يستطيع أى تقليدى أن يتهمَ أى مُجتهد (بأنه ينكر ما هو معلوم من الدين بالضرورةِ وهو مطمئن تماماً أن إتهامه سوف يَلقى إستحساناً ودون أن ينتبه المُستحسنون أن إنكارَ ما هو معلوم من الدين بالضرورةِ قولٌ هو أساساً مبنى على إجتهادٍ ، أى أنه نتيجة إجتهادية من بنى البشر...لا إلهية فيه !

والسؤال .....لمن الهيمنة اليوم ؟

هل الهيمنة للأوائل الذين إجتهدوا فى زمانهم وسايروا الواقع المُعاش (أوائل المعقول) أم للأوائل الذين يمثلون بالفعلِ الثقافة التقليدية.. أليس لأوائل الثوابت قصب السبق عن أوائل المتغيرات ؟ أليس لأوائل (المنقول) مكانة فى قلوب ومعنويات عوام المسلمين وصفوتهم على حدٍ سواء أكثر بكثير من أوائل (المعقول) .

إن قضيةَ الإجتهاد هى من أشدِ قضايا الفكر الإسلامى تعقيداً لأنها ببساطة تُعدُ القضية الكاشفة لنوعيةِ العقليات المُسيطرة على المُشتغلين بالفكرِ الإسلامى وهم فى غالبيتهم يقاومون التجديد مقاومة عنيدة....وهم لا يخجلون من طرحِ شعارهم القائل (تقديم النقل على العقل) أو شعاراً آخر ينتمى لنفس المدرسة النقلية (كل خيرٍ فى إتباعِ من سلف وكل

شرٍ فى إبتداع من خلف) وإن لم يطرحوا قولاً طرحوهُ فِعلاً وإجراءً وذلك بالتصدى لكلِ من يحاول التجديد .

والشاهد للعيانِ أن الإجتهادَ يُعد الآن فى العالم الإسلامىّ فِعلاً منفياً نفياً تاماً بل إن المُجتهد الآن محل إتهامٍ الى أن يثبتَ العكس وكُلَّ ما يحدث هو الدوران حول نقطةٍ ولكن بمسافاتٍ متساوية لا تخرج من فلكِ دائرةٍ هى فى حدِ ذاتِها دائرة السلف الصالح وما تركوهُ لنا من أفكارٍ ومقولات وشروحٍ أصبحت ثوابت ومبادئ .

العجيب فى الأمرِ أن هؤلاء السلف هم أنفسهم لم يدعُوا ولم يدَّعوا قداسة أقوالهم وتنزيهها الى تلك المرتبة التى رفعها إليهم المُحْدِثون والمُحَدَثون؟ بل كانوا يقولون قولهم فى عصرهم بناءً على متطلبات زمانهم وأن من هؤلاء السلف ليسوا فعلاً سلف كما يُفهم من الخطابِ العام للتقليديين، أى أنهم ليسوا من الصحابةِ ولا التابعين ولا تابعى التابعين أى لا يَصدُق فيهم الحديث المنسوب إلى النبىّ صلى الله عليه وسلم والقائل ما معناهُ (الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) ومع هذا تَحَولَ هؤلاء القُدماء إلى سلفٍ وما هُم بذلك؟ وأضحت إجتهاداتهم ثوابت قولية وفعلية مَنعتَ التجديد وحَدَّت حُدوداً لا ينبغى الخروج عليها وإلا أُعتُبر من يفعل ذلك يُنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورةِ وإلا فكيف يُمكن تفسير هذه الحالة من حالاتِ الجمود على (المنقول) قولاً وفِعلاً وتقديساً ؟

نحن نُرواح فى المكان نفسه، نعم نحن ندور فى نفس المكان ثم نعود للمربع رقم واحد وذلك من أمدٍ طويل وأى محاولة للخروج من المكان (نفسه) تواجهه بفكرٍ أقل ما يوصف به أنهُ فكر الغيبوبة، فكر غائب تماماً عن الواقع، فاقد للزمن وتائه عن المكان، هل يمكن لمثقفٍ غير تقليدىّ أن يطرحَ ما يُسمى (فقه الواقع) ؟

هل يستطيع اليوم مثقف غير تقليدى أن يواجهَ هذا الطوفان الهائل من الأقوال التراثية والتى يُنسب بعضها إلى النبى مباشرةً و دون أن يُتَهم بالتهمِ المعروفة سلفاً ؟

ألم تُقبر مدرسة الرأى لصالح مدرسة الحديث ؟

جفت الحلوق من كثرةِ الحوار مع الذين يمثلون فكرالسلف، وغالباً ما ينتهى الحوار معهم إلى نقطة لا يمكن وصفها بالوديةِ على أى حالٍ من الأحوال.

قضايا كثيرة تمثل لُب الحياة اليومية للمسلمين سواء في أوطانهم أو فى غُربتهم ولا يزال فكر السلف هو المُهيمن عليها تحريماً و تحليلاً ويكفى أن نُتابع سوياً نوعية الأسئلة الموجهة للعلماءِ لنعرف ما فى العقول من إهتماماتٍ وما فى الألباب من قضايا وهموم .

إن تقديمَ النقل على العقلِ هو الأساس المُؤسِس لأيدلوجية المفكرين الإسلاميين، بالنقل يستشهِدون وبه يحتَجون وأحيانا يُكَفرون بهِ المسلمين ويَردون .

إن العقلية الإسلامية تحتاجُ أشد ما تحتاج إلى آلياتٍ جديدة فى التعاملِ مع التراثِ الإسلامىّ، نحنُ نحتاجُ أشد ما نحتاج لإعادة قراءة كثير من ثوابت التفكير لدينا .... قراءة نقدية تقوم على أساسِ ما كان يصلح للأمسِ أضحى لا يصلح لليومِ ليس تجَروءً على دين الله ولكنها الجُرأة على فكرِ البشر الذين فَسروا الدين وأصبحَ تفسيرهم مرجعاً وما هو بمرجعٍ ولا حُجة إلا على الذين إرتضوا أن يكون للإنسان سُلطان عليهم أما غيرهم ممن كفروا بغيرِ سُلطان الله فلا يعُدوهُ حُجة بل هو ناتج بشرىّ قالهُ وعَمِلَ بهِ آدمىٌ مثلهم ومثل كل البشر، هو آدمىّ قد يأتيهِ الباطل من بين يديهِ ومن خلفهِ، فكر بشرى محض....

فكيف يمكن للإجتهادِ أن يكونَ لهُ دور، وأن يؤسِس لفقهِ الواقعِ فى ظلِ الهيمنة الكاملة لفكرِ السلف ؟

## ثقافة الإعتراف

فى مُجمل حياتنا العامة نستطيع أن نرصُدَ عِدة أنواع من التصنيفات الثقافية الغائبة عن نسق تعاملاتنا وتفكيرنا مثل ثقافة النظام، ثقافة الإختصار وهذا على سبيل المثال وليس الحصر ومن ضمن الثقافات الغائبة عن حياتنا قولاً وفعلاً ما يمكن أن نُسميه (ثقافة الإعتراف) .

وأعنى بثقافة الإعتراف هو ذلكَ النسق من التفكير الذي يتعامل مع الأحداث والأقوال المعاصرة منها والتاريخية و يضعها في سياقها الحقيقي، هو ذلك النسق من التفكيرِ الذي يرصد الأفعال والأقوال والأحداث التاريخية وأيضاً الأحوال الجارية رصداً تجريدياً بعيداً عن الأهواءِ والنوازع العاطفية والوطنية والدينية، المقصود بالإعتراف هنا ليس الإدانة ولكن غاية القصد هو التشخيص إذا جاز التعبير .

من المعروف أن أول مرحلة من مراحل العلاج هي صحة التشخيص ذلك لأن بدون التشخيص الصحيح للحالةِ المَرضية (المقصود بالمرضية هنا العِلة سواء كانت صحية أو إجتماعية أو إقتصادية أو ثقافية) فبدونِ هذا التشخيص الصحيح لن يصحَّ العلاج وتلك بديهية لاخلافَ لأهلِ العقلِ عليها فماهو قولنا إذ كُنا إزاء حالة مَرضية ترفض أساساً الإعتراف بحقيقة حالتها حينئذ سوفَ نجد أنفسنا أمام وضع (ما قبل التشخيص) وتلك مأساة أخرى وهذه المأساة التي نتحدث عنها ليست من محضِ الخيال بل هي حقيقة نتعامل معها دون أن نلتفتَ إليها ودونَ أن نعتبرَ أن ذلك في حد ذاتهِ مشكلة .

إن عقليتنا في تكونيها العام ترفض رفضاً قاطعاً أن تقوم بإدخال ثقافة الإعتراف في صميم كينونتها وجوهر تكوينها وبخاصة إذا تعلق الأمر بحادثةٍ تاريخية ويزداد الأمر وضوحاً إذا كانت هذه الحادثة التاريخية حادثة أو واقعة دينية فحينئذٍ يتم إلغاء الرصد الموضوعي تماماً للحالة المبحوثة ومن ثَم يدورالحوارعنها مُغلَفاً بالطابعِ الدفاعىّ أو الهجومىّ في إطار إما التكذيب أو التبرير حتى لو تعارض هذا التبرير مع المنطقِ ومع

منهج البحث العلمى ، ولكي يكون كلامنا أكثر تحديداً نحاول أن نصُوغ خُلاصة ما نبغي طرحه فيما يلى :

تعلمنا جميعا من كتبِ التاريخ المدرسية أن المصريين رحبوا بالمسلمين الفاتحين خَلاصاً لهم من ظلمِ الرومان ومن عسف جنودهم لكن كتب التاريخ المدرسية لا تذكر لنا أي شئ عمَّا فعلهُ عمرو بن العاص بالمصريين ولا كيف عاملهم ولا تَذكُر هذه الكتب أيضاً كيف كان أسلوب الحكم آنذاك وتتجاهل تماماً أن أقباط مصر قاموا بعدةِ ثورات ضد الغزاة المسلمين (والغزاة هنا إعترافاً بأن ما حدث لمصر من قِبل المسلمين كان غزواً وإقراراً لثقافة الإعتراف التي أطالب بها والمفارقة أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) نفسه كان يُسمِى حروبه غزوات ولم يجد غضاضة في ذلك ولكن يبدو أن مسلمي هذا الزمان لا يقتدون بالنبي الكريم في تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية) وليس هذا فحسب بل إن الصورة المُتخَيلة عن الغزوِ الإسلاميّ لمصر صورة وردية تماماً يغيب فيها العقل وحسابات المنطق وحتميات التاريخ وتتجاهل حتمية الصِدام بين القادمين وبين المُستقرين ذلك أن بعضَ المَرويات التاريخية تَذكُر أن المصريين لم يدخلوا في الإسلام أفواجاً في أول الأمر بل إن الإسلام نفسهُ إنتشر بين المصريين في المائة الثالثة بعد دخول عمرو بن العاص مصر، هذا غير تفاصيلَ كثيرة لا مجالَ للحديثِ عنها الآن وجميع هذه المرويات تتعارض مع الصورةِ الموروثة عن الأحداثِ الأولى التى صاحبت دخول الإسلام مصر .

والسؤال... ما هو تشخيص المفكرين وعلماء السلفية لِما حدث لمصر من قِبل العرب المسلمين هل يعدونهُ غزواً وإحتلالاً أم يعتبرونه فتحاً مبيناً ؟

وهل يعترفون تجريداً أن حُجةَ المسلمين الأوائل لا تختلف عن حُجةِ أي مُحتلٍ يحتلُ أرضاً ويعطى لهذا الإحتلالِ تبريراً يصوغَهُ كيف شاء ؟ ويعطى له أبعاداً وقيماً إنسانية ودينية من وجهةِ نظرهِ .

إن ثقافة الإعتراف ليست غائبة عن شرقنا السعيد فقط بل كثيراً ما تغيب أيضاً عن الغرب، وفى تصريح شهير لرئيسٍ فرنسي ذكرَ فيه أن الإستعمار ليس مسئولاً عن التخلفِ في أفريقيا وهذا التصريح يوضح ما نبغى توضيحهُ وتبيانهُ، فعندما تغيب ثقافة الإعتراف تسود ثقافة التضليل والتدليس ولكن الفرق بين النسق الشرقي في الإعترافِ والنسق الغربي أنهم في الغرب فى الغالب الأعم يتبنون فضيلة الإعتراف أن لم يكن على

المستوى الرسميّ فعلى المستوى العام الشعبى غير الرسمى، وهذا النمط غيرموجودٍ لدينا فنحن في الشرق غالباً لا نعترف ولكن نُصر ونتمسك ونستميت فى الدفاع عما نتبناهُ من أراءٍ ورُؤى، وعلى ما يبدو أن هذا الموضوع له علاقة بالضمير العام، فالثقافة العامة في الغرب وضميرها الجمعِىّ تُقرالإعتراف وتتعامل معهُ على إعتبار أنه شكل من أشكال التَطهُر أما عندنا فإن الإعتراف مقرون بالفضيحةِ والعار، عندهم هو الأساس وعندنا هو الإستثناء ولنقارن على سبيل المثال نوعية المذكرات التي يكتبها أصحابها في الخارج والتي تحوى الكثير من الإعترافات المُخجلة أحياناً وبين مذكرات مُفكرينا وسياسيينا المملؤة بالتمجيدِ الشخصىّ لكاتبها رغم أنه هو من كتبها وليست مكتوبه عنه.

كما أن الإعتراف مُرتبط فى ثقافتنا وأذهاننا أيضاً بالإدانة فَقَلمَا يكون الإعتراف بشئٍ فى صالح المُعْترِف، أى أن الإعتراف دوماً ما يكون مقترناً بالإقرارِ بالذنبِ وليس البراء منه مما جعلَ مُصطلح الإعترافِ من أشدِ المُصطلحات كراهية في عقلنا الباطن.

إن أول مرحلة من مراحلِ مواجهة أي مشكلة هى الإقرار بوجودِ المشكلة أى الإعتراف بأنها موجودة وبأنها تُمثل مشكلة فلا يكفى فقط الإقرار بوجودِ الحالة بل يتحتم أن يتمَ تشخيص الحالة على أنها مُشكلة وهذا لا يتسنى إلا بالإعتراف.

ثقافة الإعتراف ثقافة متحضرة تنتمى للعالم المتقدم وثقافة الإنكار ثقافة مُتخلفة ولا تنتمى إلا للعالم المُتخلف لأن فى الإعترافِ رصد وتحليل وفى الإنكار تضليل وتغييب .

إن العربَ والمسلمين يحتاجون أشد ما يحتاجون في هذه المرحلة أن يعترفوا، يعترفوا بأننا نُعانى خللاً في تحليلِ أحداثنا التاريخية وفى رصدِ حقيقة واقعنا .

يجب أن نعترف...

نعترف أننا نبنى كُلَ آمالنا على هدايةِ أعدائنا للطريق القويمِ – من وجهه نظرنا - أكثر مما نبنيه على هدايةِ أنفسنا للطريق نفسه ..

أن نعترفَ.....

أننا نُركز في معظم تحليلاتِنا السياسية والتاريخية على نظرية (لوم العدو) أكثر مما نُركز على لوم أنفسنا، والى الإلتفات الى الأسباب المنطقية والعلمية والمنهجية لِمَّا آلت إليه الأحوال، المُفارقة هنا أننا أحياناً نلوم العدو على أفعالٍ هي نفس الأفعال التي نُقرها لأنفسنا إن فعلناها وخاصة إذا كانت بأسم الدين والحق المقدس، أى أن أساس الفعل واحد فإن فعلناهُ نحن صار فتحٌ مُبيناً وإن فعلهُ الأعداء صار إحتلالٌ ألا يُعد هذا نوعاً من أنواع التدليس على الذات وعلى العقول السوية !

وأخيراً وليس آخراً إن أول شئ يجب علينا أن نعترفَ به، هو أن نعترف أننا في حاجة لنشرِ ثقافةِ الإعتراف، هذه الثقافة الغائبة عن جوهر تفكيرنا لأن هذه الثقافة تُمثل أول مراحل الرصد والرصد أول مراحل التشخيص والتشخيص بداية العلاج والعلاج هنا هو المواجهة والمقاومة .

تُرى هل نحنُ راغبون فعلاً في المواجهةِ ومقاومة العوامل الحقيقية لِما نحنُ فيه من واقعٍ مُعاش أم أننا نؤثر كعادتنا إنكار المشكلة أساساً فنستريح من مواجهتها ويستريح خصومنا من مقاومتنا....

## الصمت الذى صنع فقهاً

السؤال ... ما هي الأسباب التي دعت الى هيمنة الفقه السلفىّ على العقولِ والقلوب ؟

السؤال ... ما هي العوامل التي أدت الى (سلفنة) العقل الجمعى إن جاز التعبير ؟

نكاد نجزم أن أحدَ الأسباب الرئيسية التي جعلتنا نَصل الى هذه الدرجة من الإنحدار الفكرى والثقافى هي تلك الحالة المُريبة من الصمتِ تجاه هذا الخطاب الأُحادي الذي يُبَث في عقولِ وقلوب العامة ليلاً ونهاراً ويُرسل إليه أفكاراً تجعله ينعزل عن المعطيات التي تأخذ به الى الإندماج في خِضم الحياة المعاصرة ونكاد نجزم أن هذا الصمت بدورهِ هو الذي صنع هذا الفقه ... فلولا الصمت ما كان لهذا الخِطاب أن يتجرأ علينا كل هذه الجرأة فيما يطرحهُ من أُطروحاتٍ سلفية ماضوية بعيدة كل البعد عن واقع الحياة الآنىّ أو الرغبة فى رسم ملامح مستقبل مأمول .

لقد صنع هذا الصمت فقهاً...

فلولا هذا الصمت لكان هذا الخطاب السلفيّ الآن يقَاوِم ولا يُهَاجِم كما هو الحال الآن ... إن هذا الصمت قد صنع من هذا الفقه جيشاً هجومياً على كل ما يخالفهُ لا جيشاً دفاعياً ضد كل من يناهضهُ .

لقد صنع هذا الصمت فقهاً ...

فلولا هذا الصمت تجاه هذا الخطاب السلفيّ الماضويّ لكان المتحدثون بلسانِ هذا الخطاب يحملون الآن هموم الرد على ما يطرحونهُ من أفكارٍ وما يفْتُون به من فتاوى ، ولكن لأنهم يعلمون جيداً أن خطابهم هذا سيواجه إما بالقناعةِ ممن يقبل أو بالصمتِ ممن يرفض، لو كان يعلمون أن المواجهة والنقد لكل ما يطرحونهُ سوف يأخذان نفس المِساحة الأعلامية والشعبية لجمحُوا جِماح هذه الفتاوي وعَقلوا عقال هذا الخطاب .

لقد صنع هذا الصمت فقهاً ...

بما صَمُتَ عن سُرعة المواجهة وقوة المعارضة ... صحيح أن هناك من يردُّون ويرفضون ولكنهم للأسف لا يملكون مثلما يملك المتحدثون بخطابِ السلفية من حضورٍ دائم وقابلية جماهيرية تلك القابلية الناشئة من مهارتهم فى أسرِ آذان وألباب الجماهير بما يبثونهُ من خطابٍ مُحببٍ للمتلقين وخصوصاً فى القضايا التى تخُص المرأة على سبيل المثال .

كثير من ذوي الرأي آثروا الصمت وقاية لأنفسهم من عنتِ الجدالِ أو يأساً من تغيير واقع صارت له السيادة والسؤدد .

كثيراً ما كنا نتساءل كيف إستطاع هؤلاء السلفيين التمكن من عقولِ وألباب العامة وبعضاً من الخاصة ؟

والأجابة الوحيدة المُقنعة على هذا التساؤل هو أن هذا المُجتمع بكل ثِقله الثقافي والحضارى قد صَمتَ دهراً على المطروح السلفيّ وعندما إستفاق البعض كان الأوان قد فات وصار لهذا المطروح الغلبة في مجتمعٍ ريفيّ الفكر و المنهج، ولعبت الظروف الإقتصادية دوراً فيما حدث من إحساسٍ عام بالإحباط مما جعل اللجوء لرجال وسيدات الدين مَهرباً لهذه النفسية المهزومة .

إننا جميعاً صمتنا دهراً عن ظاهرةٍ مثل ظاهرة النقاب وعندما صارت هذه الظاهرة

علامة من علاماتِ المجتمع بدأت المواجهة رغم أنها لم تكن خافية على أحدٍ منذ البداية ...

فالمنقبات (أوالمنتقبات كما يحبون نُطقها) لم يظهرن فجأة في الشوارع بل كان هناك تدرج في إنتشار النقاب ولما تحرك المناهضون للنقابِ أصبحوا يتحركون ضد فكر وفقه له الغلبة والحضور في نفوس وأذهان العامة .

صحيح أنه كانت هناك دائماً محاولات لمناهضةِ هذا الزي ولكن هذه المحاولات لم ترقَّ أبداً للمستوى الذى تصبح فيه حركة تثويرية ترفض هذا الزي وتعمل ضد العقليات التي تتبني الدعوة إليه .

ظاهرة النقاب مثلها مثل أى ظاهرة دائماً ما تأخذ صفة التدرج وإما أن تموت في مهدها أو تتسَّيد وتصبح من القوةِ بحيث يَصعُب تحِجيمها وهذا ما حدث...

إننا نعتبر أن ما حدث للنساء في دولةٍ مثل مصر هو ما يمكن أن نسميه (التناقب) أى نقل زي النقاب من إمرأةٍ الى أخرى بصورةٍ لعِبَ الولع بالتقليدِ فيها دور، فما إن تلبث فتاة أو سيدة بإرتداءِ النقاب ودون أن تدعوا غيرها الى إرتداءهِ تلعب عملية التناقب دورها وتقل المقاومة رويداً رويدا حتى ترتديه أخرى ومن أخرى الى أخرى حتى صار النقاب زياً لا يمكن تجاهله في المجتمع... زياً ترتديه فتيات صغيرات (رحم الله أيام الضفائر) ويتدخل الفقه والفكر الذكوري في الموضوع ليزيد الضغط على النساءِ والفتيات في هذا الشأنِ .

المفارقة التي نلاحظها أن ما حدث للنقابِ هو نفسه ما حدث للحجاب فلقد بدأ الحجاب زياً كاملاً مُستقلاً بذاتهِ.. ورويداً رويدا صار الحِجاب مُنفصلاً عن الزي التابع له من رداءٍ واسعٍ وخلافهُ.. ولم يَعُد أكثر من طرحةٍ على الرأس أيا كان الزي أسفله وهو ما يحدث للنقاب الآن فصِرنا نرى نقاباً مُزركشاً وعباءة ضيقة وإكتحال في العينين ...

ولا بُد أن تنتبه الحركات الثقافية والإجتماعية لمثلِ هذه الظواهر مُستقبلاً فإذا جَدَّ علينا جديد لا يجب أن نصمتَ تجاههُ حتى يصير وحشاً يفترسنا إن حاولنا مقاومته ، وكما

أن القَول يصنع فِقهاً بما يَصبهُ في آذانِ وعقول مُتلقيه فالصمت أيضاً يصنعُ فقهاً بما يتركهُ من مساحةٍ خالية يرتعُ فيها المتحدثون، يصولون ويجولون دون أن يردعهم رادع ودون أن يخافوا من المواجهة والتي ينأى الكثيرين عنها إما شِراءً لراحةِ البالِ أو يأساً من التغييرأو خوفاً من الوقوع في حرجِ عدم القدرة على صياغة الرد صياغة تُجابه براعة رجال السلف وفقهاؤه فى التحدث وسَوَق الحُجج والبراهين وإمتلاك نواصى الحديث وطلاقة اللسان فيصبح الصمت هو الحل.. ومن ثم يصبح بعد ذلك هو المشكلة...

لا يجب أن نَصمُتَ لإن الصمت يصنع فقهاً كما يصنعهُ القول تماماً.

إن أسوأ ما يُبتلى بهِ أى مجتمعٍ من المُجتمعاتِ هو التنميط ..أياً كان مجالهُ، تنميط الفكر، تنميط الذوق، تنميط التفكير، تنميط الزى، لأن التنميط معناهُ الموات وما كان لكل هذا أن يحدث لولا الصمت.....

الصمت عنهم صنع فقهاً .

## سيكولوجية إرضاء الجماهير

سيكولوجية إرضاء الجماهيير هى تلك السيكولوجية القائمة على الإقدام أو الإمتناع عن إتخاذ قرارٍ ما أو تبنى فكرة أوأيديولوجية مُعينة خضُوعاً لرغبةِ عوام الناس ومُجاراة لما أَلِفوا عليهِ.

وهنا لابُدَ لنا من التبيانِ بأن سيكولوجية إرضاء الجماهير التى نحن بصددِ الحديثِ عنها لا علاقة لها من قريبٍ أو من بعيدٍ بسياسةِ تجاهل أو إقصاء الناسِ عن الحياةِ العامة ولكن الحُجة فى رفض سياسة إرضاء الجماهير تنبع من الرفض البرجماتى - القائم على قياس السياسات والإجراءات وتبنى الأيديولوجيات بنتائجها الفعلية - لكل ما من شأنهِ أن يحلَّ لنا مشكلة اليوم ليوَّلِدَّ مشكلاتٍ فى الغد ولنا فى ذلك حُجة..... فعلى سبيل المثال:-

عندما قامت ثورة 23 يوليو 1952- فإن القائمين عليها آنذاك لم يطلقوا عليها مُصطلح ثورة ولكن أسمُوها حركة - ويا مصر كم بِك من حركاتٍ - (مصطلح حركة ها هنا يُذكرنى بالثقافة الشعبية التى تُشَّخص رأياً أو تصرفاً مُفتعلاً بأنه حركة) عندما قامت هذه الحركة كانت تهدف إلى إستمالة الشعب وتجييش الجماهيير وعُلوِ الهتافاتِ فإتخذت من الإجراءاتِ ما أرضى كثير من الجماهيير وقتها وكان من ضمن ما إتخذتهُ من إجراءاتٍ تخفيض إيجارات المساكن وما هى إلا سنواتٍ قليلة إلا وظهرت مشكلة التمليك للوحدات السكنية تلك الظاهرة التى لم تكن مُتفشية فى المجتمعِ المصرى حيث كان الأمرُ يخضع للعرضِ والطلب –القانون الطبيعى- ولأن إرضاء الجماهير فعل غير طبيعى فما هى إلا سوينات قلائل إلا و فرضَ قانون السوق نفسه فمن هو هذا الشخص الذى يقوم ببناءعمارةٍ كى يؤجر وحداتها بإيجارٍ زهيد !

هذا مثال... ومثالٌ آخر هو ذلك القانون الذى سُمِيَّ وقتها بقانون الإصلاح الزراعى والذى فتَتَ الأراضى الزراعية الكبيرة إلى كنتوناتٍ صغيرة وما هى إلا سنوات حتى بدأت تظهر مشكلة البناء على الأراضى الزراعية حيث يعتَبر كل مالكٍ لهذة الأراضى الزراعية نفسه حُراً فيما يفعل فى نطاقِ أملاكهِ و مع إقتراب الإنتخابات في إحدى السنوات تقرر إلغاء قانون الحاكم العسكرى بتجريمِ البناء على الأراضى الزراعية وها هى الجماهير مرة أخرى تهتف وتؤيد وتسعد !

أما ثالثة الإثافى - ثالثة الإثافى هو ذلك الحَجَر التى يوضع أسفل القَدرِ لكى يستقيم مُتزنا على النار - ثالثة الأثافى هنا تلك الكارثة المُتجسدة فى نسبةِ الخمسين فى المائة عمال وفلاحين والتى يجب أن تكون متوفِرة فى تركيبةِ المجلس التشريعى فبطبيعةِ الحال لاقَى هذا القانون آنذاك تأييداً جماهيرياً جارفاً وما هى إلا سنوات حتى إتضح للمُراقبِ والمُتابع للشأنِ المصرى مدى كارثية هذا القانون الذى يجعل من نصفِ أعضاء المجلس التشريعىّ شبه أميين بكل ما يعنيه هذا من تأثيرٍ على بِنيَّةِ التشريعات والقوانين التى تصدر عن المجلس الموقر - كما كانو يسمونه آنذاك - ولكنها تلك السياسة اللعينة والتى تتمثل فى تلك الرغبة العجيبة لإرضاءِ الجماهير .

إن إرضاءَ الجماهيرِ شئ وعناد الشعب شئٌ مختلف تماماً ، إرضاء الجماهير معناهُ الإنقياد للعواطفِ والمشاعر دون النظر الى النتائج.

إرضاء الجماهير معناهُ تصفيق لمدة خمس دقائق و تدمير لمدةٍ خمس سنوات.

إرضاء الجماهير هى.... فرحةِ (يومٍ) وحُزن (أيام).

إرضاء الجماهير معناهُ نفى الأسلوب العلمىّ فى إتخاذ القرار وفى عملية التفكير - هو الشئ المُحبب لدى السلفيين- معناهُ القضاء على الأسلوب الأكاديمى – القائم على الدراساتِ الميدانية - فى تشخيصِ المُشكلات قضاءاً مُبرماً .

إرضاء الجماهير معناهُ سيادة الغوغاء وإقصاء الحُكماء، معناهُ إيجاد حل مؤقت وخلق مشكلات دائمة .

وها هو الشارع قد أصبح هو السيّد وأضْحَت الميادين هى المَقرات الرسمية لإتخاذ القرارات وأمست الغوغائية هى المنهج .

إن أسوأ ما تُبتلى به قيادة ما هى أن تُصبِحَ هذه القيادة مُنقادة بمعنى أنه بدلاً من أن تمتلكَ القيادة زمام تحريك الأحداث تُحركها الأحداث، وبدلاً من أن تأمُر - بالمعنى الإيجابى - تتحول القيادة الى خادمٍ يُؤمر- وتلك لعمرى لكارثةٍ عُظمى - أن تتحول القيادات القائدة الى قياداتٍ مُنقادة، منقادة لأهواء الناس التى لاتعرف مقياساً ولا مِنهاجاً ولا شيئاً غير الرغبة فى الإستحواذ العاجل أو المكسب الآني وما هى إلا شهور أو

سنوات حتى تتحول هذه المغانِم الى مغارِم - بيدنا لا بيدى عمرو كما يقول المثل العربى الشهير - ولنا فى التاريخ برهان .

الخضوع لرغبةِ الجماهير معناهُ السقوط فى فخِ نتائج حتمية تُشكل مُتوالية حسابية من النتائج الفرعية والتى بدورها تشكل مُتوالية هندسية من نتائجٍ مترتبة على النتائج السابقة لها وهكذا دواليك حتى يجد المجتمع والوطن نفسيهما أمام كارثة صنعها بيديهِ لا بيدِ ألدِ أعدائه ولنا فى التاريخ عبرة .... فهل من متأملٍ ؟

## مفارقةِ الفكر للواقع

مُفارقة الفكرِ للواقع هو أحد آفات الفكر العربى والفقه الإسلامىّ وأحد عيوب تكوين العقلية الشرقية بصفةٍ عامة ويتجلَّى الخطاب - المُفارق للواقع- أشد ما يتجلَّى فى العقلية التى تُشكل النسق الخَطابى الدينى بصفةٍ عامة ونخُصُ بالذِكرِ الخطاب الدينى نظراً لما يتمتعُ به هذا الخطاب من جماهيريةٍ عريضة بل إنه يُعد من أكثر أنواع الخطاب حُضوراً فى الشارعِ العام .

وإشكالية مُفارقة الفكر للواقع إشكالية قديمة فى الشأن الإسلامىّ وهذه الإشكالية تتجدد بين الفينةِ والفينة ومن حينٍ لآخر تبعاً لتغيرِ الظروفِ الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، ومقام حديثنا هو الظروف الإقتصادية وعلاقتها بنوعية الخطاب الدينىّ السائد.

مع إنتشارِ القنوات الفضائية أصبحت للقنواتِ الدينية مكانة لا تُخطئها العين وأضحت هذه القنوات الدينية تحظى بشعبيةٍ جارفة (مثلها مثل أى شئ له صفة دينية) ورغم تعدد أسماء هذه القنوات ألا أنها جميعها تُمثل نفس الفكر وتَتَقول بنفس الخطاب وتُرسخ نفس المفاهيم ومع تعددِ القنوات تعددت المشايخ وكالعادة كان من حظِ بعضٌ منهم الشهرة والحضور (الكاريزما) و للأسف لم يستغلوا هذه الثقة التى أوْلاَها الناس لهم فى ترسيخِ مفاهيم النقد العلمى البنَّاء أو المنهج العلمى الذى يبحث فى المُقدمات ليدخل إلى النتائج الحتمية المَبنية على هذه المقدمات لا لم يفعلوا ذلك كما لم يفعله غيرهم سواء فى العصرِ الحاضر أو فى سالف العصور.

تابعنا كما تابع العالم الأزمة الإقتصادية التى أصابت العالم شرقه وغربه وأنشغلَ العالم وإنشغلت حكوماته بكيفية مواجهة هذه الأزمة الطارئة وسُبل حلها وعندما كان العالم المُتحضرمشغولاً بالأسبابِ (العلمية) و(المنهجية) و(المنطقية) و(الإقتصادية) التى أدت إلى نشوب هذا الوضع طلَّ علينا الخطاب الدينى فى عمومهِ بأسبابٍ سماوية كى يُفسر لنا ويُفسرللعالم أسباب ما حدث وإنصبَّ جُل كلام هذا الخطاب على أن السببَ الرئيسى فيما

حدث هو أن الدول الإسلامية ومعها العالم بأسرهِ قد إبتعدوا عن المنهج الإسلامى فى الإقتصاد وأن العالم جميعهُ شرقه وغربه قد حَقَّ عليه غضب الله لأنه يتعامل بالإقتصادِ الربوى المُحرم إسلامياً وأن ما حدث هو نتيجة طبيعية لهذا الغضب الإلهىّ .

كما ذكرنا آنفاً من أن منظومة الخطاب الدينىّ العام فى العالم الإسلامىّ لا يمكن بأى حالٍ من الأحوالِ أن تُؤسِس لبناء عقلية نقدية عِلمية لأنَ هذا الخِطاب يُؤسس مُفرداته على أساسٍ غير علمىّ وتمييز منطقىّ بل وأحياناً غير واقعىّ بمعنى أن هذا الخطاب أحياناً يَتقَّول بمنطقٍ يُخالف الشاهد الحادث ويتعارض مع الواقعِ المُعاش وهذا هو المَاثل أمامنا فى كل لحظةٍ، فعندما يتحدث اللسان الفقهىّ بمفرداتٍ مثل (الإقتصاد الإسلامى) و(البنوك الربوية) و(العقاب الإلهى الدنيوى)، عندما يتحدث اللسان الفقهىّ بمبادئ وقواعد سلفية محضة وماضوية صرفة فى تكوينها ويريد مِنَّا أن نُطبق هذه القواعد وهذه المفردات على تصرفاتنا الآنية وحياتنا الحديثة فمن المؤكد أن هناك مشكلة ولكن المأسَاة تَكْمن أن هناك - وهُم الغالبية - يرفضون أساساً الإعتراف بأن المشكلة إقتصادية أو أن مرجِعيتها ومَنبتها إقتصادى فى الأساس .

لقد عاشَ العالم الغربى سنواتٍ طِوَال وهو يرتع فى نَعْماءِ ونتائج هذا الإقتصاد الربوَّى ونَمَا هذا الإقتصاد وإزدهر ولم يواجه أزمات كُبرى تُذكر اللهم إلا الأزمة الشهيرة فى الثلاثينات من القرنِ المُنصرم وها هو يواجه أزمته الثانية فى بداية القرن الواحد والعشرين أى أن العالم غير الإسلامىّ لم يَعرف فى مُجمل عُمره الإقتصادى الحديث إلا أزمتين، والأزمات الإقتصادية مثلُها مثل أى أزماتٍ لها أسباب علمية ومنطقية ترجع فى أغلبها إلى نقضِ أحدِ الأُسسِ الراسخة لتكوين المجال الذى حدثت فيه.. فالأزمة الزراعية تحدث نتيجة أسباب (ضد الزراعة) والأزمة الإقتصادية تحدث نتيجة أسباب (ضدالإقتصاد) إن جاز التعبير، أما إرجاع أسباب وعوامل الأزمات إلى مرجعيات غيبية لم يُنَزِل الله بها من سلطان فهذا إستخفافاً بالعقولِ، هذا غيرالإهانة الضمنية التى تمس الدين فى جوهرهِ نتيجة إقحامه فى أمرٍ ليس من شأنهِ وما أسهل إهانة الإسلام على يدِ عوام المسلمين وما أيسر أهانته على أيدى فقهائه خاصة .

يذكُرُ القرآن الكريم فى نصٍ صريح {يَمْحَقُ اللهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ} وفى نصٍ آخر { وَأَحَلَّ اللهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا} وهناك خلاف الكبير بين الفقهاء على تعريف الربا والخلاف الأكبر ليس بين الفقهاء بعضهم البعض ولكن أيضاً بين الفقهاء وبين الواقع ، فلو صَدقَتْ

حُجج بعض الفقهاء وكانَ الإقتصاد الغربى إقتصاداً ربوياً كما يؤكدون... فلماذا لم يَمْحَقه الله كما وعد ؟ ... وقد يتبرع أحدهم بالرد ويَذكُر أن الأزمة الأخيرة أنما هى شكل من أشكال (المَحق) الذى توعد به الله ضد الربا وأهلهِ ويرد عليه الواقع والحاضروالماضى بأن ما حدث مجرد أزمة ولكل أزمة إنفراجة كما نعرف وعندما تنفرج هذه الأزمة (وهذا من المؤكد حدوثه) حينذاك لن يرجع العالم إلى المنهجِ السماوّى فى الإقتصاد بل سوف يظل على نفس منهجهِ الربوىّ وقد يعود إلى سابقِ إزدهاره وهو على نفس النهج الآثم فكيف سيواجهُ أساطين الفكر السلفى وأرباب العقليات النصية هذه الإنفراجة المتوقعة والتى إن حدثت فلسوف تحدث أيضاً بمنهجٍ هو أبعد ما يكون عن المنهج الإسلامى هذا المنهج الذى لا يعرفهُ ولا يعترف به الغرب ؟

كل هذا على إفتراضٍ أن هذه الأزمة هى أزمة طبيعية وهو أيضاً فيه (قَوَلاَن) حيث أن هناك من التفسيرات ما يُرجِع هذه الأزمة إلى أسبابٍ أخرى غير أسبابها الاقتصادية العادية التى تَفُوت على الإنسان غير الإقتصادى، وأصحاب هذا الإتجاه يُرجِعون أسباب هذه الأزمة إلى ما يُعرف بإسم (الإلهاء) والإلهاء حيلة معروفة فى دنيا الحُكم والتلاعب بالشعوبِ والجماهير أى أن هناك من يعترض أساساً على فكرة أن الأزمة هى أزمة حقيقية ويؤكد أنها أزمة مُفتعلة - بناء على مُسببات ضد إقتصادية - بل ومن الممكن تجاوزها إن رغبَ صانعوها فى ذلك وبمنتهى السهولة ولكن يبدو أن إنشغال الشعوب بالأزماتِ الإقتصادية أفضل من إنشغالهم بأمورٍ أخرى والأمر غنىّ عن التفصيل، والغرض من قولنا هذا هو البرهنة على أن هذه الأزمة قد لا ترجع فى حقيقةِ أسبابها إلى أسبابٍ إقتصادية فى المقامِ الأول أى أن ربَوَّية الأقتصاد هنا ليس هو السبب الحقيقى للأزمة وأن الأمر كله لا يعْدو كَونه حيلة دولية مُتقنة لها من النتائج ما يصب فى مصلحةِ فئاتٍ معينة ضد فئات أخرى أقل قوة وحيلة أى أن أسباب هذه الأزمة وإن لم تكن أسباب (ضد إقتصادية) فلها أسباب أخرى (ضد) ولكن من المؤكد أنها ليست ضد سمَاوية فلم تحدث هذه الأزمة فجأة ولا جاءت إلى العالم كما جاءت الريح الصرصرِ العاتية ولا إنقلبت الأمور المالية على رؤوسِ أصحابها مثلما أنقلبت مدينتى سدوم وعَمُورة فوق رؤوس قاطنيها رأساً على عقبِ بفعل الملائكة المُكَّلفين بل حدثت أو صُنعت بعوامل إقتصادية أيضاً وأسباب ومكونات مالية محضة.

المفارقة المُذهلة أن اقتصاد الدول الإسلامية كان من أقلِ الإقتصاديات تأثراً بهذه الأزمة لا لأنه إقتصاد إسلامىّ سَماوّى المنهج بل لأنه اقتصاد تابع فى مجملهِ للإقتصاد الغربى وإنصبَ معظم هذا التأثر فقط على أسعارِ النفطِ التى إنخفضت نتيجة الأزمة الطارئة و من المؤكد أن إنخفاض أسعار النفط ليس عقاباً إلهياً للغربِ على ما يقترفه من ربا فاحش !

فهل عاقبَ الله الغرب الربوىّ بإنخفاضِ أسعار النفط أم عاقبنا نـحنُ لأننا نتبع هذا الأقتصاد الفاسد ؟

والمفارقة الثانية أن لهذه الأزمة الإقتصادية آثاراً جانبية تتمثل فى إنخفاض أسعار بعض المواد الغذائية، أى التَقول بأن ما حدث هو بمثابةِ عقاب إلهىّ يُكَذِبهُ الواقع لأن هذا العقاب له آثار رائعة تتنافى مع كونهِ عقاب فى الأساس بل ويلقى ظلالاً من الشك على تلقائيةِ هذه الأزمة المفاجئة كما سبق وأن ذكرنا .

وقوع الأزمات والكوارث والمآسى على سطح البسيطة أمرٌ بديهىّ و يُعد من مقتضيات الحياة الطبيعية، لكن عملية ربط هذه الكوارث بالعقابِ أو الثواب الإلهىّ أمرشائن للغاية فما معنى أن يُنزِل الله كارثة على سكانِ جزيرةٍ لا حول لهم ولا قوة وإعتبار هذا عقاباً إلهياً لهم كما قال بعض العلماء تعقيباً على حوادث بيئية ومناخية ، فهذا يُعد إستخفافاً بالعقولِ وتحايُلاً على الفطرةِ والبديهة وينافى فكرة العدل الإلهىّ الذى لاخلاف عليهِ .

يُذكرنا هذا بما يحدث أحياناً لبعضِ الأفراد فعندما يُصاب أحدهم ببلاءٍ يواسيه الخطاب الدينىّ بأن ذلك إبتلاء من الله يستلزم من العبدِ الصبر والحوقلة وعندما ينال النعمة يُخاطبهُ نفس الخطاب الدينىّ بأن ذلك مثابة فضلٌ الله ومِنَّة، هذا أن كان هذا العبد من عباد الله المعروف عنهم الإلتزام أما إذا كان هذا المرء من العُصاةِ الباغين فإن الإبتلاء الذى يصيبهُ إنما هو عقاب وإذا إصابتهُ نعمة فالنعمة له غواية وإمهال حتى يُضِلَهُ الله أكثر وأكثر ... وهكذا نجد أن هذا الخطاب يشل التفكير السليم فى تدبرِ مسبباتِ وعوامل الأزمات والمِحن .

إن الفقهاءَ الأجِلاء والعلماء الثِقات الذين نالوا ثقة الناس عليهم واجب البِناء، ...بناء العقل وترسيخ مفاهيم العقلانية الرشيدة هذه العقلانية المُفتقدة فى الخِطاب الإسلامىّ العام، ويبدو أن الشجار بين المنهج العلمى والمنهج الدينى لم يُحسم بعد رغم إصرار الكثير من مُتَقولى الخطاب الدينى أن كلاً من المنهجين العلمىّ والدينىّ يتكاملان ولا يتعارضان .

لقد عاشَ الغرب ولا يزال يعيش فى كنفِ منظومة فكرية وثقافية وإقتصادية هى أبعد ما تكون عن المنظومة الإسلامية كما هو معروف وثابت تاريخياً وآنياً، وحقّقّ الغرب كل منجزاتهِ الحضارية والتكنولوجية فى ظل هذه المنظومة الوضعية والتى تؤول الى فكرِ البشر والى المنهجِ العلمىّ التجريبىّ وليس من الحكمة لنا ولا لكرامةِ الإسلامِ أن نـحاول

إقحام معاييرنا الثقافية والدينية فى منظومةِ الغرب وتقييم ما يَحدُث هناك بناءً على تلك المعاييرلأن الغرب أرتضى بمنظومتهِ منذ أمدٍ بعيد ولأن النسق الإسلامىّ ليس خافياً عليه فهو يعلمهُ ولا يجهلهُ، ولو كان وجَدَّ فيه ما ينفعهُ ما تركهُ بحكمِ عقلية الغرب البرجماتية (النفعية) والتى لا تترك شيئاً ينفعها إلا وإستوَّلت عليهِ .

## الإسلام و الحداثة

(إتجاهٌ فِكري أشد خطورة من الليبرالية والعلمانية والماركسية، وكل ما عرفتهُ البشرية من مذاهبٍ وإتجاهات هدّامة، ذلك أنها تتضمن كل هذه المذاهب الفكرية، وهي لا تخُص مجالاتِ الإبداع الفنى والنقد الأدبي ولكنها تخُص الحياة الإنسانية في كل مجالاتها المادية والفكرية على حدٍ سواء )

السطورالسابقة هى جوهر ولُب المأساة التى تعيشها العقلية الإسلامية... فما ان نشرع فى البحث عن معنى أو مرادف لمصطلحِ الحداثة إلا و نجد أمامنا هذا الكم الهائل من التعريفات التى تأخذنا بعيداً عن واقع الحياةِ و مُجريات الأحداث .

يمكن لأى إنسانٍ الآن أن يدخلَ الى شبكة الإنترنت و يُحاول البحث عن تعريف للحداثة (Modernity) فإن فعل ذلك فلن يجدَ أمامهُ إلا هذة النوعية من التعريفات التى تُغَيَّب العقل وتُلغى الواقع وتستبيحُ المستقبل لصالحِ تيارٍ سلفى غنى عن الوصفِ، و رغم أن العالم الآن يسبح فى بحرٍ من الحداثة و أن جميع مُنجزات هذه الحداثة يرتع فى خيراتها هؤلاء الذين يرمونها بأبشعِ النعوت وليس هذا فحسب بل إن أصحاب الفكر غير الحداثى يستخدمون كل مُنجزات الفكرالحداثى، ليس فقط الوسائل التكنولوجية الحديثة ولكن أيضاً فى أساسيات ومُنطلقات الإقناع فى الحوار وأعنى بذلك أن جوهر الحوار الدينى هو التلقى من مستوى أعلى (رسول- عالم – فقيه) الى مستوى أدنى أما جوهر الحوار الإنسانى هو المُناقشة يتساوى فيها الجميع فى خطوطٍ متوازية حتى وإن كانوا يمثلون مستوياتٍ مختلفة من الطبقاتِ الثقافية حيث لا يستطيع أحد من هؤلاءِ المتحاورين أن يدَّعى أنه الأكثر وعياً أوفهماً وإلا إعتبرهُ الآخرين تجاوزاً فى حقهم والمفارقة التى أعنيها هنا أن إستخدام أساليب الإقناع من برهنة عقلية وخلافه هو بالفعل ما يستخدمه أصحاب التيار ضد الحداثى على الرغم أنه يخالف فى جوهرة متن وأرضية فكرهم القائم على التلقى والتأمين (آمين) دون إعمال للعقل فى المسموعِ والمكتوب .

وكثيراً ما نطَّلع على موضوعاتٍ قد لا يكون لها علاقة مباشرة بالدينِ وأكثر ما يلفت النظر تلك الحالة من التحولِ الحوارى التى يُصاب بها المتحاورون عندما يَشرَعون فى ربطِ كلامهم بالدين على الرغم من أن الموضوع المطروح أساساً قد لا يكون له أى علاقة بالدين، فكثيراً ما تنجرف النقاشات وتأخذ مَنحَا دينيّ على الرغم من أن طرف و متن الموضوع المطروح لا يَمت لأى قضية أو إشكالية دينية على الإطلاق .

الفكر الإسلامىّ الذى يتَسَيَّد الساحة الآن هو فكر سلفى يُقدس العودة لما كان عليه الأقدمون وهذا معناهُ أنه ضمنياً يرفض فكرة الحداثة شكلاً وموضوعاً لأن فى ذلك هدماً لمشروعهِ المطروح ولنستعرض سوياً ما يقولهُ أصحاب الفكر السلفىّ ورأيهم فى الحداثة كمفهومٍ وهذا هو رأى مُجمل السلفيين فى أمرِ الحداثة حيث يقولون :-

(الحداثة إذن من منظورٍ إسلاميّ عند كثير من الدعاةِ تتنافى مع ديننا وأخلاقياتنا الإسلامية، وهي مِعوَل هدم جاءت لتقضي على كل ما هو إسلاميّ ديناً ولغة وأدباً وتراثاً، وتروج لأفكارٍ ومذاهب هدّامة، بل هي أخطر تلك المذاهب الفكرية وأشدها فتكاً بقيمِ المُجتمعات الإسلامية ومحاولة القضاء عليها والتخلص منها وإحلال قيم مجتمع فكري غربي محله يعكس ما في هذه المجتمعات الغربية من حقدٍ وحنق على العالم الإسلامي ويُروِجون بكلِ إهتمام وجدية من خلال دُعاتها ممن يدَّعُون الإسلام ، يروجون لهذه المعتقدات والقيم الخبيثة بغرضِ قتل روح الإسلامِ ولغته وتراثه)

ومن آرائهم أيضاً ما يَذْكُره أحدهم في معرضِ حديثه عن الحداثةِ وتعليقه على بعضِ الدراسات التي صَدَرت حولها من غيرِ مُفكريها وروَّادها في الوطن العربيّ قائلاً (إننا بصددِ فِكرٍ هدَّام يتهددُ أُمتنا وتُراثنا وعِقيدتنا وعلمِنا وعلومِنا وقيمِنا، وكل شيءٍ في حاضِرنا وماضينا ومُستقبلنا)

وهذا غيض من فيضٍ ومجرد إستعراض بسيط لنوعيةِ الكتابات المبثوثة عن الحداثةِ ويتضح فيها إضمار هذا الكم الهائل من الكراهية للحداثة وأهلها وإعمال معاول الهدمِ لكل محاولات تجاوز الواقع لما هو أفضل بإستخدام أساليب هى فى حد ذاتها خلاصة تجارب بشرية ومنتجات فكرية لعقلياتٍ سمَحَ لها المناخ العام فى بلادها بإرتيادِ آفاق أوسع مما سُمِح لنا به (هذا على إفتراض أنه قد سُمِح لنا بأى شىء) وإذا بالعقلية السلفية تُحَوّل القضية برمتها إلى قضيةٍ دينية بدلاً من أن تتعامل معها على أنها إشكالية حضارية وزمانية تخضع للمعايير الإنسانية العامة من حيث النتائج والأهداف دون أن نُدخِلها فى

غير سياقها الطبيعى وهذا ما كنا نقصدهُ عندما تحدثنا عن هذه الحالة من حالاتِ التحول الحوارى الذى يصيب البعض .

إن قضية الحداثة قضية إنسانية عامة وهى مُتشعبة فى كل المجالات، فى الفن و الأدب فى السياسة والفكر، هى أسلوب و منهج وليست غاية فى حد ذاتها كما أنها لا تُمثل ديناً بشرياً جديداً بل على العكس فالحداثة قد تأتى نصرة الأديان من خلال منهجها إذا بَرِعَ المدافعين عن الأديان فى إستخدام طرائقها .

الحداثة مثل العولمة لا أحد يستطيع أن يتجاهلها إلا بتجاهلِ الحياة نفسها لا أقول أنها مفروضة على المجتمعات ولكن الكل شاءوا أم أبوا يندرجون تحت لوائِها لإنها الواقع ذاته ...

هل يستطيع أحد أن يتجاهل الواقع ويحيا فى عالمٍ موازٍ من صنعهِ الخاص المؤسف أن الإجابة نعم، والدليل القنوات الفضائية والمواقع الالكترونية والكُتيبات التى خَلقت عالماً آخر غير الذى نحيا، فبأى وسيلة يمكن أن يفهم هؤلاء الكُثر أن ما يحيون ليس الواقع وبأى طريقة يمكن إقناعهم أن يدخلوا في عالم اليوم كما دخل السلف عالمهم – الحاضر- فى زمانهم .

# المنهج العلمى والمنج الدينى

السؤال...هل هناك ثمة تعارض بين المنهج العلمي والمنهج الديني ؟

يتَحتم علينا قبل طرِح السؤال أن نبحث في خصائِصِ كِلا المنهجين حتى يتسنى لنا الإجابة معتمدين علي منهجٍ بعيداً عن أفكارٍ سابقة أو ثوابت راسخة .

من صفات المنهج العلميّ إنطلاقه من قاعدةِ فرض الفروض ثم البحث فيها بمنهجٍ بعيدٍ عن يقين ثابت مُسْبق تم الإعتراف بصحتهِ وتلك بديهية طبيعية، فلو فرضنا فرضاً سابقاً وتعاملنا معه على أنه ثابت يقينى فما هو الداعي أساساً للبحث عن صحة فرضهِ إذا كنا منذ البداية جعلناهُ ثابتاً مُوقناً بصحته .

ومن صفاتِ المنهج الديني هو إنطلاقه من قاعدةِ المُوحي به أي أنه يعتمد علي الخبر السابق المُنبأ به من قِبل قوةٍ أعلي تعلم وتعي كل شيء وتحيط بكل شيء علماً وما علي المتلقين ألا السمع والطاعة (قالوا سمعنا وأطعنا) وفى المسيحية ... (إبن الطاعة تحل عليه البركة) .

من هذه المُقدمة الموجزة نستطيع أن نقولَ أن المنهجَ العلميّ هو منهج (تجريبيّ) أما المنهج الديني فهو منهج (خبريّ)

المنهج العلمي يبدأ من فرض جميع الفروض المُتاحة متساوياً في طرحها بناءً علي مُعطياتها المُمْكِنة أما المنهج الديني فهو يبدأ باليقينِ الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فكيف يمكن إيجاد قاسماً مشتركاً بين المنهجين وهما في الأساس طرفي نقيض؟

إننا لو إفترضنا فرضية وضربنا بها مثلاً لأختلف أسلوب البحث علي الرغم من وحدةِ المثال ...فشروق الشمس من مشرقِها كل صباحٍ وغروبها من مغربها كل يومٍ بإنتظامٍ متواترٍ ودون تغيير منذ وعي الإنسان لها هذه البديهية البسيطة التي نُعايشها جميعاً ولا ينكرها ناكر لو تناولناها عِلمياً فسوف يؤدي بنا الى التوصل إلى أن لهذا الكون إلهاً واحداً وذلك لديمومةِ هذه الظاهرة دون إنقطاع مما يَدُل على خضوعها لقوةٍ ثابتة لا تتغير أرادتها أو مشيئتها، إما لو تناولنا نفس الظاهرة دينياً فلسوف نبدأُ بالنتيجة التي

إنتهي إليها المنهج العلمي بمعني أننا حينما نتناول هذه الظاهرة بالمنهجِ الدينيّ فسوف يكون المنهج حينذاك هو اليقين منذ البداية اليقين بأن لهذا الكون إلهاً واحداً والدليل هو ثبات هذه الظاهرة ودون تغيير منذ الأزل وحتى الآن مما يدل على خضوعها لقوةٍ ثابتةٍ لا تتغير أرادتها أو مشيئتها أو سُنتها.

أي أن (نتائج) المنهج العلمي هي (مُعطيات) المنهج الديني.

وقد يقول قائل في هذا المقام أن إتباع المنهج الديني لهوَّ أدعي و أولى حيث أنه يُخبر مُسْبقاً بما يؤدي اليه العلم لاحقاً فما هو الداعي للبحث والتجريب أن كنا نملك منذ البداية الخبر اليقين والرد علي هذا القول هو أن العلم واحد والمعمل واحد أما الأديان فمختلفة بل ومتعارضة ومتناقضة أحياناً فما يقرهُ دين لا يقرهُ آخر وما ينفيه دين قد يؤكدهُ دينٌ آخر، أى أن خبرية المنهج الديني تتعارض بالحتميةِ مع تجريبية المنهج العلمي فالدين لا يعترف في أخباره بالمختبراتِ العلمية والعلم بدورهِ لا يعترف في نتائجهِ ولايأخذ فى إعتباره خبر الوحي .

وليس هذا فحسب بل إن أهل الأديان المختلفة يُناطحون بعضهم البعض في مُناظراتٍ ومُسجلات لا تنتهي علي الرغم من إنتمائهم جميعاً لنفسِ المنهج في البحث والتعليل ولو أَعْملوا عقولهم فيما يقولون ربما وصلوا لنتيجةٍ مشتركة قد لا تكون في مجملها في صالح ما يتصارعون من أجل إثباته .

إن أكثر ما يثير الدهشة هو مُحاولة أصحاب كل دينٍ إثبات ما يقولونه بالحُجة والبرهان وعَقلنة أوامر و نواهي ما يأمر به أو ينهى عنه كل دين، و العجيب في الأمر أن هؤلاء القوم يَعْمُون عن حقيقةٍ أمام أعينهم واضحة لكل ذي لُبٍ ..حقيقة مؤداها أن هناك قسماً من البشر إستغني بالكاملِ عن إتِبَاع أى دين، فإذا كان الصلاح وكُل الفلاح في الإنتماء لدين معين وترك ماعداهُ فما هو تفسيرهم في إستغناء كل طرفٍ عمَّا يتمسكُ به الطرف الآخر ومع ذلك يعيشون مُجمل حياتهم حياة طبيعية عادية لاينغصُها ألا ما يُنغص حياة باقي البشر من عوارضٍ وأحداث تسري عليهم جميعاً بلا إستثناء .

وسؤال أخر..... لماذا يُصِرأتباع كل دين بإستماتةٍ في محاولة إثبات صحة دينه بالعقلِ علي الرغم من أننا لو طبقنا المنهج العلميّ – بحثاً - فيما تقولهُ الأديان فمن الجائز جداً أن تكون النتيجة فى غير صالح أي دين علي الإطلاق !

فمن ذا الذى يستطيع أن يدَّعي بالعقلِ أوالعلمِ إمكانية قيام الأموات من قبورهم بعد موتهم فعلياً بثلاثة أيام، وأي عقل هذا بل وأي عين مُحايدة تستطيع أن تؤكد إنها رأت يوماً ما حيواناً يطير بجناحين خارج نِطاق الكرة الأرضية مُحلقاً في السموات السبع حتى يصل إلى (سدرةٍ المنتهى) .

الدين والعقل يتعارضان والمنهج العلمي والمنهج الديني نقيضان ضِدان وخِصمان ولا يوجد ما يُثبت حتى الآن (حتى نكون علميين) شئ يُبرهن علي التوافق بينهما .

والخلاف بين المنهج العلمي والمنهج الديني ليس جديداً بل هو خلاف قديم يتجدد من آنٍ لآخر ويكثر فيهِ الحديث والمُلاحظ أن تأجيج هذا الخلاف لا يرجع لرجالِ العلم ولكنه يرجع لرجال الدين الذين يُصرون من حينٍ لآخر علي التحدثِ في أمور عِلمية مُتغيرة بحديثٍ ثابتٍ مقدس دون أن يلتفتوا إلى إشكاليةِ الخبر الديني وأنه هو اليقين .

حينما يتحدث الناس لُغة الدين يختلفون ولكن عندما يتحدثون لغة العلم يختلفون أيضاً، ولكن الخِلاف حينذاك يكون الفيصل فيهِ هو المعمل والتجربة والدليل والبرهان الذي لا يُنكرهُ مُكابر أما الفيصل في الخلاف الدينيّ هي المشاعر والأحاسيس والإيمان الذى لا منطق فيهِ ولا عقل لهُ .

العلمِ يُوحِد ولا يُفرِق والأراء الدينية تُفرِق ولا تُوحِد (إنما المؤمنون أخوة) المؤمنون فقط أما ماعداهم من البشرِ أن لم يكونوا مؤمنين فليسوا بإخوةٍ ولا رابط بينهم وليس هذا فقط بل إن أهل الدين الواحد يختلفون (وهذه حقيقة حياتية مؤكدة) فما بالنا وقد إختلفت أديانهم... فعَن أي تَوَحدٍ يتحدثون؟

هل يستطيع أن يقف أحد العلماء في مؤتمرٍ علميّ ويبرهن علي صحة ما يقول بناءً علي مرجعيتهِ الدينية، هل يستطيع أحد من العلماء المسلمين أن يتحدثَ في مؤتمرٍ علميّ يحضره علماء غير مسلمين ويقول أن هذه النظرية العلمية صحيحة لأن القرآن الكريم ذكرها أو أنها غير صحيحة لأن القرآن ذكر ما ينقُضها وينفيها ؟

ربما تكون هذه المشكلة في المسيحية شبه محلولة وذلك لأن (جاليليو) قد دفع الثمن ولكن الثمن لم يُدفع بعد في الإسلام، فالمشكلة عند المسلمين لاتزال قائمة فلا يزال بين أظهر المسلمين حتى يومنا هذا من يحاول جاهداً أن يُبرهن على أنّ ما أكدهُ القرآن أكدهُ العِلم و ما نفاهُ القران نفاهُ العِلم ؟

وأنه ليحضُرني في هذا المقام المقولة الشهيرة المنسوبة لعمرٍ بن الخطاب ( رضيّ الله عنه ) حينما قال مُخاطباً الحجر الأسود (والله أنى لأعلمُ أنك حجرلا تُضر ولا تنفع ولولا أنني رأيتُ رسول الله يقبلك ما قبلتك) وسبب إستحضاري لهذه المقولة أن عُمر بن الخطاب علي الرغم من أنه ينتمي في مجملِ ثقافته لبيئةٍ بسيطة لم تكن تعرف شيئاً وقتها عن المنهج العلمي في البحث والدراسة إلا أنهُ وبفطرتهِ الطبيعية تنَّبه إلى هذا التعارض الواضح بين تقبيل الحجر الأسودِ وبين نواهي الإسلام عن طقوسِ الوثنية ولم يجدَ مَخرجاً من هذا الفخ سوي إرجاع الأمر كُلهُ لرؤيتهِ رسول الله يفعل لأنهُ لو أعملَ عقلهُ وطَبَقَ منهجاً علمياً فيما يفعل لَمَا فعل فلا مناص أمامهُ إلا السمع والطاعة وأن يُرجعَ الأمر كلهُ لطاعةِ الله ورسوله لا إلى العقل والمنطق والأمر واضحٌ جَلّىّ .

لا يزال المسلمين حتى يومِنا هذا يفعلون مِثلما فعل بن الخطابِ دونَ أن ينتبهوا لذلكَ ليس فقط في تقبيل الحجر الأسودِ ولكن فى أشياءٍ أخرى فعلى سبيلِ المثالِ، المسلمون مُحرَّمٌ عليهم الإعتقاد في الدجلِ والشعوذة ومُحتمٍ عليهم أن يؤمنوا بالنفاثاتِ فى العقد .

أي أن المسلمينَ دينياً يؤمنون بشيءٍ وعقلانياً يكْفُرون بهِ وما المقولة السابقة لإبن الخطابِ إلا دليل .

وعليهِ ... فإنهُ يتوَّجب على العقلية الجمعية الإسلامية- المسيحية - أن تُقر بأن هناك ثمة تضاداً بين المنهجين العلميّ والدينىّ فتلك أولى مراحل الإلتفاتِ الى كثيرٍ من الآفاتِ التى تُعشعش فى بنيةِ العقل الإسلاميّ والمسيحى .

و لن يصل إلا مَن إلتفت .

## ديكتاتورية العدد .....نهج السلفية

ما نعنيه بمصطلحِ ديكتاتورية العدد يختلف إختلافاً تاماً عن الديكتاتورية المعروفة بإسم ديكتاتورية الأغلبية .

ديكتاتورية الأغلبية ...تعنى أن بسيادة الأغلبية تسود معها منظومة القيمِ والأراء التى تعتنقها وتتبناها الأغلبية الفائزة، كما أن ديكتاتورية الأغلبية تُولد أساساً من رحمِ عملية ديموقراطية حقيقية من خلالها تتسّيد الأغلبية وبناءً عليه تفرض هذه الأغلبية معاييرها على الأقليةِ التى تُناهضُها وشرعيتها فى ذلك أنها ترتكن الى الأغلبية التى أتت بها الى موضع إتخاذ القرار .

أى أن ديكتاتورية الأغلبية تُعَد شكلاً من أشكالِ الممارسة الديموقراطية مثل التصويت على قرارٍ ما بأغلبية الآراء، كما أن ديكتاتورية الأغلبية لاتنعدم معها الشفافية ولاتتضمن الإستخفاف بالرأى المقابل حيث أن الأغلبية تعلم جيداً أنها تملك زمام إتخاذ القرار فقط بحكم أنها الأغلبية ....

والسؤال الذى يطرح نفسه... ما هو الفرق بين ديكتاتورية الأغلبية وبين ديكتاتورية العدد التى نعنيها ونعَنون بها هذا المقام ؟

ما نعنيه بديكتاتورية العدد هو أن تصبح عملية إتخاذ القرارعملية عددية بحتة ، أى أن القرار يرجع الى غلبةِ العدد وليس الى غلبة المنفعة، بمعنى آخر أن تكون عملية إتخاذ القرار- أو الإمتناع عن إتخاذهِ - مبنية على الخوفِ من رد فعل العدد وهذه فى حد ذاتها كارثة كبرى .

إن أىَّ طريق وأىَّ منهجٍ غير المنهجِ العلمىّ فى الإدارةِ لن تكون ثماره إلا وبالاً على المجتمعِ بأكملهِ فمن المعروف أنه من الناحية السيكولوجية إذا إجتمعَ عددٌ غفير من الناسِ فإنهم يشعرون بقوتهم تلقائياً، فإذا ما دَعَّم هذا الجمع ضجة وصخباً فإن الثقة

تزداد والإحساس بالقوة ينتشى ولكنهم أشبه بمن يستعرض عضلاته فى المرآة لايرى إلا نفسه ولا يشعر إلا بذاتهِ ولكن عند المواجهة الحقيقية مع الواقع فإن النتيجة سوف تختلف لأن الهتاف الجماعىّ لا يعطى إلا الإحساس بأن هذا هو الرأى المُعبِر والأوحد عن الغالبية الحاضرة والغائبة وتلك لعمرى لقسمة ضيزى .

ديكتاتورية العدد فى حقيقة الأمر ما هى إلا الخنوع - وليس فقط الخضوع - إلى صوت الغوغائية التى تهتف بما تعى- وبما لا تعى - المفارقة أن هذا العدد قد ينتقل فجأة من رأيٍ الى الرأى النقيضِ له فى لمحِ البصر، فقط يكفى أن يتولَّى أحدهم ممن يُجيد الهتاف ويُحسِن تأليف الشعارات ويتمتع بمصداقيةٍ عددية، يكفى أن يوَّجِه هذه الأعداد الى الرأى المخالف و حينئذٍ سوف تتبِعَهُ .

هذه العقليات الإتباعية فى كينونتها وبنيتها، هذه العقليات التى لاتعرف شيئاً عن النُظمِ الحديثة والمناهج المُتحضرة فى تسيير الأمور و شئون الحياة وتكرهُ الإبداع كراهية عَمياء اللهُمَّ إلا إبداع الشعارات الرنَّانة والمسجوعة بمهارةٍ أحياناً وبسذاجةٍ وبلاهة أحايين .

ديكتاتورية العدد هى أن يسرق – العدد - رأى الآخرين ويتحدث بإسمهم دون تفويض

ديكتاتورية العدد هى أن تكون السيادة للأكثرِ عدداً وليس للأرجح عقلاً، هى السيادة للأعلى صوتاً وليس للأوفرِ عِلماً ...

لا يستقيم حال مجتمع طالما أن العددَ فيه هو القائد وهو المُحرك ولا تتقدم دولة طالما أن ناصيةَ الأموربها ليست بيدِ الخُبراء والمُتخصصين وأهل العلم والإدارة ، كيف تتقدم دولة وهى تحت التهديد بتفعيل آلية ديكتاتورية العدد ؟

فى مجتمعاتنا الآن ديكتاتورية بغيضة ومرفوضة هى ديكتاتورية العدد هذا العدد الذى صارت له الغلبة والسؤدد تعضدهُ فضائياتٍ رعناء وصحف أشبه بالمنشوراتِ لها مانشيتات حربية الصياغة ،جماهيرية الهدف .

ديكتاتورية العدد هذه إن لم نواجهها فلسوف تبتلعَنا وإن لم نقاومها فلسوف تُدمرنا وقد علمتنا الحياة درساً بليغاً مؤداه أن وقاية ما هو آتٍ تكمُن في مجابهة ما هو آنٍ، وأنَّ أمان المُستقبل مبذُور في مقاومة آفاتِ الحاضر .

## الحنين إلى التخلفِ

عندما دعَى النبي (صلى الله عليه وسلم) قريش إلى عبادة الله الواحد وترك عبادة الأصنام رفضَ الكثير منهم دعوته وحينما سألهم عن السببِ كانت إجابتهم ( **بل نتبعُ** ما ألفينا عليه آباءنا) فكانت تلك المقولة هي إحدى العقبات التي وقفت في طريق الدعوة الإسلامية آنذاك صحيح أن هذا المبدأ لم يكن هو السبب الوحيد في مُعاندة قريش وأن هناكً أسباب أخرى لا مجال للحديثِ عنها الآن إلا أن التمسكَ بما كان عليهِ الآباء والأجداد كان أحد الأسباب لرفضِ الدعوة في بداية نشأتها كما يتضح من إجابة رجال قريش هذه الإجابة الصريحة في المعاني والألفاظ **( بل نتبعُ** ما ألفينا عليه آباءنا**)** أي الأُلفَة والإعتياد للشيء الذي ولدوا فوجدوه .

المفارقة هنا أن هذه الإجابة لا تزال حاضرة بيننا حتى الآن والذين يقولونها هم مُسلمى هذا الزمان وليس رجال قريش كما كان الحالُ قديماً أي أن الآية تبدلت والوضع أصبح مقلوباً وكما كانت مُعاناةِ النبي (صلى الله عليه وسلم) مع قومهِ في محاولةِ إقناعهم بأنهُ ليس من الضرورةِ أن يكون الصواب - كل الصواب - (بل نتبع ألفينا عليه آباءنا) فهناك مُعاناة أخرى يُعانيها أهل الإجتهاد في زماننا مع نفس العقلية التي ورِثها كثيرٌ من المسلمين من قريشٍ وعقلية أُناسها هذه العقلية التي تتجلى في هذه المقولة التى خلدَّتها الآية الكريمة (بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا) ويبدو أن هذه المقولة لا تُمثل عقلية قريش وحدها وإنما من الواضح أنها تمثل ثقافة شرقية أصيلة بدليلِ أنها وُرِثَّت لأبناءِ الشرق جيلاً بعد جيلٍ، مبدأ مُتأصل في صميمِ التكوين النفسي والفِكري لدينا على إختلافِ الأجيال والأعراق، وإلا فكيفَ يُمكن تفسير هذه الحالة العجيبة من حالاتِ تقديس الماضي بصورةٍ تكادُ تكون مَرَضية لا يجدي في مواجهتها حِواراً أو حُجة **!**

لا يزال الكثير من أبناءِ هذا الزمن يقولون نفس المقولة بلغتهم الحديثة ولكنتهم الدارجة، وهذا يعني ببساطة أن الموروث هو النموذج المُحتذى به ناهيك عمَّا في هذه المقولة من روحِ الإنهزامية والإستسلام والإنقياد البغيض، مقولة تتناقض مع النفسِ الحُرة والعقلية الوثّابة للمعرفةِ والتطور ونجد أن أي محاولة لتغيير وتبديل أو حتى إعادة النظر فيما ورثناهُ يُعدُ في هذا المجال إعتداء على مقدسٍ ثابت له الجلالة والمهابة.

وليس هذا فحسب بل إنهم يعتقدون إعتقاداً جازماً بأنه (لن يُصلح حال آخر هذه الأمة إلا بما صَلُح به أولها ) وهذا يعني ببساطة أنه يجب على المسلمين أن يعودوا لسابق الحالة

التي كان عليها المسلمون الأوائل حتى يتحقق لمسلمي اليوم ما تحقق لسالفِ المسلمين من نصرٍ ومِنْعة على أعدائهم، فإذا إفترضنا أن هذا ممكناً فكيف يمكن إفتراض عودة الأعداء لسابق الحالة التي كان عليها أعداء الأمس ؟

الحنين إلى الماضي شيء والحنين إلى التخلف شيء مختلف تماماً، الحنين إلى الماضي (Nostalgia) شعور فِطري نظراً لِمَا يحتويهِ الماضي من شعورٍ بالأمانِ وهو في مُجمله شعوراً إختيارياً كما أنه شعور إستدعائي يستدعيهِ الشخص في بعض المواقف واللحظات لكنه على أيةٍ حال لا يُمثل نمطاً في التفكير ولا أسلوب من أساليب الحياة كما هو الحال عندنا.

ما نحن فيه من حالٍ ليس حنينٌ إلى الماضي بل هو حنين إلى التخلف، هو حنين لكاملِ الحالة التي عاشها السلف من آباءٍ وأجدادٍ عاشوا في زمنٍ غير زماننا وكانت لهم بيئة مُختلفة ونُظم معيشية مُختلفة ماتَ السلف وعاش النسق الذي عاشوا به، ولكنهم لم يكونوا مُتخلفين في زمانهم ولكننا سوف نصبح نحنُ المُتخلفينَ إذا تعاملنا مع الحياة بنفسِ الأسلوب الذى كانوا يتعاملون به في زمانهم .

إذا كان المسلمون فيما مضى قد إستطاعوا تحقيق إنتصارات وكانت لهم الغلبة فلا يرجع هذا لشدةِ تمسكهم بالإسلامِ كما يُصَوِر لنا دعاة السلفية... لا ... بل حققوا تلك الإنتصارات لأنهم إستطاعوا التعاطى مع الواقعِ والتعامل العمليّ معهُ، والتعامل العملى مع الواقعِ يُعد منهجاً غير مطروحٍ على الإطلاقِ في فكرِ وفقه مسلمي اليوم، فكيف يمكن إقناع الفقهاء أن الزمن تغّير والحال تبدل ؟

كيف يمكن إقناع جمهورالمسلمين بأن ثقافتهم العامة ترجع إلى علومِ الفقهاء وكُتب الأقدمين وكتاباتهم وإجتهاداتهم أكثر مما ترجع إلى أصل النص السماويّ وأسباب نزوله ؟

ماذا نقول في مجتمعٍ يرى الخير كل الخير في (إتباع من سلف) دون أن يضع في إعتبارهِ كُلَّ المتغيراتِ الإجتماعية والإقتصادية والإنسانية التي طرأت على الحياةِ ويرى أن الشر كُلَّ الشرفي (إبتداع من خلف) ودونَ أن يُحاول أصحابَ هذه العقلية أن يُعيدوا النظر في مُصطلح (إبتداع) فهي من وجهة نظرهم من (البدع) أما في نظرنا فهي من (الإبداع) وشتان بين العقلية التي تنظر للأمور المُستحدثة بأنها بدع والعقلية التي ترى أنها إبداع هذا الإبداع الذى يجاري الزمان ويُساير الواقع .

لا...ليس كلُ الخير في إتباع من سلف وليس كلُ الشر في إبتداع من خلف هذه المقولة باطلة .. باطلة بحكمِ العقل والمنطق وصيرورة الحياة وتقدم الحال الإنساني فلا مُطلق في الحياة .. فبأي عقل يكون (كُل) خيرٍ فى أفعال خلت و (كُل) شرٍ في أفعال تلت .

المعيار ليس إتباع السلف أو إبتداع الخلف، بل المعيار هو ما تقتضيه المصلحة ويفرضهُ الواقع من ضروراتٍ ، وحتمياتٍ تُمليها الظروف الداخلية والخارجية .

أَكُل الخير في إتباع أسلوب حياة كان يناسب أُناسٍ يحيون فى بيئةٍ صحراويةٍ و لَهُم من الُنظمِ الحياتية اليومية ما كان يُناسب حياتهم وقتها، كيف يكون (كل) الخير في إتباعِ نفس الأسلوب اليوم ؟

وليت المُشكلة في هذا بل إن المشكلة الحقَّة أن المجتمعاتَ الإسلامية ورثت هذا المبدأ أيضا في نمطِ تفكيرها وطريقة إتخاذها للقرارِ فالسلفية هنا ليست فقط في طريقة العبادة أوإرتداء الملابس بل أضحت نسق تفكير وجوهر حياة، سلفية في كُنه حياتنا وتلافيف عقولنا بل وحتى فى أمانينا وأحلامنا ! ألا يأملون دوماً في العودة إلى ما كان ... والحلم بما رحل !

هو رفض تام لأيةِ محاولة للتجديد والتقدم وخاصة في مجال الفقه الأسير في أغلال الماضي العتيد .

قد يكون المجتمع معذوراً فقد إرتبطَ التغييروالتطوير دائماً في ضميرهِ وذهنهِ بالإعتداءِ على حقهِ أو بالتحايل من قِبل السلطة عليه، فأي شئ كانت تُريدُ السُلطات الحاكمة تغييرهُ لصالحِها تسميهِ تطويراً وتغييراً أو تسميهِ إصلاحاً في بعض الأحيان حتى أصبح الناس ينظرون لهذه المُصطلحات شذراً و يرمقونها بعينِ الريبةِ والشك وسوء الظنِ مما أدى بِنا في النهاية لهذه الحالة من تقديس الثابت مخافة الخِداع ومن التمسك بالماضي مخافة أن يجرفنا الحاضر ويُباغتنا المستقبل .

والسؤال ... كيف يمكن إعادة صياغة الحالة النفسية للمجتمعات الإسلامية بحيث تصبح مُهيأة لتقبل التغيير والتطوير وخاصة في الفقه والفكر دون أن الشك في سلامةِ الأهداف وحُسن النوايا ؟

كيف يمكن إقناعهم بأنه لن يجرفنا الحاضر ولن يُباغتنا المُستقبل إلا إذا تجمدنا على التمنى بعودة سالف الأحوال... وتشبسنا بنهج السلف فى التفكير وتيبسنا على ما مضى من فتاوى وأحكام .. لن يُباغتنا المستقبل إلا إذا تركنا التساؤل وآوينا الى الإجابات .

كيف يمكن تحطيم هذا الوثن الجاثم على صدر مجتمعاتنا منذ أمدٍ طويل ؟

لماذا لا تقتنع هذه العقليات الآسنة بأنها إن لم تَختر التغيير بإرادتها فسوف يُفرض عليها فرضاً والفرق كبير بين الإختيار والإجبار .

إننا لا أدعو إلى إزدراءِ ما كان السلفُ عليه ولكننا أدعو الى النظر إلى ما كانوا عليه من حالٍ بنظرةٍ نقديةٍ خالية من التقديس والتنزيه عن كلِ نقيصةٍ ، نظرةٌ نقدية تتيح لنا إستبيان المستقبل، إنني فقط أدعوهم أن يُكْمِلوا قراءة الآية التي يَحْتجون بها **{ أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون}**

## سسيولوجية ما قبل الدولة

## (مصر نموذجاً)

عندما جاءَ الإسلامِ الي مصر لم يأتِ بطريق التجارة مثلما حدث مع بعضِ دول آسيا بل جاءَها عن طريق الغزو(وهذا تقرير الحال وليس من قبيل الرفض لفكرةِ الغزو حيث كانت تلك هى قوانين الزمان آنذآك)

وكانت مصرُ من أوائلِ الدولِ التي دخلها الإسلام في حداثةِ عهده وكان الدينُ لا يزال غَضاً في نفوسِ أتباعهِ الذين كانوا مشبَّعين بالثقافة البدوية وعاداتها أكثر من تشبعهم بالثقافة الإسلامية الوليدة و التى لم تكن قد تَشَّكلت بعد ولم تظهر ملامحها وما تفرضهُ طبيعتها على أتباعِها، أى أن حداثة عهد الإسلام نسبياً وحداثة عهد مُعتنقيه حالت أن يتخلصَ الأتْباعُ الجددِ مما حَصَّلوهُ من عاداتٍ وتقاليد وأعرافٍ أشرأبوا عليها وملأت نفوسهم وعقولهم فكراً و سلوكاً.... ونجح المُسلمون الأوائل في دخول مصر ونشرِ الإسلام فيها....

ليس تاريخ دخول الإسلام الي مصرما يعيننا في هذا المقام ولكن ما نطرحهُ هنا أن المسلمين الأوائل عندما جاءوا لم يأتوا فقط بالدين ولكنهم جاءوا الي مصر بالنسقِ والنسق المقصود هنا هو النسق البَدَّوي، والفرق كبير بين أن يتغيرَ دينُ أناسٍ وبين أن تتبدلَ أنساقُ حياتهم والموضوع بطبيعةِ الحال يحتاج الي شئ من التفصيل والتوضيح .

ذكرنا في أول المقام أن الإسلام دخل بعض الدول الآسيوية عن طريقِ التجارة ،هذا ما يقوله لنا التاريخ المعروف وهذا يعنى أن هذه الدول غَيَّرت دينها فقط ولكِنَها لم تُغير نمطَ حياتها، مثلما تتغيراللغة دون أن تتغير الجنسية أو الوطن فالسنغاليين - على سبيل المثال - يتحدثون الفرنسية لكنهم ليسوا فرنسيين، ولكن ما حدث مع بعض الدول الآسيوية لم يحدث مع مصر فلقد تغيَّرت لغة مصر إلى العربيةِ وأصبح المصريون عرباً أن لم يكن بحكم العِرق – وذلك في أوائل عهد مصر بالإسلام - فقد أصبحواعرباً بحكم الثقافة، والتشبع والإختلاط وأيضاً لضياعِ الأعراق الأخرى على مَرِ السنين، العروبة التي عرفتها مصر نتيجة الوجود العربي على أراضيها فرضت عليها جميع الأنساق العربية الموروثة سواء في المعاملات أو السلوكيات وهذا هو قصد مقام حديثنا وللبرهنةِ على ما نقول نسوق ما نبغي طرحهَ فيما يلي :-

غنىٌ عن الذكرِ أن البيئة العربية التي جاءَ منها الإسلام إلى مصر هي بيئة بدوَّية (وهذا في حد ذاته ليس عيباً أنما هو رصد للحال) وهذه البيئة البدوَّية بحكمِ طبيعتها الجدباء تفرض على قاطنيها نوعية معينة من الأنساق في أسلوب التفكير وأغراضه وأهدافه

وطريقة المعاملات ويمتد هذا النسق ليلقي بظلالهِ على الحياة بأكملها بما فيها المعاملات داخل الأسرة النواة..... ونعني بما سبق أن طرح نتاج البيئة أصبح ثمار الشخصية البدوية .

والسؤال... ما هي ملامح وصفات النسق الذي نعنيه هنا ؟ وكيف أثرَ ذلك على الشخصية البدوية التي أثرت بدورها على مجتمع بأكملهِ نقلت إليه ثقافتها حينما دخلتهُ ؟

لا يعرف البَدوّي فكرة القانون أو هيمنة الدولة فجوهر السُلطة شاخص فى كبير القبيلة (هل تذكرون الحاكم المصريّ الذي كان يصف نفسه بأنه كبير العائلة) وبناءً عليه فعندما يقع إعتداء وهو كثيراً ما كان يحدث على أحدِ الأفراد فلا حَلّ أمامهُ إلا الإستنصار بالعزوةِ فيَهبّ كل من يستطيع النُصرة بالمعاونةِ وقد يحدث رد الفعل أو الإنتقام حتى قبل إستبيان الأمر ومعرفة مَن المُعتَدِى الحقيقي فقد يكون الصارخ بالإستنصار هو أول من إعتدى ولكن في المجتمع البدويّ لا يوجد محل لفكرة التحقيق بمعناهِ الذي نعرفهُ الآن وعلى حد علمي لم يوجد منصب القاضي بينهم بصفتهِ قاضٍ قد يقضي بينهم كبير أو شيخ أو ثري ولكنه ليس قاضياً وليست هذه صفته الأساسية ولا نزال حتى الآن في مُجتمعنا المصرى مُتأثرين بهذا النسق من السلوك والحوادث الجنائية الكبرى التي تحدث من حين لآخر لهيَّ خير دليل على ما نقول فالمُعتَدَي عليه لا يستنصر القانون ولا ينصرهُ القانون سريعاً ولكن النصر العاجل من الأهل والأصدقاء والعشيرة .

إن فكرةَ النصرة بالقانونِ فكرة ليس لها محل في ضمير المجتمع المصرىّ في عمومهِ والمواطن المصرىّ الحالي لا يلجأ للقانون إلا عندما لا يجد أمامهُ طريقاً أخر، صحيح أن لهذا السلوك أسباب أخرى إلا أن أحد الأسباب التي أصَلَّت لهذا الفكر المؤدِي لهذا السلوك هو ذلك النمط الذي لم يعرف يوماً فكرة القانون أوالمحاكم .

للبيئة البدوية أيضاً أثرها في تكوين الحالة النفسية لمن يعيشون فيها فهي بحكم جدبها كانت تفتقر للمواد الخام وغابَ عنها النمط الصناعيّ وغلبَ نشاط الرعي الذي لا يحتاج لمجهودٍ أو فكر أو مواد خام فالأغنام موجودة وغذائها من الكلأ والحشائش في الأرض مجانيّ وإن لم يكن مجانيّ فهو موجود في أماكن أخرى يمكن الحصول عليه بالإغارة وقد أدى هذا الأمر إلى شيئين هامين أثرا في السلوك والفكر لدى بَدوّ هذه الفترة....

أولها هو غياب النمط الصناعي الذي أفضى الى تستطيح الفكر وضحالة المَخيلة التي إقتصرت على أشياءٍ مُحددة أشبعها الشعر وصفاً ومدحاً و قدحاً....

وثانى هذه الأشياء التى أفضت اليها البيئة البدوّية آنذآك فكرة تقديس الذكور وهذا شيء مفهوم فالذكور هى التي تقوم بالأدوار الأساسية في هذه البيئة الجدباء من رعيٍ وشن حروب وغارات وحماية القبيلة من الأعداء والقيام برحلاتِ التجارة وغير ذلك من متطلبات الحياة البدوَية.....

والسؤال هنا... ألسنا حتى اليوم مُتاثرين بما سبق ذكره؟ أليس المجتمع المصرى حتى اليوم يَكره العمل اليدويّ ويفرحُ بميلادِ الطفل الذكر ؟

إن موضوعَ بدوَّنة المجتمع موضوع يحتاج لسردٍ لا يتسعَ له المقام ، ولا يزال عندنا من الأمثلة الكُثر دليلاً على البداوةِ التي يعيشها المجتمع دون أن يحسَّ أنه يُمَارِس البدوّنة بل في كثيرٍ من الأحيان يظن أنه يُمارِس صحيح الإسلام مثل الأمور المتعلقة بالزي (النقاب على سبيل هذا المثال هذا الزي الذي لا يتعاطى مع الواقع وينفصل عن الحياةٍ المدنية تماماً) ، وليس هذا فحسب ألا يُعد نمط التفكير مثالاً حياً على بداوةٍ حياتنا فى مُجملها العام ونمط التفكير و هذا يحتاج وحدهُ لدراسةٍ قد يتسِعَ لها مقام آخر مستقل نظراً لما يمثلهُ من أهميةٍ حيث أن نمط التفكير هذا يصوغ حياتنا العامة ويشكل جُل تصرفاتنا الشخصية والجماعية .

إن ملامح (البدوّنة) في المجتمع لا تُعد ولا تُحصي جَري ترسيخها على مَرّ السنين دون مواجهة ثقافية أوإجتماعية مُناهضة لها ودون أى محاربة لهذا النسق من الحياة الذي يتعارض مع أبجدياتِ الحضارة وأبسط قواعد وعوامل الإشرئباب نحو المستقبل .

ويجب أن نؤكد هنا على شيءٍ هام أن البداوةَ في شِبه الجزيرة العربية كانت نتاجاً طبيعياً وحتمياً للبيئة آنذاك ولمقتضيات الحياة وقتها ولكن غيرالحتميّ وغير الطبيعيّ أننا نعيش نفس النسق من أسلوبِ الحياة في بيئةٍ مختلفة وزمانٍ مُختلف، دون أى شعورٍ أن هناك مشكلة و الفرق كبير بين الإنكار بأن هناك مشكلة وبين الإقرار بوجودها .

الأنكار ينتمي لثقافة الهروب أما الإقرار فأنهُ ينتمي لثقافة الإعتراف والمواجهة .

الأنكار يلغي العقل ويستخف بالواقع أما الإقرار يسعي للحقيقة ويشرئِب نحو التشخيص هادفاً الوصول لحقيقة العِلة..... والوصول لحقيقة العِلة يؤدى بالتبعية الي الوصول لأصلِ الداء وبالتالي تحديد الدواء ولن نذهب بعيداً في غياهب الماضي أو أضابير التاريخ بل سنرجع فقط لعدةِ سنوات خَلت و لازلت تعيها الذاكرة حتى الآن ... عندما كان لكلِ مجتمع خصوصيته التي تميزهُ ولغتهِ التي يتحدثها ولكناتهِ المحلية التي يَعتَزُ بها حتى عمَّ التنميطَ والإستنساخ المصطنع والتقليد الأعمى.....

هل يُصدِق أحد أن مصر التي كانت حضارتها من أوائل حضارات التاريخ والتي كانت من أوائلِ الدول التى عرفت طوابع البريد وأنطلقت فيها ثاني سكك حديدية في العالم و كانت أول دولة عربية تبث الأذاعة المسموعة هل يصدقن أحد أنه قد أصبح ينتشر فيها الآن من مظاهرِ التخلفِ مالا يمكن تصوره ولا تخيله في أشدِ المَخيلات مَرضاً ...

عندما قرأتُ لافتة مكتوب عليها (عيادة أسنان خاصة بالسيدات فقط) لم أصَدِق أننا قد وصلنا الي هذه الحالة من حالاتِ الإنحدار الفكريّ والعقليّ وذلك لأن الموضوع له علاقة بأمرٍ طبيّ وعلاجيّ وليس بنشاطٍ ترفيهيّ أو رياضيّ مثلاً..... إن الذي دفعني لرصدِ هذه الحالة هو مُشاهدتى لهذهِ اللافتة في أكثر من مكانٍ أي أن الحالة ليست حالة عابرة بل هو تيار يُضاف للتيارات التي يموج بها المجتمع المصري والتي تدفعه دفعاً للتدهورِ والتخلف،أن تصبح هناك عيادات خاصة فقط للسيدات لعلاجِ الأسنان فهذا معناهُ أن هذه العيادات مقتصرة فقط على السيدات المُسلمات والأمر واضح فمعَ وجود ظواهر في مصر مثل الحجابِ والنقاب (والنقاب تحديداً) بصورة لم يسبق لها مثيل طوال تاريخها كان لابُد أن يوازي هذا مُتغيرات أخرى وبدأت هذه المُتغيرات تتجسد في العيادات السابق ذكرها والتي لم يكُن من المُتصور أن تكون موجودة في بلدٍ مثل مصر .

الإشكالية أن في المجتمع المصري مَن يُنكر إنكاراً تاماً أن ما يحدث في مصر من ظواهر دينية تمت بأي صلةٍ لثقافة التطرف والمبالغة فى التدينِ ويُعزي الأمر برمتهِ لأصل الثقافة الإسلامية...

أي أن ما يحدث وما نراهُ جميعاً هو صحيح الإسلام وليس فرعاً من فروعهِ الثقافية أو المذهبية.... والفرق كبير... الفرق كبير بين أن تُنسب ظواهر وأفعال وأقوال الي أصل المنهج وبين أن تُنسبَ لفرعٍ من فروعهِ أو تفسير من تفسيراتهِ...

الذي ينتشر في مصر الآن هو الفكر السلفى المُتزمت وهو لا يُناسب مُجتمعنا الثنائيّ الديانة المُتعدد الثقافات.

إننا نسعى لإقرارٍ أن مُعظم المظاهرِ الدينية في مصر الآن هي مظاهر تُعزى للمذهب الحنبلى أكثر منها للإسلام فى شموليتهِ ونظرته للأُمور ... أما أن نُنكِرَ الأمر كلَه ويُصر البعض منّا إصراراً عجيباً أن هذا هو صحيح الإسلام فلا وألف لا.

ورصد بعض مظاهرالحَنبلة في مصر لا يحتاج الي بحثٍ ولا إلي إستبيان بل هو واضح للعيان لكل ذي بصر وبصيرة و نحن هنا لا نتحدث من فراغٍ ولكننا نتحدث من واقعِ الواقع بالدليلِ و البرهان كما سبق و ذكرنا .

ولترطيب حديثنا نسوقُ لكم هذه الوقائعِ و التى لا يخلو بعضها من الطرافة :

- فى أحدِ الأحياء نرى أحد محال الحلاقة وقد كَتبَ لافتة صغيرة في مدخل المحل مُسطرٌ عليها... ( أنتبه.... لا توجد حلاقة ذقن)

- أصبحت كلمة (السلامُ عليكم) هي المدخل الطبيعي للحديث في التليفون على الرغم من عدمِ ملاءمتها للحديثِ التليفونىّ فهي تُعد أكثر ملائمة لالقائها على جماعةٍ مرئية ومشهود حضورها.

- ظهور النقاب المُطرز والمزركش وبخاصة عند الأكمام والجزء الذي يخفي الوجه، هذا غير أن بعض النساء يرتدين النقاب على ملابسٍ عادية دون التقيد بالعباءةِ وهذا شئ طبيعي فالنساء بطيعتهنَّ مجبولات على حُبِ الزينة .

- تغيُر الرنين الصوتى و طريقة التلفظ بكلماتٍ مثل ( القرآن- الصيام – الصلاة) .

نعود و نؤكد أننا في هذا المقام لسنا بصددِ تقييم ثقافة معينة أو مقارنتها بثقافةٍ أخرى ولسنا معنين بهذا هنا ولكن كل ما يعنينا هو حال مُجتمعنا الذي يُساق نحو التفسخ والإنحدار ما يعنينا هنا هو أننا نتصدي لمحاولة إصباغ مصر بصبغةٍ ليست صبغتها الطبيعية أو حتى الصبغة التي من المطلوب أن تتحول إليها ما يعنينا هنا هو التصدي لحالة الإنجرار الفقهى والإنحدار العقلى هذه الحالة التي نعيش جميعاً في ظل تأثيرها و يظن الكثير مِنّا أنها سبيل الخلاص وأنها صحيحِ الإسلام والإسلام من كلِ هذا الهُراء بَراء .

## العقلية المنبرية

إذا ماتَسَّيد على عقليةِ مُتخذى القرار فى أى دولة هذا النسق العاطفى من التفكير الذى يمكن وصفه بأنه التفكير السهل غير المُعقد الذى يأخذ الأمور بظواهرها دون أن يُكلف نفسه مشقة البحث فى الجوهر(الكينونة) محاولاً سبرٍ غور الواقع الذى يواجهه ودون التفكير فى دواخلِ الحدث، إذا ما تسّيد ذلك النسق فإن الصراخ سوف يصبح هو الفعل الوحيد المقبول لأنه حينذاك لن يكونَ من فعلٍ أو حلٍ غيره .

أقرُ وأعترف ورغم كلَ ما يتعرض له الشعب الفلسطينى فى محنتهِ أستطيع أن أقول و بلا خجلٍ أننى لا أتعاطف مُطلقاً مع حركة حماس الفلسطينية .

أقرُ وأعترف أننى أُحَمِل هذه الحركة جزءً من مسئولية ما يحدث للشعبِ الفلسطينى فى أرضهِ المُحتلة ... بل أستطيع أن أقول أنها تتحمل الجزء الأكبر من مسئوليةِ ما يحدث لمواطنيها العُزَل من السلاح ومن الغذاء والدواء أحياناً، فهذه الحركة ومنذ نشأتها كانت وبالاً على القضيةِ الفلسطينية و العرب بصفةٍ عامة وعلى المسلمين بصفة أعم ، هذه الحركة التى لا همَّ لقادتها إلا عمل المؤتمرات الصحفية والمقابلات التليفزيونية وإلقاءِ الخُطب العنترية التى لا تُسمن ولا تغنى من جوعٍ ، وإذا ما تبَنت فِعلاً حقيقياً ينَدرُج تحت مُسمى المقاومة فهذا الفعل لا يتعدى إلقاء بعضِ الصواريخ الرعناء على المستوطناتِ الإسرائيلية لتقوم بعدها قاذفات اللهب الإسرائيلية بالردِ العَملىّ على ما تقوم بهِ حركة حماس من مقاومة نظرية وجماهيرية.

حركة حماس ومَن هم على شاكِلتها فى المنطقةِ العربية والإسلامية لا يريدون جميعاً أن يُقِروا ويعترفوا بأن إسرائيل دولة نِظامية لها جيش نظامىّ ومؤسسات أمنية نظامية هذا غير أنها دولة تتمتع بالتأييدِ الدولى المُطلق من جانب المجتمع الأوروبى والأمريكى ... جميعهم لا يريدون أن يعترفوا بأن إسرائيل دولة مُتقدمة عسكرياً بحكم المعوناتِ العسكرية التى لا تنقطع عنها والتى لا تَخفى على أحدٍ... أنهم يتعاملون مع هذه الدولة بإعتبارها كيان ليس لهُ ملامح ولا يزال بعضٌ منهم حتى يومنا هذا يصف إسرائيل بـ(الدولة المزعومة) رغم أن هذا غير صحيح .

إنهم يملئون الدنيا صراخاً وضجيجاً ويكيلون السَّب والشتم واللعن لها ولمن يرعاها كُلما أقدمت هذه الدولة المُنزرعة بيننا على أفعالها الوحشية المُبالغ فى حدتها وعُنفها ... وهنا مربط الفرس ومكمَن المشكلة فعندما تستمع إلى المتحدثين بهذا الخطاب وتتأمل مُفرداته ويُبحر العقل فى معانيهِ لا يمكن التصديق أن هؤلاء القوم يتحدثون عن رغبتهم فى خوضِ حربٍ نظامية بل أغلب الظن أنهم يعتقدون أن الأمرلا يتعدى في عقولهم سوى أنها مُجرد مُشاجرة عادية، يُطالبون مثلاً بسحبِ السفراء وطرد السفراء وقطع العلاقات وإعلان التعبئة ويتناسون أو أنهم أساساً لا يعلمون أن هذه القرارت لا يمكن تركها للرغباتِ الشعبية أو العاطفية ولا يمكن الرجوع فيها الى أصحاب الألسنة الحربية .

والسؤال .... متى يتوقفون عن الصراخ والهتاف الحماسى ؟ متى يُعْمِلون عقولهم فى الأزمات الداخلية والخارجية ؟ ومتى يتعاملون مع الواقعِ بعقليةٍ علمية ممنهجة بعيدة كل البعد عن العاطفة الخادعة للعقل والمُرضية للنفسِ ؟

متى؟

نَحمدُ الله على أنه فى الغالب لا أحد يُعطى آذاناً صاغية لهذه الألسنة الهِتافية أو تُتخذ القرارات بناءً على حساباتٍ شعبية محضة لأنهُ لو كان فلسوفَ تكون الشعوب نفسها هو أول اللائمين لمُتخذي مثل هذه القرارات أن لم تأتى بنتائجها على هواه (هذه إن أفترضنا من الأساس أن لهذه النوعية من التصرفات أى نتائج إيجابية) لأن النتائج المثمرة لا تأتى إلا من بذورٍ صالحة ولا يوجد عند الزاعقين بذوراً صالحة ولكن يوجد عندهم ألفاظاً رائعة وصياغات لغوية بليغة، والألفاظ والهتافات لا تُحرر أوطاناً ولا تطردَ مُغتصِباً ولكن ما يفعل ذلك هو الفعل والفعل هو أبعد ما يكون عن نهجِ ومنهاج أصحاب الحناجر الصاخبة فهم لا يجيدون إلا العنتريات الفارغة وإذا كانت هذه العنتريات مُمتلئة فلا بأس شريطة أن يواجهَ غيرهم نتيجة هذه العنترية اللسانية وهذا الصخب الجماعى أما هُم فلا.. لأن لهم مُهمة أخرى مقدسة هى إرسال المزيد من الشهداءِ إلى ساحاتِ الإستشهاد والتى تخلو دائماً منهم ومن أبنائهم .

إن العقلية العربية والإسلامية تعانى أشد المعاناة مما يمكن أن نسميه (العقلية المنبرية) والمقصود بالعقليةِ المنبرية.. هو ذلك النسق من التفكير الذي ينقاد وراء الهتاف ويسعد بالخطابِ الزاعق ساعياً وراء إنتصارات لا وجود لها إلا في عالم الكلام حيث لا مُجابهة ولا مواجهة مع عدوٍ حقيقيّ يُمكن من خلالها إختبار فاعلية هذه العقلية في إدارة دفة الأمور ومدى إمكانيةً تحقيق ما تُخاطب به الجماهير العريضة المتحمسة.

والسؤال ... كيف تبوأت العقلية المنبرية وخطابها الزاعق هذه المكانة في تكويننا العام؟

على ما يبدو أن هذا الأمر له علاقة بالتكوين السيكولوجى لكلاً من المُتحدثين بهذا الخطاب وأيضاً المتلقين له ...

فمن المعتاد أن يذهبَ المسلمون أسبوعياً الى الصلاة وكما نعلم فإن المنبر هو الوسيلة التى يعتليها الخطيب الذى يُسمِع الجماهير خطبته، وهو و بحكمِ المنبر يكون في مستوى أعلى من المُصلين (المُتلقين) ويراهم من علٍ وعيونهم شاخصة اليه، كما أنه يتحدث دون مُقاطعة ويقول ما يشاء وهو آمن تماماً من المعارضة – لحظتها على الأقل – و العكس بالنسبة للمُصلين فهم يرمقونه من أسفلٍ ويستمعون له في إجلالٍ أحياناً وإستسلام أحايين، مما جعل هذا النسق من التلقى يترسخ مع مرور الزمن في وجدان الغالبية العامة من الناس بإعتباره قريناً بقولِ الحق .

المُشكلة أن العقلية المنبرية صار لها الغلبة في الحديث السياسى أيضاً، وأصبحت منهج وطريقة وأيضاً وسيلة لإكتساب الصِدقية لدى الجماهيير .

ولكن الفرق كبير بين الحديث المُوجه الى المُصلين- على إختلاف الديانات فنحن نتحدث من حيث المبدأ- مُتحدى الديانة والمذهب وبين الحديث المُوجه الى الشعب على إختلاف الديانات والأيديولوجيات لأفرادِ هذا الشعب، الفرق كبير بين الحديث المُغلف بغلافٍ دينى قُدسى وبين الحديث السياسى الذى لا يمكن أن يخلو من المنفعةِ أو الهوى لمن يتقول به .

الفارق كبير بين الحديث المُحصن بآيات من الذكر الحكيم وبين الحديث السياسى المُعضد بالحجج والبراهين الأيديولوجية،الفرق كبيربين الحديث الموجه – أحادياً– والحديث الموجه جماعياً.

نؤكد على أننا لا نتحدث بخطابٍ إنهزمي ولكننا نرى أن أشدَّ ما أضرَ الواقع العربيّ والإسلاميّ هو تَسيُدَ العقلية المنبرية فى الخطاب ...هذه الطريقة من التفكير التي تُعد المسئولة عمَّا نحن فيه من واقعٍ غنى عن الوصف.

وللأسف إن أصحاب العقلية المنبرية هم دائما الأعلى صوتاً (بحكم منبريتهم) ودائماً لهم الوجود الفعلي في الشارع الجماهيري (قنوات فضائية – مانشتيات ساخنة حوار يموج بتلويح الأيدي أكثر مما به من مقارعة الحُجة بالحُجةِ) هذا هو أول أسف.

أما الأسف الثاني هو أسفنا علي أن أصحاب العقلية المنبرية يَظُنونَ إلى حدِ اليقين أنهم بتبنيهم هذا النهج أنما يمثلونَ شكلاً من أشكالِ (الشرف الفكري) إن جاز التعبير وأن أي محاولة لإثنائِهم عن هذا المنهج الشعبيّ إنما هو شكل من أشكالِ الإنهزامية والإنسحابية .

عندما سُأل أحدَ الفلاسفة عن معنى الفضيلة أجاب بأنها الوسط بين رذيلتين وهذا هو عين ما نعنيه في هذا المقام... بمعنى أن المفترض أن يكونَّ خطابنا العام هو خِطاب الوسط دون إفراطٍ في التشنج الطفولي ودون تفريطٍ في الحقوق المشروعة شريطة أن يخضع الخطاب إلى العقلانية والواقعية في كِلا الحالتين وتتجسد فى هذا المقام المقولة الشعرية الشهيرة للشاعرِ الكبير نزار قباني حينما تحدث عن منطقِ الربابة (التى ما قتلتْ ذُبابة).... وللأسف إن هذا المنطق هو المنطق المُتسَيد حتى الآن على الرغم مما جنينا من وراءهِ من هزائم حربية وخراب إقتصادي....

إن أسوأ ما يُمكن أن يُبتلى بها مجتمع هو أن تحكمة منظومة لا ترى في الحلول العملية والعقلانية مَخرجاً وحلاً لمشاكلها... وإن أسوأ ما تبتلى به حكومة من الحكومات أن تسير بمبدأِ وسياسة إرضاء الجماهيير.

العمل على تحقيق مصالح الجماهيير وتحقيق مستوى أفضل لها فى المعيشة شئ وإنتهاج منهج الإرضاء شئ مختلف فإذا كان من الممكن تدارك سلبيات العقلية المنبرية وخطابها الزاعق في الداخل والسيطرة عليه.... فالأمر يكون مُختلفاً عندما يتعلق الأمر (بالخارج) خاصة حينما تكون الخصومة مع عقليات تمثل مدارس التفكير المعقلن والممنهج فى أرقى صورهِا .

نعود ونؤكد على ما يلي..

- أن الخطاب الموجه للجماهيير إن لم يكن محكُوماً بعقلانيةٍ رشيدة فلسوف تكون هذه الجماهيير هى أول ضحاياهُ وحالة مصر في مرحلة الستينيات خير دليل على ذلك .

- إن سياسة (إرضاء الجماهيير) معناهُ الإنسياق وراء ألسنة هتافية تحكمها سيكولوجية معينة معروفة ومدروسة ليس من بين نتائجها المؤكدة تحقيق مصلحة فعلية لهذه الجماهيرو لكن ليس هذا معناهُ هو العمل ضد مصالحهم ولكن معناهُ ألا يخضع القرار السياسي والعسكري لهتافِ الهاتفين .

- يحتاج القول إلي اللسان ولكن الفعل يحتاج الي أكثرِ من تحريكِ الألسنة لأن الخطاب مجانيّ أما الفعل فإن لهُ كُلفة، والقول والفعل لا يمتنعان عن أحدٍ فمن أراد القول فليقل وعليه تنفيذ ما يقول.... وياليتهم يفعلون نصف قدرِ ما يقولون.

## التأسلُم والتأقبُط

القاعدة الفيزيائية الشهيرة تقول أنَّ لكل فعل رد فعل مساوٍ له في المقدارِ ومضادٍ له في الإتجاه ..

والسؤال الذي يطرح نفسه : هل التأسلم يُعد بمثابةِ رد الفعل للتأقبط أم أن التأقبط هو رد فعل للتأسلم ؟

ولكن قبل طرح هذا السؤال الصادم علينا أولاً الإطلالة على مُصطلحى التأسلم و التأقبطِ هذا إن جاز التعبير وأعتقد – هنا- أنه يجوز .

في أحد الشوارع المصرية توجد صيدلية إختار لها صاحبها إسم ( الصيدلية الإسلامية)،هذا هو إسم الصيدلية، وبالطبع الإسم لفت نظرنا فعلي حد علمنا لا يوجد علم صيدلية إسلامي بل إن علم الصيدلية مثله مثل أي علم آخر لا دين له وحاولنا جاهدين أن نجد معني لهذا الإسم فلم أوفق والتفسير الوحيد الذي توصلنا إليه أن صاحب الصيدلية قررَ في لحظةٍ ما أن يُجاري المجتمع فيما يخص المُسميات وأن يطلق إسم (الإسلامية) علي موقعِ عملٍ لا يخُص الأديان في شيء المُفارقة هنا أن عِلمَّ الصيدلة الحديث علي

الأقل لا علاقة للعلماء المسلمين بتطورهِ والمساهمة فيه وقد لا يكون هذا ذنبهم وإنما بسبب ظروفاً كثيرة و لكنها الحقيقة علي أيةٍ حالٍ وهذا أيضاً علي إفتراضِ أنه يجوز نسب العلماء لأديانهم وأعتقد – هنا- أنه لا يجوز

وفي مكانٍ آخر وفي نفس المدينة شاهدنا إعلاناً عن صيدلية (حتى نكون موضوعين) هذه الصيدلية عليها شعار «c+» وهو الهلال بداخله صليب وتذكرنا قديماً ولم يكن هذا منذ زمن بعيد الشعار المُوحد الذي كانت تشهرُ به جميع لافتات الصيدليات وهو الكأس علامة علي قارورة الدواء يلتف حوله ثعبان (علامة أن الدواء قد يأتي من السم أحياناً) أو إلي أي رمزٍ كان يرمزُ هذا الشعار هذا ليس مجال بحثنا ولكنني عندما تذكرنا هذا الشعار القديم المُوحد شعرنا بمدي ما حدث للمجتمع من إنقسامٍ نحنُ في غني عنه وغني عن الذكرِ بطبيعةِ الحال أن نشير لديانةِ صاحب الصيدلية المدون إسمه علي اللافتة فنوعية الشعار الذي إختارهُ يُفهم منهُ ما نحنُ في غني عن التصريح به .

وفي مكانٍ آخر (بعد إنتهاء معركة الصيدليات) تدور موقعة أخري بين تياري التأسلم والتأقبط ولكن هذه المرة في مجال التعليم وفي مجال التعليم تحديدا هناك ملاحظات ومؤاخذات كثيرة يسوقها أقباط مصر عندما يتطرق الأمر للحديث عن همومهم وفي نفس المجال (مجال التعليم) هناك ملاحظات ومؤاخذات للمسلمين يسوقونها أثناء الحديث عن تخوفهم من فقدانِ الهوية والغزو الفكري والعولمة وما إلي ذلك ...

ماذا يعني أن يتم وضع صليب أعلي مدرسة هي في حقيقتها مدرسة مدنية وليست دينية وتجمع طالباتها مسلماتٍ ومسيحياتٍ مما يوحِي للرائي من بعيدٍ وكأنها كنيسة وليست مدرسة !

وماذا يعني تجاهل الحقبة القبطية الطويلة التي عاشتها دولة مثل مصر وذلك في مناهجِ التاريخ التي يتم تدريسها في المدارسِ و التي تجمع طلابها مسلمين ومسيحيين ؟

وإذا ذهبنا لمشترك إنساني آخر وهو مجال العلاج نجد أن للتأسلم وللتأقبط نصيباً لا يُستهان به فهناك مستوصفات ومستشفيات تتبع المساجد ويتم الإعلان عنا بعد خطبة الجمعة أحياناً وبالطبعِ يوجد مثيلاتها تتبع الكنائس وتمتلئ طرقاتها بالشعاراتِ الدينية، فليس من المُستغرب أن تتم أسلمة وأقبطة المستشفيات مثلما تتم أسلمة وأقبطة الصيدليات !

من المفهوم أن يذهب الإنسان لطبيبٍ بعينهِ لأنهُ طبيب ماهر لا لأنه طبيب مسلم أو مسيحيّ وأن يُصر أن يتلقى علاجه في مكان بعينهِ لأنه معروف عن هذا المكان أو ذاك جودة الخدمة ومشهود له بالكفاءةِ لا لأنه يتبع دينه الذي يعتنقه إلا إذا كان في كل دينٍ علاج لبعض الأمراض ليست موجودة في الدين المخالف وهذا مما ليس له وجود .

وقد يقول قائل أن هذه الأماكن تقدم علاجاً بالأسعارِ وبتكلفةٍ تناسب شريحة هى في الغالب لا تقدر على العلاج في المستشفيات التُجارية (هى تُجارية وليست خاصة ) وهذا القول مردودٌ عليه بأنه من الأفضلِ أن يكونَ التكافل للإنسان وليس للأديان .

وعودٌ على بدءٍ.. وللسؤال المطروحِ في بداية حديثنا هل مظاهر التأقبط في المجتمع هو رد فعل لمظاهرِ التأسلم أم أن العكس هو الصحيح ؟

يظن كثير من المسلمين علي إختلاف ثقافاتهم أن الكنيسة تتبني عمليات تبشير وأن هذه العملية تُعد من وظائفِ الكنيسة الأساسية ومن وسائل التبشير إختراق التعليم والإستتار ببعض المظاهر الخيرية مثل تقديم العلاج بأسعارٍ قليلة فهل أسلمة أماكن تلقي العلاج هي رد الفعل الطبيعي لهذا الشعور الشعبي ولهذه القناعة من جانبهم ؟

ومن جانبٍ آخر لا يخجل فقهاء الفضائيات من الجهرِ بأنه لا يجوز أحياناً الأخذ برأيٍ طبيّ يخص مسألة فقهية شرعية (الإجهاض علي سبيل المثال) إلا إذا صدر من طبيبٍ مسلمٍ.

والسؤال ...هل أقبطة أماكن تلقي العلاج وتفضيل المسيحيين الذهاب لأطبائهم والمستشفيات الملحقة بالكنائسِ أو التي تتخذ لها إسماً دينياً لهوَّ بمثابةِ رد فعل طبيعي لهذه الفتوى المشهورة عند المسلمين وكنوعٍ من رد الإعتبار للأطباء المسيحيين ؟ ( يا إلهي إلي أي منحدر وإلي أي قاعٍ وصلنا )

إن مسالة «تأسلم وتأقبط المجتمع في مجالاتهِ المدنية التي لا ينبغي للأديان أن تتدخل فيها يتحتم أن نلتفت إليها بعين الإعتبار نظرا لما يحتوي هذا الأمر علي عاملٍ من عواملِ الفُرقة ونشر البغضاء والكراهية بين المصريين وهم في غني عن ذلك .

لا يخفي علي أي راصدٍ لحالِ العقلية العامة حالة الإلتزام الديني العام الذي أصبح سمة أساسية عند الكثيرين وهذا في حد ذاته شيء جيد ومطلوب فالأوامر والنواهي الدينية تلعب دوراً هاماً في ضبطِ أي مجتمع نظراً لِمَا يحتويه الشعور الدينيّ من مراقبةٍ داخلية لكل إنسان دون الحاجة لقوةٍ مُراقبة خارجية يعجز أي مجتمع عن توفيرها في كل لحظةٍ فالتَدَين شيء مطلوب ولكن التَدَين شيء و(التديين) شيء مختلف تماماً، الإلتزام الديني شيء مرغوب ولكن إذا كان هذا الالتزام يؤدي بنا في نهاية المطافِ أن نصبح مسلمين ومسيحيين (مع التجاهلِ التام لمبدأ المواطنة) فهنا لابُد لنا من وقفة نستبصر بها حالنا وما يحدث وما يُحاك لنا.

من حقِ أي مسلم أو مسيحي أن يغترفَ وينهل من أوامرٍ ونواهي دينه كما يشاء، ولكن ليس من حق أي إنسان أن يؤسلمَ ويؤقبط مجال نشاط مدنيّ هو بطبيعته «غير ديني» ولا يصلح أن يكون دينياً بحكم كونه وطبيعته .

إن المجتمعات الإسلامية تحتاج أشد ما تحتاج لعملية عقلنة رشيدة وعملية العقلنة هذه تستلزم منا مواجهات صريحة لما يعتري هذه المجتمعات من آفاتٍ إجتماعية قد ينتمي بعضها أحياناً للنفاقِ بأزهي صوره وأوضح معاييره صحيح أن هناك أعداء للأديانِ بصفةٍ عامة وهناك تطرف إسلامي وتعصب مسيحي لكن علاج التطرف والتعصب لا يكون إلا بمواجهة عقلانية قد نجدها أيسر بكثيرٍ مما نظن إذا بدأنا فيها بل و قد نجد أن كثيراً من الصدورِ والنفوس الطيبة تحوي هذه الأفكار المُستنيرة التي تبغي رشاد المجتمع وتحضره لكن هذه الأفكار والمُساهمات أسيرة لا تجد من يُحررها وما يعوزها فقط هو الجرأة علي الجهرِ بها والدعوة إليها حتى نصل لمجتمعٍ مدنيّ توضع فيه الأمور في نصابها الصحيح بدلاً من حالة التأسلم والتأقبط التي تجد لها بيننا سوقاً رائجة هذه الأيام .

## المُصطلح المُؤسس للفكر

اللغةُ هى وعاء الفكرِ ... بل أن هناك مَن يحسِب اللغة على الإختراعات الإنسانية.

ومن المعروف أن الحاجةَ هي أم الإختراع ... لقد إحتاج الإنسان إلى اللغة لكي يتواصل مع غيرهِ ومع ذاته أيضاً سواء كان هذا الغير موافقٍ له في المشاربِ أم آخر مخالف له فى المآربِ ولكي يُسبِر غور نفسه حتى يصل لكُنهِ حقيقة ما يعتريه من أحاسيسٍ ومشاعر...وما لبثت الإنسانية أن جعلتَ من اللغةِ عِلماً وصارت للغةِ عُلماء ...وهي تستحق هذا بالفعل فليست اللغةُ بالأمرِ الهين في مُجمل حياة البشر ... وعلى الرغم من أن اللغة هي أكثر الإختراعات الإنسانية إستخداماً إلا أن من إلتفت إلى أهميتها قليلون وهؤلاء القليلين إستطاعوا توظيفها إما لخدمةِ أغراضٍ شخصية أو لخدمةِ أغراضٍ عامة أو لخدمة أغراضٍ سياسية وكان ذلك هو الإستخدام الأسوأ لها (خُطب رنانة بلهجةٍ عنترية)

عفواً ... ولكن المُقدمة السابقة تُعدُ توطئة لابُدَ منها مَدخَلا لِمَا نبغي قولهُ وترسيخاً لما نُريد طرحه وتأسِيساً لما نسعى إليه ونحاول تبيانه .

إنشطرَ المسلمون شطرين في الفتنةِ المشهورة والموثقة تاريخياً تحت مُسمى واقعة التحكيم ... التي دارت أحداثها في الأعوام التالية لوفاةِ النبيّ... ليست واقعةُ التحكيم هي محل حديثنا ومُرادنا في هذا المقام ولكن نتيجة هذه الواقعة هي الهدف والمَرام .

خرجَ عموم المسلمين من هذه الواقعة الشؤم كما هو معلوم وهم على شفا جُرفِ هاوٍ من التشرذُم والأنشقاق، خرجوا منها ليس كما دخلوها حتى بعد أن أستقر الوضع نسبياً، خرجوا منها وقد إمتلأت نفوسهم بالضغائنِ والأحقاد على بعضهم البعض .

قد يكون لهذه الواقعة (الفتنة) سوابق عشائرية وقبَليّة ولكن ما فعلهُ نبىّ الإسلام محمد بن عبد اللـه عليه الصلاة و السلام من تأليفِ القلوب وتوحيد الصفوف كان جديرٌ بالحفاظِ عليه من جانبِ أهل العقل والحكمة كما كان هَمهمُ الحفاظَ على السُلطة والسُلطان من جانب أهل الحَل والعَقد ... ولكن الله قدَّر وما شاء فعل ... وله الأمر من قبل ومن بعد ... المُفارقة أننا وحتى يومنا هذا نحيا في رحابِ هذا الإنقسام الذي حدث منذ ما يربو على

ألف وأربعمائة عام، إننا لا نزال جميعا نحيا تحت ظلال سواد هذه الفترة إلى يومنا هذا ... لا زلنا ونحن في القرن الواحد والعشرين نتجرع مرارة هذا الخِلاف السياسي بين علىّ بن أبي طالب وبين معاوية بن أبي سفيان سامحهما الله وسامح شيعتهما.

وهذا هو ... جوهر حديثنا وغاية هدفنا .

ولنعُد لأولِ الكلام ...اللغة .... أطلقَ التاريخ و المؤرخون وأيضاً دهماء الناس وعوامهم مُسمى (الشيعة)على أنصارِ علىّ بن أبي طالب وأطلقوا على أنصار معاوية بن أبي سفيان مُسمى (أهل السنة والجماعة) ورسخَت هذه التسميات على مرِ السنين وترسخت في الأذهان والأفئدة وترعرع الجيل تلو الجيل من أبناءِ الإسلام وهم يرددون هذه المُسميات على كلِ فئةٍ وهي تسمية تَشِعُ ضلالاً وتحوي الأغاليط ، ضلال المُسمي وأغاليط المعنى ... لو كانوا يعلمون ...

لم يكُن على أيامِ النبيّ وحياته شيعة لـ علىٍّ وهذا حق، فلقد كان الجميع يرفلون في نعيم الوحدة والعُصبة تحت لواء واحد ومُسمى واحد ألا وهو الإسلام و لم يكن لهم مُسمى غير مُسمى واحد - مسلمون - فلما حدثَ ما حدثَ وإنشق الجمع ظهرت المُسميات التي ما أنزل الله بها من سلطانٍ وكل حزبٍ بما لديهم من إسمٍ فَرِحِين والحق أنهم جميعاً شِيعاً فمنهم من تشَيَّع لـ علىٍّ ومنهم من تشَيَّع لـ معاويةٍ وهم لا يزالون جميعاً على تشيُعهم صامدين ...

أرتضى أنصار علىّ بن أبى طالب بإسم (الشيعة) وأرتضى أنصار معاوية بإسم (أهل السنة والجماعة) وهي تسمية بها من الضلال والتضليل الكثير وحقَّ إسمهم إنهم أيضاً (شيعة) ولكن لمعاوية.

ولنعُد الى مجرى النهر..اللغة.... المُصطلح .... (أهل السُنة والجماعة) أنصار معاوية و(الشيعة) أنصارعلىّ بن أبي طالب..... يظنون أنفسهم على خلافٍ وهم في حقيقة الأمر على وفاق وما خلافهم إلا هُراء ... وبقليل من التبصر نُبصر أن مجموعة البِنَى والقواعد المُؤسِسة لفكرِ كلا الفريقين تنطلق من قاعدةٍ واحدة وأن جوهرَ الخلاف سياسيّ وليس عقائدي وأنَّ هذا الخلاف به من النوازعِ الإنسانية أكثر مما به من الحَّميةِ الدينية بل والأسوأ من ذلك أنهما يشتركان في بعضِ العقائد يظنونها مختلفة وهي أشد الوفاق .

ينتظر الشيعة (الإمام) وينتظر السُنة (المهدى)، فبالله وتالله ما هو الفرق الجوهري والعقلي بين مَن هو إمام مُنتظر ومَن هو مهدي كذلك ؟

وبين الإمام الغائب والمهدي المُنتظر يتقاتل أهل التوحيد ويتكارهون، ولقىَّ الجميع ربهُم بعدما تركوا لنا إرثاً (بئس الإرثِ هو) لازلنا جميعا نتشظى بنارهِ حتى يومنا هذا في بلادةٍ عقلية وفقهية وفكرية وسياسية .

كيفَ تأتي لهذا الخلاف أن يحيا كلَّ هذهِ السنين دون أن يتصدَّى له أولو العزم من أهلِ الحكمةِ والرأى ... وأىِّ نموذجٍ يطرحون وبأي خطابٍ يتخاطب الفريقان ولأي مسعى يسعَون ؟

كثيراً ما يُطرح التساؤل .....إلي متي سوف يظل هذا الصراع المذهبيّ بين مذهبين من أكثرِ مذاهب الإسلام إنتشاراً خاصة وأن جميع النتائج المحلية والدولية لهذا الصراع لا تصُب إطلاقاً في مصَّب المصلحة الوطنية لأي من الطرفين بل إن حصيلة الجميع من هذا الإحتراب هو الخُسران المُبين .

الخلفيات التاريخية والسياسية لهذا الإنقسام معروفة ولا مجال للحديثِ عنها فى هذا المقام وليس هذا مَحلّ حديثنا ولكن ما أوَّد الإشارة إليه أن هذا الصراع (السُنيّ – الشِيعي) له علاقة بطبيعة تكوين البنية الثقافية والذهنية لدى عموم المسلمين أكثر مما له علاقه بطبيعة الخلاف ذاتهِ.... بمعني أن مرجعيات هذا الصراع حتى الآن ليس لها علاقة بالأزمةِ المشهورة بين (علىّ ومعاوية) ولكن ترجع للأزمة الأكثر شهرة والأقوى حضوراً فى بنيتنا الثقافية والعقلية وأعنى بها الأزمة بين (العقل والعاطفة) و من نكِد الزمان علينا أننا قد أبتلينا بأئمةٍ يجيدون حديث القلب أكثر مما يجيدون حديث العقل ويعشقون حَكيَّ خصومات التاريخ وصراعاته أكثر من عِشقهم لسرد مُصالحاته وهؤلاء هم المُتَّصدرين للمشهدِ السياسيّ العام ولا يزالون يمارسون هذا الدور بكفاءةٍ وإقتدار...

المأساة هنا أن نتاج هذا الصراع له أيضاً أبعاداً سياسية وليس فقط أبعاداً مذهبية، أي أن هذا النوع من الصراعات ليس من نتائجهِ أن ينفصل أصحاب كل مذهّبٍ بما يتذَّهبون به، وينعزلون عن أصحاب المذاهب المُخالفة بل إن من أشدِّ نتائجه وطأة تلك الحالة المستمرة من التناحرِ وكل هذا الكَّم من الكراهية المتبادلة بين أصحاب مذهبين هم في حقيقة الأمر ينتمون لنفس الدين !

هي الأزمة (النسق) التي نعيش جميعاً في ظلها أيا كان الموضوع الذي نحن بصددِهِ.... وهذه بديهية إجتماعية نلاحظها جميعاً فلو أعملنا العقل قليلا في أسبابِ إستمرار هذا الصراع لوجدنا أن غالبية أن لم يكن جميع هذه الأسباب إما وقد طواها النسيان أو تجاوزها الواقع وتقدَّم عليها فكر الإنسان المُتحضر.... ولكن وقود هذه الحالة لا يزال في باطنِ عقليتنا كامن.... والوقود الذي أعنيه هنا هو هذه الحالة العجيبة من التلذُذ بأجترارِ أسباب الكراهية والنفور أكثر من الرغبةِ في تجاهل أسبابهما.

ويبدو أن هذا الأمر له علاقة بإستمرار الزعامات الدينية... ولنا أن نتصور أن الضمير الإسلامي العام رفض إستمرار هذا الصراع الطائفيّ فما هي الحالة التي سوف سيصبح عليها الأئمة فى الجانبين؟ وما سيعانون من فراغ خطابيّ وجوده يملأ نفوسهم إشباعاً وكيف يُعطي لهم هذا الصراع فرصة لديمومة الظهور والتواجد على جميع الساحات الجماهيرية .

لقد انتهت بالفعلِ أسباب الصراع (السنيّ – الشيعيّ) ولم يعد لشيعة (علىّ)..وجود ولا لإتباعِ (معاوية) حضور، لقد تغير الزمان وتبدلت الأقوام ولكن مالم يتغير ومالم يتبدل (تشيعِنا) جميعاً للإنسياب العاطفىّ المُدمر أكثر من لِجامِ العقل البَنَّاء.

أحياناَ يأخذنا الخاطر ونكاد لا نصدق أننا قوم لنا عقل ! ... فعندما يتطور الخلاف السياسي و يرتقى إلى أن يصبح تناقض عقائدي فلابد أن هناك مشكلة وعندما يتعاطي الجميع مع هذا الخلاف في سعادةٍ فلابد وأن هناك مرضٌ ما ، وعندما يُصبح هذا الخلاف مدعاة للتخريبِ الماديّ وليس فقط الخراب الذهنيّ والعقائدىّ فلابُد وأن هناك كارثة .

وهل هناك أكثر من أن تكون رغبة (علىّ) في الحكمِ أو شهوة (معاوية) في السُلطة هي الأساس الذي نحيا جميعاً كـ مسلمين في ظلالهِ حتى يومنا هذا ؟

إنهم أناس جمعتهم القِبلة وفرقهُم القَصر، جمعهم الإسلام وفرقتهم السُلطة.

## الكَهنوت وأزمة الإجتهاد في الفقه الإسلامي المعاصر

يُمكننا تعريف الكَهنوت وبإختصار بأنهُ (أمانة سر المقدس) وأن القائمين على هذا الكهنوت هم الكهنة (أمناء سر المقدس) هم وحدهم الذين يعرِفون ويطّلِعون ويمُنون على الناس بالعلمِ ويُعطون .

كثيراً ما يتباهى المسلمون بأن الإسلام ديناً لا كهنوت فيه وأن لاوساطة بين العبد وربه وأن العبد يُصلى لله مباشرة دون وسيطٍ أو شفيع ويأتى هذا التباهى دائماً ضمن سياق طرحِ مميزات الدين الإسلامي عندما يتعلق الأمر بمناظرةٍ أو حوارٍ مع أصحاب الأديان الأخرى .

وعلى الرغم أنه من غيرِ المقبول أساساً أن تتم مُقارناتٍ بين الأديان نظراً لما يحتويهِ كل دين من خصوصيةٍ تخصهُ وحدهُ ونظراً أيضاً لأن كل دينٍ من الأديان به من عوامل النقض ما يستيطع أصحاب الأديانِ المُخالفة أن يقذفوه بها إلا أن الإسلام على وجه التحديد لا يسلمُ من المسلمين فلقد تكَّفل المسلمون بصناعة العداء للإسلام أكثر مما تكفل به خصومه. ويتضح هذا العداء (غير المقصود) في صياغة كثير من المبادئ والأُطر التى عندما نحاول تطبيقها أو حتى رصدها داخل منظومة الفكر الإسلاميّ فإننا لا نجدها إلا من خلال أقوال المفكرين لا من خلال أعمالهم وتطبيقاتهم الفقهية الفعلية .

(لا كهنوت في الإسلام) هكذا يتكلم الفقهاء – العلماء – نعم هذا صحيح ولكن الكهنوت الفعلى في جوهر ومُنطلقات الفكرالإسلاميّ نفسه -الفكر المؤسِس للفقهِ - بمعنى أن الكهنوت رابض داخل الأرضية التي يُزرع فيها هذا الفقه أى أن الفقه ينتمى للمنظومةِ العامة للعقلية الإسلامية .

المعروف أن الإمام إبن تيمية قد تعرضَ في حياتهِ لمحنةٍ بالإضافةِ للظروفِ السياسية التي كان يتعرضُ لها العالم الاسلاميّ وقتها مما إستلزمَ (رد فعل) لمواجهةِ هذه الظروف وكان ردُ الفعل وقتها هو مُجمل فتاوى وأفكار الإمام إبن تيمية والتى صاغها أساساً مقاومةً لما يواجههُ هو شخصياً وما يواجه العالم الإسلامى بصفةٍ عامة وإنتهت هذه الحقبة لكن ما لم ينتهِ هو إبن تيمية نفسه وما يُمثلهُ من فكرٍ وفقهٍ حملَ لوائه من بعده تلميذهُ (إبن القيم الجوزية) الذي لا يختلف كثير عن أستاذهِ الذي لا ننفى نحن عنه صفة الإخلاص لدين الإسلام ومن بعد إبن تيمية وإبن القيم آل الأمر كله الى الناسخين والشارحين لأفكارهم ثم توَّلَّت المطابع في عصرٍ لاحقٍ نشر أفكارهم بصورةٍ هائلة وإذا بهذا (الفكر - الفقه) الذى أُسسَ أساساً لمواجهة ظروف معينة إذا به يتحول إلى كهنوتٍ عظيم يظن الكثيرين أنه فوق مستوى النقد والمُساءلة وإذا خضع للنقدِ و التمحيص فلا ينبغى أن يصل هذا النقد لمستوى الرفض أوالتجاهل أو حتى التعطيل ولو لجزءٍ من مُجملِ ما يطرحهُ من أفكارٍ .

وأننى في هذا المقام أعتقد أن فكرَ و فقه إبن تمية وإبن القيم أصبحا يُشكلان ما يمكن أن نُطلِق عليه (نسق فقهى) نظراً لهيمنةِ هذا الفكر على عقلية الكثيرين من الفقهاء والمسلمين اليوم و هذا النسق ما هو فى الحقيقةِ إلا شكل مُستتر من أشكالِ الكهنوت الذي يزعم كثير من المسلمين عدم وجوده في الإسلام .

لسنا معينين في هذا المقام بطرحِ ومناقشة فقه وفكر الإمامين ولكننا نعنى فقط بما يمثلهُ هذين الإمامين من خطٍ أصبح هو الممشى الوحيد الذى يسير علي دربهِ كثير من المسلمين وأبناءهم وإلا أصبحوا في نظراً الكثيرين حادين عن الصراط المستقيم !

وإذا كانت لكلِ نظريةٍ تطبيق ولكلِ فكرٍ إطار يوضع من خلالهِ لكى يتبلّور للأعينِ والألباب فإن الذى قام ببلّورة أفكار الإمامين إمام ثالث هو الإمام (محمد بن عبد الوهاب) الذى يُشكل إبن تيمية اللبِنة الأولى والأساسية في مشروعهِ الفقهىّ لكن المُختلف بين مشروع إبن تيمية ومشروع إبن عبد الوهاب أن الأخيرَ صاغ مشروعهُ فى صورةِ فعل أما إبن تيمية فصاغهُ في صورةِ نظرية بمعنى أن فقه محمد بن عبد الوهاب أصبح (مدرسة) وفقه إبن تيمية أصبح (مُجتمع)

والسؤال ... أيهُما أشد ؟

التجربة أثبتت أن الخروج من سُلطةِ المجتمع أقسى كثيراً من الخروج من سُلطة الدولة فالكثيرين يخرجون عن القانون ولا يشعرون بالعارِ لكن الخروج عن الموروث هو العار بعينهِ فما بالنا إن أصبحَ هذا العار عاراً دينياً يُطارد صاحِبه نفياً وتشريداً.

وكالعادة .... بمرورِ الأيام وتقادُم السنين أصبح للماضى جلالاً وللفقهاء البشر التقديس ولإفكارِهم وفقهم المرجع والمآل ورويداً رويداً و مع غلقِ باب الإجتهاد فعلياً ومع مجتمعاتٍ تكرهُ التجديد وتتوجس شراً من كلِ قادمٍ آتٍ لم يبق لنا إلا ما سلف....وما أدراكم ما سلف ! فقهٌ وصياغات لا علاقة لها بالحضارة ولاشأن لها بالحاضر الآنى ولا تعُد العُدة للمستقبل فآوينا الى الشروح وشرح الشروح وأصبح كل هذا المُنتج (الذى تم إنتاجه أساساً لظروفٍ خاصة) هو المرجع الوحيد الذى ينال الثقة نظراً لقدمِهِ من ناحيةٍ ونظراً لما يُمثلهُ من تَشدُدٍ مُحببٍ لنفسِ أمة مهزومة تجد فى التشدُد سلواناً مما تُعانيه من شعورٍ بالمرارةِ والضياع ، وليس هذا فحسب بل الذى زاد الأمرتعقيداً أن هذا (الفقه – الفكر) إرتبط بعزةٍ وإنتصارات عسكرية وقتها مما أعطى له مِصداقية لدى الخَلف وأصبح من البديهيّ من وجه نظرهم أن بالعودة إلي هذه المدرسة الفقهية يستتبعه بالضرورة العودة لسابقِ الإنتصارات نظراً لأقتران ذلك بذاك مُتجاهلين عشرات العوامل الضمنية الأخرى التي شَكَّلت الحال وقتها .... ثم تطور الأمر وأصبح لهذا النوع من النسقِ مؤسساتِ ومنظمات ترعاهُ مادياً ومعنوياً وإعلامياً .

إن المُعضلةَ الحقيقية التي تواجه الإجتهاديين المُجدِدين هي أزمة إثبات حُسن النوايا فهناك حالة من حالات التربُص الشديدة عند الراديكاليين لكل من يحاول طرح فكر يُفهم منه ضمناً أنه مُختلف عما وجدنا عليه أباؤنا، مختلفاً عما ألفيناهُ وأعتادتهُ عقولنا وأسماعنا .

وتتجلي الحالة الكهنوتية لدي ( الفقهاء - المفكرين ) المسلمين أشد ما تتجلي فيما يخُص مسألة شديدة الحساسية ألا وهي السُنة النبوية فهي في رأيهم لها من المكانةِ ما يوازي ويوازن النص الإلهىّ نفسه لكن المشكلة أن السُنة النبوية نفسها ليست محل إجماع بين جميع المسلمين بل وليس لها تعريف واحد محدد بل إن لها من التعريفات شتى، صحيح أنها مُصنفة ولكن غير متفقٍ عليها فهناك سُنة عادات وسُنة عِبادات، وهناك سنة واجبة وأخرى مُستحبة وهكذا .....ويثور الخلاف دائماً فيما هو واجب الإتباع من السُنةِ وما هو مُستحب .

وعندما نتحدث عن الكهنوت عند المسلمين فإننا نقصد عموم المسلمين على إختلافِ مذاهبهم وطوائفهم وفرقِهم ، وإذ كان الكَهنُوت عند أهل السُنة يتجسد في الشروحِ والفتاوى البشرية فإنه عند الصوفية يتمثل في الأولياء والأقطاب والكرامات التي لا مجال للخوض فيها أو مناقشتها .

والتيار السلفى يُناهض الفكر الصوفي ويناصبهُ العداء وهذا مُعلن وغير خافٍ على أحدٍ إلا أن السلفيين أنفسهم يقَعُون في نفس المحظور الذي يقع فيه المتصوفة من تقديسِ البشر ورفع أقوالهم وأفعالهم لما فوق البشر، وإذا كان الصوفية يطلقون على أئمتهم (الأقطاب) فإن السلفيه يطلقون على إئمتهم (جمهور العلماء) وهذا في حدِ ذاتهِ أمراً مُبهماً فلا أحد على وجهِ التحديد يعرف ملامح هذا الكائن الهُلاميّ المُسمى بجمهورِ العلماء !

و يتجلي الكهنوت أيضاً عند الشيعة في شخصِ الأئمة المعصومين وإنتظار القادم الآت و الذي سوف يملأُ الأرض عدلاً بعدما مُلئت ظُلماً و جوراً و هنا أيضاً تَكمُن المُفارقة التى لابُد من لفتِ الأنظار إليها .

إن الفكرَ الكهنوتيّ قابع في الضميرِ الديني لدي عامة المسلمين أياً كان توجهم المذهبي فأنصار السُنة المُحمدية لايطيقون للشيعة ولا للصوفيه رأياً ولا حُجة، والصوفية يرَّون أن المتحدثين بأسم السُنة إحتكَروا حياة النبي وأقواله لإنفسهم هم وحدهم ينطقون بصدقِ ما قاله وهم وحدهم الذي يتّبِعون صحيح أفعاله ، والشيعة يرون أنهم على الحقِ وأنهم أولي بالنبيِ وآل بيته .

وجميعهم في كهنوتهم يعمهون ...

ألا يُعد مُسند البخاري كهنوتاً لا تجوز مناقشة ما جاء فيهِ ولا فى غيره من كتب الأحاديث ؟

أليست كرامات الأولياء والأقطاب كهنوتاً لدي أصحابها لا يمكن التشكيك فيها ؟

أليست عصمة الأئمة كهنوتاً لا مجال لمناقشتة أو الخوض فيه؟

أليس لكلِ مذهبٍ كهنوته الخاص !

فإذا أجملنا المذاهب وتحدثنا عن المسلمين- كمجموعٍ - نجد أنفسنا أمام كهنوت عظيم أسمه (الإتباع) كل مذهب بما تبعَ رهين، وإذا حاول الإجتهاديون المُجددون خَلخلة هذا الكهنوت صاروا من أهل (الإبتداع) الذي تندرج أفكارهم وأقوالهم تحت بند المُحدثات والمحدثات بدع والبدع ضلالات والضلالات في النارِ أي أن الإجتهاديين تسلْسُلاً و بناءً على ما سبق من أهل النارِ فعن أى أجتهادٍ وتجديد نتحدث ؟

إذا كان المنهجُ أساساً مرفوض والنتيجة مُعلنة سلفاً، لا يُسأل أحدهم عن سببِ نزول آية إلا ويؤكد فى بداية حديثه أو نهايته بأن العبرة ليست بخصوصِ السبب ولكن بعمومِ اللفظ حيث أن المُجيبَ يعلم جيداً الفرق بين خصوصية السبب وعمومية اللفظ فى بناءِ العقلية التى تتلقى الإجابة ، ونستطيع أن نؤكدَ أنه لايوجد أثقل من سؤال السلفيين عن أسبابِ النزول، إنهم يكرهون هذا التساؤل كُرهاً جماً ويفضلون دوماً الحديث عن حُكِم الآية وليس عن سببِ نزولها .

والسؤال الذي يطرح نفسه أليس كل ما سبق كهنوتاً ؟

أليست مُجمل فتاوى السلف وسيرتهم الشخصية بُحيرة مقدسة لا يَجُوز الخوض فيها ؟

المشكلة هى حالة التناقض التي تعيشها العقلية الإسلامية في عمومها فهى تُنكر إنكاراً تاماً أن فى الإسلام كهنوتاً ثم تُمارس هذا الكهنوت فعلاً وقولاً أحياناً، و قانونياً وقضائياً أحياناً أخرى .

فإما أن يعترف المسلمون أن الفكر الإسلاميّ يتضمن في نسيجهِ كهنوتاً ...أو لا تتم ممارسة هذا الكهنوت فِعلياً وبهذا ينتفى التناقض الذى لا يلتفت إليهِ الكثيرون .

ونفى المُمَارسة الكهنوتية عند المسلمين يتأتى من خلالِ رفع القداسة الدينية عن كل ما هو غير إلهىّ المصدر، لا أقول إلغاؤه ولاحتى تجاهُلِه ولكن فقط نزع القداسة عنه فإذا نُزِعت القداسة نُزِعَت معه الدوجما والجمود، فالجرأةِ على البشرىّ تختلف بكلِ تأكيدٍ عن

الجرأةِ على السماوّى والدليل أن الكثيرين يستطيعون إستنكار أحد التفاسير لنصٍ من النصوصِ ولكن لا أحد يستطيع إنكار نص (النص) وذلك لأن النص إلهىّ المتن أما التفسير فهو بَشرِىّ الشرح والفرق واضح لمن ألقى السمعَ وهو شهيد .

لا مانع أن يُمارِسَ المسلم كهنوته على نفسهِ فهو فى ذلك حُر و لكن من غيرِ المتصور فرض هذا الكهنوت على الآخرين (تكفير – دعاوى قضائية)، أى أننا لسنا فقط بصددِ كهنوتٍ ولكن بصددِ كُهانٍ أيضاً نَصَّبوا من أنفسهم حُراساً على دين الله حتى وإن كان الخلاف على رأيٍ أو رفضٍ لفتوى من الفتاوى .

جفت ينابيع الفكر المُجدِدَة وأسِنتْ مياه الفقه الراكدة، وترسَخَت رواسخ وثبُتَتَ ثوابت وأصبح الإجتهاديون بين المطرقةِ والسندان مطرقة السلف الذى لن تتغيرَ أقواله وأفعاله وتراثه وبين سندان الخلف الذى يتقبل كل ما ورثهُ عن ذلك السلف فى غيبوبةٍ شاملة عن الواقعِ وعن المستقبل .

الإجتهاديون.... الذين ما إن يبدأوا التجديد حتى تنزل عليهم معاول الهدم رغم عشرات القضايا المُحدثة التى تحتاج لفقهٍ جديد بالكامل، فقه الحاضر المُعاش وليس فقه الماضى الذى ولىَّ.

## مَسلك العقلية الشرقية فى تحليل الوقائع التاريخية

يكثرُ الحديث من حينٍ لآخر حول أحد الأحداث التاريخية الهامة التى وقعت فيما مضى من زمننا التاريخىّ أو واقعنا الجغرافىّ فمن إنتصارات الإسلام الأولى إلى الفتوحاتِ التى أعقبت وفاة الرسول مروراً بالخلافة الراشدة حتى واقعتى صفين والجمل ومن قيام الخلافة الأموية وبزوغ نجمها حتى أفولهِ وإنبعاث الخلافة العباسية حتى إضمحلالها ،من سيطرةِ الحروب الصليبية - وهى الحروب التى كانت علامة فارقة فى علاقة الشرق والغرب- الى رحيلها، ومن قيام دولة الخلافة العثمانية وتسّيدِها إلى سقوطها، من إستقلالِ الدول الإسلامية الى تفتتها لدويلاتٍ ، وأخيراً من الإقتتالِ الداخلىّ بين مواطنى الدولة الواحدة الى دعواتِ الإنفصال العلنية .

بين كل ما سبق كان مسلكُ العقلية الشرقية فى التعاطى مع كلِ هذه الوقائع مسلكاً لا يخرج عن كونهِ مسلكاً تفسيرياً أكثر منهُ مسلكاً تحليلياً وهو يُعد أيضاً مسلكاً ظاهرياً قِشرى الأسباب أكثر منهُ مسلكاً باطنياُ جوهرى المُسببات .

يقولُ المُشخِصُون أن مُجتمعاتنا الشرقية فى مُجملها تميل أن تكون مجتمعات إجاباتٍ أكثر من ميلها أن تكونَ مجتمعات أسئلة وهذا التشخيص صحيحاً الى حدٍ كبير فعملية طرح السؤال عملية شاقة لا ينوءُ بها إلا أولى العزم من الناسِ وفى سبيل طرح الأسئلة قد يغامرون بما يملكون من عملٍ ومتاع، وقد يغامرون بأعمارهم هذا غير المغامرة بالحريةِ وهى الثمن الشهير المدفوع لمحاولة الكثيريين لطرحِ أسئلة لم يعتاد عليها المجتمع الذى يفضل دائماً الإرتكان الى الموروث الآمن المستقر والإرتكازعليه على عكسِ المجتمعات الغربية والتى إختارت ومنذ أمدٍ بعيد من عملية الإستفهام درباً من دروب الحياة اليومية حتى أمست عملية التساؤل الدائم تتم بصورةٍ تلقائية فى ذهنية الغربيين ويظهر هذا جلياً من مقدار العنتِ الذى يُواجِهُ بعض الساسة الغربيين عندما يكونوا بصددِ مُهمة إقناع شعوبهم ببعضِ الإجراءات أو السياسات غير المعتادة .

والفرق بين العقلية المُمنهجة على كيفية تأسيس السؤال وبين العقلية المُلقَنة على تلقى الإجابات المُقولبة يتجلّى أشد ما يتجلّى فى التعامل النفسى والموضوعى مع التاريخِ وأحداثة والماضى ووقائعه، فعندما نكون بصددِ حدث تاريخى مُعين مثل الإنتصارات الأولى للإسلام نكون أمام أحد تفسيرين أولهما التفسير الشهير أن ذلك يرجع الى قوة إيمان المسلمين الإوائل (وهو التفسير الذى ينتمى لعالم الإجابات) والتفسير الثانى هو التفسير الذى يجعل من هذه الإنتصارات خاضعة لجُملةِ مُسببات الإنتصار أياً كان عرقُ أو دين المنتصرين .

صحيح أن قوة الأيمان تلعب دوراً هاماً فى الحروبِ والمعارك ولكن من المؤكدِ أيضاً أن الطرف الآخر- الخصم - كان يملكُ من الإيمان بصدقِ موقفة ما حَفزهُ لخوضِ الحرب التى إنهزم فيها أى أن قوة الإيمان هنا متوفرة لدى الطرفين ولكن العقلية الشرقية دائماً ما تنحو نحو التفسير العَلوى (السماوىّ) للأحداث التاريخية وتسلُك مسلكاً عاطفياً فى تفسيرها لهذه الأحداث ولكن هذه العقليات لو نَحتْ مَنْحَى آخر تِجاه المنهج التحليلىّ لوجدت نفسها أمام أسباب أخرى للنصر أو الهزيمة، أسباباً أخرى لقيام الدول وزوالها أسباب مختلفة تُبين مُسببات دعوات الإنفصال فى مجتمعات غالباً ماتكون مجتمعات لم تنل حظاً وافراً من المدنيةِ والحضارة ومُسببات الوحدة والتعاضد فى المجتمعات التى نالت حظاً وافراً من إستيعاب دروس التاريخ .

تميلُ العقلية الشرقية دوماً فى تفسيرها لوقائع – ماحدث - إلى أسباب قدرية وغالباً تتجسد هذه الأسباب فى سببٍ واحد ألا وهو مدى قُرب أو إبتعاد شعوب المُجتمع عن الإلتزام بالأوامر والنواهى الدينية وقد يكون هذا صحيح فى أحدِ جوانبهِ ولكن لا يصح إضغام كل الأسباب فى سببٍ واحدٍ ووحيدٍ تؤول إليه تفسيرات أحداث التاريخ وتِبيان وقائع الواقع .

إن المجتمعات العربية والإسلامية اليوم تحتاج أيما إحتياج إلى إعادة النظر فى طبيعة منهجها الحياتىّ العام، هذا المنهج البعيد كل البُعد عن الأسلوبِ العلمى فى التحليل والتشخيص فى الرصدِ والتوصيف.

والمشكله تتبلور أكثر عندما يَجِدّ جديد على هذه المجتمعات من أحداثٍ ومتغيرات تستلزم منها الإستبصار التاريخى بما (حدث) حتى تستطيع أن تتعامل تعاملاً ناضجاً مع ما (يحدث)،صحيح أن التاريخ لا يعود للوراءِ ولكن من المؤكدِ أن المُسببات التاريخية متشابهة فى بعضٍ منها وإن لم تكن متطابقة بطبيعة الحال وهذه المسببات التاريخية هى ما تفتقد العقلية الشرقية الإلتفات إليه وأعنى بالمُسببات التاريخية ذلك الكُل المتكامل من العواملِ الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والدينية التى كانت قائمة أثناء حدوث الحدث محل الدراسة سواء كانت هزيمة أو إنتصار فلا يمكن إغفال جانب دون جانب، قد يتقدم عامل ويتأخر آخر ولكن لا يمكن فهم سبب حدوث الحدث التاريخىّ بمعزلٍ عن نسق الحياة والفكر إبان حدوثه من قَبل ورغم أن ما نقولهُ قد يندرج تحت بند البديهيات إلا أننا نؤكد أنه كثيراً ما يتراءى لنا أننا لازلنا نعيش فى مجتمعِ ما قبل البديهيات وتلك - لعمرى - واحدة من أهم ملامح الواقع الشرقى ومسلكه فى الفكر والفعل .

من المعروف أن عالم الإجتماع الشهير إبن خلدون قد أوجز نظريته فى علم العمران فى مبدأ (أسباب ماحدث) أى أنه من السهل معرفة ما حدث ولكن يجب أن نلتفت إلى الأسباب التى سببت ما حدث .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن .... تُرى هل وعينَا منهج وفكر إبن خلدون أم أننا لازلنا فى مرحلة ما قبل البديهيات نتعامل مع الأحداث وكأنها أقدار لامفرَ منها على الرغم من أن هذه الأحداث قد لا تكون جديدة على الأسباب التاريخية لحدوثها ولكن من المؤكد أنها جديدة علي عقليتِنا التى دوما ماتركِن الى الأسباب المتوارثة السهلة وما أيسر تفسير الأحداث بعقلية الإجابة وليس بعقلية التساؤل والإستفهام .

## الفقه المُستنير

تأسسَ الفقه الإسلامي أول ما تأسس بعدَ وفاة النبي صلي الله عليه وسلم فلم يكن في حياتهِ فقهاً بالمعني الذي نعرفه اليوم فلقد كان وجودهُ صلي الله عليه وسلم بين المسلمين حائلاً دون الإجتهاد بالرأي إذ كان القولُ الفصل يرجع إليه حين يختلف المسلمين أنذاك حتى لو أقر كل فئة على ما فعلته وأقدمت عليه مثلما حدث في الواقعة المشهورة والخاصة بصلاةِ العصر في بني قريظة بمعني أن وجودَ المرجع الرئيسي (الرسول) بين أظهرِ المسلمين الأوائل حال دون تمَترُس كل فئة برأيها دون مراجعة .

هذا غير أن مُجمل الأحكام التي تركها لنا النبي كانت في الأساس في مواجهةِ وقائعٍ وأحداث كان يُسألُ عنها في حينها فكان نزول الأية أو قولَ الحديث حلاً فورياً لسائلٍ عن مسألة أو إنكاراً لفعلٍ أو إقراراً لفعلٍ آخر .

ثم ماتَ النبي (صلى الله عليه وسلم ) وبدأ الإسلام يواجه مرحلة أخرى من الخلاف في الرأي والتفسير لِمَا كان النبي يفعلهُ أو يقولهُ ويذكر لنا التاريخ الإسلامي الذي يتداولهُ المسلمين أنفسهم أن الخلاف كان يقع أحياناً بين أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب ومع الغيابِ النهائي للنبيّ لم يكن في إستطاعة أحد أن يرجع إليه بينهم فيما هم فيهِ مختلفون .

ودخل الإسلام مرحلة تالية من فتوحاتٍ وحروب وشئون حكم وبحكمٍ تَغَيُر الزمان وأتساع الرقعة الجغرافية للإسلامِ إستجدَّت عليه قضايا لم تكُن مطروحة من ذي قبلٍ وأصبح للأمرِ الأصليّ فروع ومن الفروع فروع مما إستلزم إعمال العقل والعمل

بالرأي وظهور فكر وفقه القياس والإستحسان وغيره ومع تقادم الأيام ومرور الزمن تأسسَ ما نعرف اليوم بأسمِ الفقه الإسلاميّ أو لنَقُل أن شئنا الدقة تأسست قواعد الفقه الإسلاميّ هذه القواعد المبنية أساساً على فكرِ البشر بالرجوعِ لفعلِ أو قول النبي (صلى الله عليه وسلم) وهذه القواعد المؤسسة للفقهِ صارت هي المرجع بدورها لكل قضية تَستَجد على المجتمعِ الإسلاميّ ولم تكن موجودة أو مطروحة للنقاشِ من ذي قبلٍ ونظراً لقِدم هذه القواعد ولأنها أُسِست على أيدي فقهاءٍ يُكِنُ لهم المسلمين كل تقديرٍ ومهابة - ولهم الحق في ذلك - صارت هذه القواعد أشبه بـ(تابو) مُقدس لا يجوز الأقترابَ منه أو أعادة النظر فيما قال أو طرح وهذا هو بيت القصيد لقد ثَبُتَ هذا ( الفقه – الفكر) بالتدوينِ ثم دخل مرحلة التدريس في الجامعاتِ والمعاهد الدينية وأصبح له أساتذةٌ مُعلمين وطلابٌ دارسين، أي أن هذا الفقه لم يصبح فحسب مجرد مجموعة من الآراءِ والفتاوى صاغها أصحابها في زمانهم بل صار كُتباً تُطبع وحديثاً يُسمع ومنهاجاً يُدَّرَس، صارَ مدرسة كاملة مُهيمنة كل الهيمنةِ على عقولِ المسلمين وأضحى الخروج عنها يُعد عند البعض خُروجاً عن الدينِ وحينما بدأ يَجِدَّ على الواقع الإسلاميّ بحكمِ تقادُم الزمن قضايا لم تكن موجودة قَبلاً وأصبح من الضروريّ معرفة رأي الدين فيها حتى تستريح نفوس المسلمين الذي يُشكل الدين بالنسبةِ لهم مَرجعاً لايجوز الحِيدة عنه أو مخالفة تعاليمه حينها (فالأمر لم يبدأ من اليوم) بدأت معالم المشكلة في الظهور والتبللورِ فاللدين أوامرهُ ونواهيه.... وفي الحياة وقائع وأحداث لا يمكن تجاهلها وإلا أصبحنا نتجاهل الحياة نفسها التي نحياها ونتجاهل الواقع الذي نعايشهُ وتتجلي هذه الإشكالية فيما يطرحهُ الفقه من رؤي وما يطرحهُ الواقع من ضرورةٍ إقداماً أو إمتناعاً ولكي يكون كلامنا أكثر وضوحاً نحاول أن نضعَ خُلاصة ما نبغي تبيانه بطرحِ بعض الأمثلة لقضايا مُعاصرة في حياة المسلمين اليوم تمثل مُعضلة بين ما يطرحهُ الفقه المُعتاد من رأيٍ وما يطرحُه الواقع المُعاش من أمرٍ واقعٍ .

أولُ هذه الأمثلة هي قضية ختان الأناث والتي تُثار من حينٍ لآخر فمن المعروف أن هذه العادة تلقي رواجاً كبيراً وبخاصة في المجتمعات الريفية مع إختلاف البلدان والأقطار، هذه المجتمعات التى تنظر الى الفتاة غير المُختتنة نظرة لا تخلو من إتهامٍ لا تتحملهُ أسرتها هذا غير أن هذه العادة في حدِ ذاتها ترضي المجتمع ذو النزعة الذكورية بطبيعته مما أكسبها رسوخاً وقوة بين مجتمعٍ هو في الأساس يُقدس الموروث أياً كان فما بالنا إن كان هذا الموروث يخاطب الفضيلة (من وجه نظرهم) بل ويعضُدهُ الفقه والفتوى الصادرة من رجال الدين، وهنا مربط الفرس فالمرجع الذي يرجع إليهِ المؤيدون لختانِ الأناث هو الفقهاء وكان يجبُ أن يكون المرجع هو الأطباء فهم (أهل الذِكر) فى هذا المقامِ و الذي يتحتم علينا سؤالهم إن كُنا لا نعلم كما يأمُرنا القرآن في نصٍ صريح،

وعلى أي حال لقد قال الكثيرمن أهلِ الطب كلمتهم في موضوع الختان وكان في غالبيتهِ مُعارضاً لهذهِ العملية نافياً عنها أى فائدة بدنية أو نفسية قد تُرجى منها، واصفاً إياها أوصافاً لا تَمُت للحضارةِ بأيةٍ صلة، ولكن لننظر جميعاً للواقع الحادث إنها الفجوة الهائلة بين ما يؤكده الأطباء وبين ما يُصرعليه الفقهاء أصراراً لا يلين بأن هذه العادة القبيحة أمراً واجباً وأن رغِمت أنوف - كما قالت بذلك أحدى دورياتهم الصحفية - وهو مثال يوضح ما نقول من أن الثباتَ على الموروث دون إعمالٍ للعقلِ يؤدي إلي الجمود لقد كان الأقدمون يقومون بختانِ بناتهن ظناً منهم أن بركوبها الإبل تُستثار جنسياً نظراً لطبيعةِ وضعها فوق ظهورها، هذا غير أن المجتمع آنذاك لم يكن يعرف من وسائل التسري غير العلاقات الحِسية ولهذا كانت المرأة دائماً موضع إهتمام من شعرٍ وعادات وتقاليد ثم تَغيَّر الزمن لكن العقول لم تتغير، و تطور الزمن لكن الفقه ظلَّ كما هو ولا يبدو ثمة ضوء في نهاية النفق طالما أن لهذا النوع من التفكيرِ مكاناً مُستتباً .

أما المثال الثاني الذي يوضح حالة الجمود الفقهي لدي علماء المسلمين، قضية فوائد البنوك وهي القضية التي قُتلت بحثاً - كما يُقال - ولا يزال القول الفصل فيها غائباً وغياب القطع الفقهي في هذه المسألة يرجع - كما قُلنا مُسبقاً - بسبب الفجوة بين جمودِ الفقه وواقعية الحياة فالفقه الحاليّ لا يقبل المرونة والواقع بطبيعته له متطلباته وبخاصة إذا إرتبطت بعلاقاتٍ خارجية ليس لنا عليها من سُلطان وهذا غير عدم وجود البديل الذي يُريح نفوس المسلمين من هذه القضية المستديمة وبقليلٍ من التأملِ نجد أن المسألة تكاد تكون مفتعلة لأن العلاقات الإقتصادية الحالية لا يمكن أن تنتمي بأي حالٍ من الأحوالِ للمعاملاتِ الإقتصادية في أيام الإسلام الأولي والتي نزلت آيات الربا محرمة لها لأن عرب شبه الجزيرة العربية بكاملهم مسلمون وغير مسلمين لم يكونوا يعرفون المؤسسات الإقتصادية بل كانت معاملتهم فردية أوعشائرية على أقصي تقدير ولم يَرِد لنا من تراثِ الأقدمين نبأً مؤسسة أو هيئة إقتصادية كانت موجود حينذاك ولكن ماذا نقول في عقول ألفَت ما وجَدت و ركَنت لِمَا ورثت .

بأي عقل وعلى أي قياسٍ وبأي منطق تكون المُعاملات الموصومة بالربا قديماً هي نفس معاملات البنوك الحالية؟ ولماذا يضع الناس أموالهم في البنوكِ إن لم تزد بحكم إستفادة البنوك منها في مشاريعها ؟ ولماذا تقوم البنوك بإقراضِ الناسِ إذا كانت لن تستفيدَ من هذه القروض؟ وكلنا نعلم ونحن غيرَ الخبراء في الإقتصادِ بأن قيمة الأموال السائلة تقل مع الزمن أي أن إحتفاظ الأفراد بأموالهم في حيازتهم تُعد خسارة عليهم هذا غير أن البنوكَ نفسها لا تُلزم أحداً بوضع أمواله فيها ولا تجبر أحداً الإقتراض مِنها ولا الدولة

أيضاً تلزم مواطنيها بذلك وماذا يفعل عشرات الناس العاديين الذين لهم مُدخراتٍ يعيشون فها وقد تَعَّدوا سن العمل والكفاح؟ وكيف تستقيم المعاملاتِ الإقتصادية بين المؤسسات إن لم تكن من خلالِ مؤسساتٍ مثلها ؟ وهل يمكن تصور الواقع الإقتصادي الحالي دون وجود المؤسسات المالية وكيف وكيف....حتى نأتي إلي (الكيف) الكبري وهي ..كيف يمكن إقناع أهل الفتوى أن جوهر الأمر ذاته مختلف وأن كُنه الموضوع نفسه مُتباين عن السببِ الذي نزلت لأجلهِ آيات التحريم؟ وهُم الصامدون أمام الواقع الرافضين لكلِ ما يُهدد ما تركه لنا الأولون من تراثٍ كان يمثلُ في وقتهِ مُجابهة الواقع هذا الواقع الآن غير موجودٍ فعلياً بل إستجدَّ واقع آخر.

نوَّد أن نقولَ أن المسلمين اليوم يحتاجون إلي فقهٍ مُستنيرٍ يقرأُ الواقع قراءة صحيحة كي يطرح حلولاً واقعية لمشاكل واقعية، فقهٌ مُستنيرٌ يُرَسِخ لفكرِ الواقع وأن أينما وجدت مصالح العباد فثمَّ شرع الله، فقهٌ يُعيد المسلمين إلي دورة الحياة الحديثة والتي كان يجب أن يكونوا هم أول مؤسسيها أما الفقه الحاليّ فهو في مُجملهِ لا يَصلُح للواقع الحاليّ وهو يزداد إنفصالاً عن الحياة يوماً بعد يومٍ و يزيد المسلمين التابعين له إنفصالاًعن الدنيا هذا غيرأن هذا الفقه يُرسخ لديهم شعوراً بالغربةِ عن الحياة وألماً شديداً نظراً لما قد يعانوا منه من إحساسٍ مؤلمٍ نابعٍ من هذا التناقض بين ما يؤمنون به وبين إحتياجاتهم الحياتية والأساسية وما يجري فيها وحُجتنا في ذلك أن الفقه الحاليّ هو من صنعِ البشر كما أوضحنا سلفاً فلماذا إذاً لا يؤَسِس البشر فقهاً أخر كما أسَسَ السلف فقهم كي يواكبوا مُستجدات حياتهم والتي لم تكن موجودة على أيامِ النبيّ وتابعيه الأوائل؟ ومَنْ لهذه المهمة؟ ومتى يبدأون؟ .... إذا كانت هناك من الأساس نيه للبدء.

## السلفية السياسية .... الحنين الى الخِلافة

لا أُنكرُ نظرية المؤامرة أو إفتراض المُصادفة القدرية أوالتسلسل الطبيعى لمُجريات أحداث الحاضر أو وقائع التاريخ ولكن غاية ما نبتغيه ومبلغ مَرامنا أننا نُحاول الإلتفات الى العوامل التى تجعل هذه المؤامرة ناجحة على الدوامِ دون جُهدٍ يُذكر من هؤلاء المتآمرين .

من خلال المتابعة والرصد للذهنيةِ الإسلامية العامة يتضح لنا أن أول عامل من عواملِ نجاح أى مؤامرةٍ هى وجود بِنْية ذهنية عامة تساعد على تفعيلِ خيوط تلك المؤامرة حتى تؤتى أُكُلها بأقل جهدٍ وبأيدى أبنائها قبل أيدى أعدائها فالذهنية السلفية لاتقتصر فقط على دُنيا الفقه وعالم الفتاوى ولكنها أيضاً أضحت تُشكل الرؤية السياسية لكثيرٍ من المسلمين، وتتجلى السلفية السياسية أشد ما تتجلى فى تعضيدِ فكرة عودة الخلافة الإسلامية والسعى حثيثاً الى ترسيخ حلمِ عودتها فى أذهان عمومِ المسلمين مما حَدا بالبعضِ أن يصفَ الخلافة بأنها (رمز) والإدعاء أن بسقوط الخلافة الأسلامية سقطت معها تلك الرابطة الوشيجة التى تربط المسلمين ببعضهم البعض وبسقوطها خسِرت الأمة الإسلامية الكثير ولا زالت تَخسر.

أن تزرع فكرة هذا هو السر...

والأفكار لها أجنحة طبقاً للمقولة المعروفة ... وبزراعة الفكرة (أى فكرة....أياً كانت) والتى فى الغالب لايكون لها زارع معروف ولكن يكون لها راعين معلومين بل وفرحين بها ومُفاخرين تصبح هذه الفكرة مع مرورِ الوقت عقيدة ومن ثم تَكُون لهذه العقيدة جُنداً مُجندة يكونوا لها حافظين وعنها مُدافعين .... أن تزرع فكرة .

تقول أحداث التاريخ أن الخلافةَ الإسلامية فى كثيرٍ من الأحيانِ لم تُوحِد المسلمين بل مزقتهم وزرعت بينهم الفُرقة والبغضاء وصارت وسيلة لإعلاء شأن النزعات المذهبية والعِرقية بل و جاء على المسلمين يوماً وقد صارت لهم خلافتين إحداهُما عباسية وأخرى أموية.

و الخلافة الإسلامية لم تُدافع عن بلادِ الإسلام ضد التتر بل سقطت الكثير من الممالكِ الإسلامية فى عهودِ الخلافة، ومع تقادمِ الزمان ومرورِ الأيام وعلى الرغم من توارى النزعات المذهبية قليلاً عن ذى قبلٍ، و لم تمنع الخلافة العثمانية الكثير من الدول الأوربية من إحتلال البلاد الإسلامية فلقد تمَّ إحتلال مصروالشام والساحل الإفريقى المغرب وتونس والجزائروالسودان أيضاً فى عهد الخلافة الإسلامية العثمانية وظلت هذه الدول محتلة ردحاً من الزمن دون يُحرك الخليفة ولا الخلافة ساكناً لتحريرِ البلاد الإسلامية المُحتلة وتطهيرها من المُحتل فبرغِم وجود الخلافة الجامعة لتلك البلاد تحت إمرتها إلا أنها سقطت فريسة للمُحتل الغاصب ولم يحدث ذلك فى غفلةٍ من الزمن ولا فى فترةٍ وجيزةٍ بل حدثَ على مدارِ عقودٍ طويلة من إحتلالٍ فِرنسى الى إحتلالٍ إنجليزىّ وإيطالىّ وهذا معناهُ أن وجودَ الخلافة واقعياً لم يمنع إستباحة أراضى وأوطان المسلمين لمن يريد فى أى وقت شاء وعلى إختلاف الأعراق من مغولٍ دمويين الى أوروبيين مُتعالين .

هذا تاريخياً، أما حديثاً فإن التجارب السياسية والإقتصادية قد إثبتت وعلى مَدَارِ العقود السالفة أن الدولة الناجحة هى تلك الدولة القائمة على فكرة المصلحة المشتركة والتى تجْمَع سكانها والمُتجَنسين بجنسيتها تحت سقفٍ واحد يكتنفهم مفهوم واحد يدور حول ما يجب عليه تأديتهِ من واجباتٍ وما يَحِق لهم من حقوقٍ وأن الإختلافات العرقية والثقافية الموجودة بين أصحاب نفس الدين تقف حائلاً أن يتواصلوا ويتشاركوا سياسياً.

من الممكن أن يجتمع الأندونيسى مع الموريتانى بجانبِ المصرى فقط فى الصلاة ولكن من غير الممكن أن يجتمعوا فى غيرها إلا إذا إتفقوا فى النسق والنسق هنا قد لايكون المذهب أحد مكوناته وأن الفكرة الجامعة التى من الممكن أن تجمع أى مجموعة من الناس هى قناعتهم المشتركة بوجودِ مصلحة مشتركة حيث تتم ترجمة هذه المصلحة الى أسلوب علمى مُمنهج .

المسلمون لايحتاجون الى عودة الخلافة الإسلامية بل إن المُطالبة بعودتِها تمثل أحد أشكال التغييب العقلى الذى يخدم مصالح خصومهم ويَصُب مباشرة فى صالح بناء بِنية ذِهنية مُنبتَة الصِلة بالواقعِ ومُتجاوزة لحقائقِ التاريخ ...

المسلمون يحتاجون الى التواصل مع الحياةِ بكل مفراداتها الحديثة يحتاجون لخطابٍ يتحدث الى المستقبلِ لا الى خطابٍ يتحدث عن الماضى .

هذا الماضى الذى لن يعود ....وكيف يعود؟ و كيف يمكن إعادة نفس الظروف والمُلابسات؟ وهل بقىَّ الأعداء على حالهم ؟

المُفارقة أن هذا الماضى التليد الذى كثيراً ما يتحدث عنهُ رجال الدين بكل فخرٍ وإعزازٍ ملئ بالحروبِ الداخلية (الإسلامية - الإسلامية) ويموج بالكراهيةِ المذهبية .

أسوأ ما يُمثلهُ الخطاب الدينى الآن هى تلك النبرة العاطفية التى تجد لها صدى عظيم عند العامةِ الذين يُسعدهم الحديث عن الأمجادِ السالفة وهو حديث فى مجملهِ سهل السرد وعَذب التلقى وخصوصاً لدى الذهنية العامة والتى جرى تشكيلها على مَرِ السنين أن تكون عقلية وعائية مُستقبِلة دون أن تكون عقلية فلسفية مُتسائلة .

والسؤال موجه للمُطالبين بعودةِ الخلافة الإسلامية.... ما هى صورة أو شكل وبِنية هذه الخلافة ؟ هل ستكون خلافة سُنية أم شِيعية ؟ أم أن الغلبة ستكون لمن غلب – كالعادة - وحتى ولو غلبَ هل سيستسلم المغلوب أم أنه سيسعى للإنتصار وتدور نفس عجلة التاريخ من صراعاتٍ وإقتتال داخلىّ لاينتهى ولا يُسفرعن مهزومٍ ومنتصر لأن الكل حينئذٍ سيكون مهزوماً ..... بلا شك.

## الطلاق الفوري و الطلاق الغيابي

شرط الزواج المعروف وجوب وجود شهود علي عقدِ القرآنِ ولكن لا يجب أن يكون هناك شهود حين وقوع الطلاق فما إن يتلفظ الزوج بلفظِ التطليق ألا ويقع الطلاق علي الفورِ وتنفصم عُري الزوجية بين الزوجين وهذا معناهُ أن إجراءات الزواج تحفظ للمرأةٍ حقوقها ولكن الطلاق بهذهِ الطريقة هو أمر مُهين للمرأة، فما معني أن يلقى الزوج بالكلمةِ في وجهِ زوجته حتى تتغير صفتها الإجتماعية في الحال – من زوجة الى مُطلقة بمجردِ كلمة - وقد يقول قائل إن هذا هو الشرع وهو الحال الذي كان يقع به الطلاق في زمنِ النبوة وهنا تكون الحُجة عليهم وليست لهم .

لقد تغير الزمان ولم يتغيرالفقه، فرجالِ الدين يقفون بالمرصادِ لكلِ محاولاتِ التغيير والتجديد بحُجة الحفاظ علي ثوابت الدين ومحاربة البدع .

إن الإسلامَ يعترفُ في جوهرِ بِنيَته بما يسمي أُولي الأمر وقد تتغير صفة أُولو الأمرِ بل وقد يتعَدد أُولو الأمر في نفسِ المجال ونحنُ في هذا المقام لا نُطالب بأكثرٍ من أن يدخلَ أولو الأمر في صُلب المشكلات التي تواجه المجتمعات الإسلامية بعقليةٍ مستنيرة تتيح لهذه المجتمعات التمتع بأكبرِ قدرٍ من الهدوءِ الإجتماعيّ والبعد عن الخوف والضيق النفسي ...

إذا كان الشرعُ أباحَ الطلاق فهذا معناهُ أن الشرعَ في العقيدةِ الإسلامية لا يرى في جوهر الطلاق هدماً للأسرة ونحن هنا لا نطالب بتسهيل الطلاق ولكننا نطالب بآدمية المُطلقة وإنسانيتها هذه الإنسانية المُهدرة بحكمِ هذا الأسلوب الذي يقع به الطلاق ..فإذا كان الزواجُ لا يُعقدَ إلا بالشهودِ والوثائق ولا يتم ولا يَصِح إلا بهما فيجب أن يكون الطلاق مثله بالشهودِ والوثائق .

وما نعنيهُ هنا ليست وثيقة الطلاق المعمولِ بها ولكن نعني وقوع الطلاق ذاته و الذي يقع بالفعلِ حينما يتلفظ الزوج بلفظِ التطليق وهذا هو ما يستلزم تدخل أولو الأمر لتقنين هذا الوضع غير المُتحضر .

فمن الثابتِ أن عقدَ الزواج (عقدٌ) تسري عليه أحكام العقدِ وإذا كان العقدُ شريعة المتعاقدين كما تقول القاعدة القانونية المتداولة فما أيسر أن يوضع في هذا العقد أسُساً

تكون بمثابةِ الشروط المتفق عليها بين الطرفين فإذا أخلفَ أحد الطرفين هذه الشروط يتحمَل هو نتيجة مخالفته و بناءً عليه تستطيع الدولة أن تضع في وثيقة الزواج شرطاً يلزم الزوج بألا يقع منه الطلاق إلا أمام القاضي حتى إذا تفوَّه الزوج بلفظ الطلاق لا يقع الطلاق شرعاً نظراً لمخالفته شروط (الإيجاب) المُتفق عليها بين المتعاقدين حينَ التعاقُدِ

ولكي يحدثَ هذا يجب أن يُصاغ في شكل إما قانون أو قرارٍ والإثنان في مجتمعاتنا تخضع لهوى الرجال ذلك نظراً لأن المجتمعات الإسلامية بطبيعتها ذكورية السيادة وهنا مكمن المشكلة .

إن إشكالية وقوع الطلاق الفوري تُعَدُ من أهم إشكاليات الواقع الإسلاميّ المُعاصر ومن أهمِ قضاياه الجوهرية ... والشاهد للعيانِ أن هناك كثيراً من حالاتِ التطليق تقع بسببِ الغضب العابر أو المشاحناتِ الزوجية المُعتادة، ولوعلِمنا أنَّ حدَ الطلاق في الإسلام ثلاث تطليقات ولاتَحِل الزوجة بعد ذلك لزوجها إلا بمُحلَلٍ كما هو معروف لعَلِمَنا حينذاك حجم المأساة التي تعيشها الزوجة (والزوج أحياناً) والتي تواجهها الزوجة في الغالب وحدها نتيجة إكتساب الزوج وحده حق التطليق بناءً علي إرادتهِ المنفردة، لكن لو أصبحَ الطلاق مُصاغاً في صورةِ قانونية مُلزمة في وثيقة الزواج بألا يقع الطلاق إلا أمام القاضي لكان هذا أمراً أشد رَشادةً من جعلِ الأمر خاضع فقط للفظِ الذى من الممكن التفوّه به بسببِ إنفعالٍ عابر.

الطلاق الغيابي

أما الأمر الثاني هو موضوع الطلاق الغيابيّ وهو وثيق الصلة بالموضوعِ الأولِ الخاص بالطلاقِ الفوري وأنها لمأساةٍ حقيقة أن تتغير الصفة الإجتماعية لإنسانٍ دون أن يعلم فنحن نعلم جميعاً أن في مقدورِ الزوج أن يذهب من تلقاءِ نفسه و يُطلق زوجته وفي اللحظة التي يقع فيها الطلاق تكون الزوجة بناءً علي جهلها بهذا العمل على علمٍ بأنها لا تزال زوجة وهي في الواقع قد أصبحت مُطلقة وهي لا تعلم .. وقد يستمر هذا الوضع أياماً أو أسابيع .. وإذا كان من غير المُتصور حضارياً وإنسانياً أن تتزوج فتاة دون أن تعلم فليس مُتصوراً أيضاً أن تُطلَّق دون أن تعلم ..

الطلاق مثل الزواج يجب أن يتم بعلمِ الطرفين في نفس اللحظة التي يقع فيها .

وهنا تُثار بعض الأسئلة..

- ألايقع الطلاق فعلياً بمجردِ التلفظ وأن الشرعَ قد وضعَ شروطاً لعقدِ الزواج مختلفة عن شروطِ وقوع الطلاق ؟

- وأن الزوج غيرَ مُلزمٍ شرعاً بإعلامِ زوجته بخبر طلاقها لحظة التطليق ؟

- إن الزوج يستطيع شرعياً تطليق زوجته دون علمها، وليس هذا فحسب ألا يُعد تدخل الدولة بقانونٍ تُصاغ من خلالهِ شروط وثيقة الزواج يكون من شأنهِ منع وقوع الطلاق إلا إذا تم أمامَ القاضي مُخالفاً للشريعة الإسلامية ؟

- وسؤال بديهي آخر ألم يكُن في مقدورِ النبي (صلي الله عيه وسلم) أن يُشَرِعَ إشهار الطلاق مثل إشهار الزواج ولكنه لم يفعل وبناءً عليه فلا يحق لنا الآن لمطالبة بما إمتنع النبي عنه ؟

وفى هذا المقام نقول:-

إن البيئةَ التي ظهرَ فيها الإسلام بيئة بدوية (وهذا في حدِ ذاته لا يعيبها إنما هو رصد للحال) وهذه البيئة البدوية ذكورية بطبيعتها ورغم كل ما يُقال عن مكانةِ المرأة وقتها إلا أنهُ من الواضحِ أن السيادة كانت للرجالِ وكان هؤلاء الرجال يزوجون بناتهم وكان من البديهي أن يقترن هذا الزواج بالإشهارِ حتى يكون هناك التفسير الكافي في المجتمع القَبَلي آنذاك لغيابِ الفتاةِ عن أسرتِها وإلحاقها برفقةِ رجل جديد، فالإشهار وإعلام الفتاة بزواجها أمر بديهيّ والشرع الإسلاميّ كما نعلم لم يأتِ مُفارقاً للواقع البدوَّي آنذاك بل كان مُتوافِقٌ معه في كثير من الأحيانِ فإذا كان هناك داعٍ لإشهار الزواج فليس هناك داعٍ لإشهار الطلاق - الذي هو فعل ضرر- كان هذا فيما كان ... أما الآن فالأمر جَدُ مختلف لقد تغير الوضع وتبدَّل المكان وإختلف الزمان ولكن العقليات لم تختلف والمجتمعات لم تتطور– سسيولوجياً - وأي محاولة للتطور يُجابه بالرفضِ والإستنكار، ورفض التغيير هنا يكون من جانبِ المجتمع نفسه وليس من جانب الحكومات كما هو مُعتاد والمجتمعات فى معارضتها تكون أشد وطأة وأشد تنكِيلا.

إن دعوتنا لتقنينِ الطلاق الفوري وإسقاط شرعية الطلاق الغيابي ليست ضد الدين في شئ بل ضد رأى فقهى ..

ليست ضد رأى الدين ولكنها ضد رأى دينى ...

الدين من عند الله أما الفقه فمن عند البشرِ، النصُ من عند الله ولكن الرأى فيه من عند البَشَر ولا سلطان لبشرٍ على بَشَرٍ ..

إن دعوتنا لتدخل الدولة بتقنينِ الشكل الإلزامي لشروطِ وثيقة الزواج بحيث تَنُص صراحة علي عدم وقوع الطلاق شرعاً إذا كان بالتلفظِ فقط (دون إشهارٍ أمام القاضى) لا تتعارض مع الحق الذي أعطاهُ الشرع للزوج بأحقيته التطليق في أي وقتٍ شاء لأنه كما سبق وذكرنا فإن العقد حين إنشائه شريعة المتعاقدين والمتعاقدون هنا إرتضوا بالشروطِ المعنية والخاصة بالإشهارِ في الطلاق مثل الإشهار في الزواج فإذا وقعَ الطلاقُ من جانبِ الزوج في هذه الحالة بمجردِ التلفظ لا يُعد طلاقاً شرعياً لأنه خالف شرطاً مُسبقاً

قامَ عقد الزواج علي أساسهِ وهو عدم وقوع الطلاق إلا أمام القاضي - وجوبية وجود القاضى - (كشرطٍ مُنشئٍ للعقدِ ).

إننا نحتاج إلى الدولةِ الحارسة، إلى الدولة الراعية التي تقوم بما تملك من سلطاتٍ بالتدخل لصالحِ الحياة الرشيدة الكريمة والآدمية لجميعِ مُواطنيها ، فالمجموعِ في حدِ ذاتهِ لا يَملك سَنَّ القوانين كما أنه لا يملك في كثيرٍ من الأحيان طرح شروطٍ خاصة في عقودٍ معمول بشروطها الرسمية.. كما أنه من المرفوضِ إجتماعياً من الأساس أن يشترطَ أحدُ الأطراف شروطاً معنية وبخاصةٍ في هذه النوعية من المعاملات ولكن إذا كانت الدولة هي المُشَّرِعة وهي الشارطة فلسوف يرضخ الجميع لها إما بالإقتناعِ أو بالإلزامِ القانونيّ وإن كُنّا نتمنى أن يكون المجتمع أكثر قَبولاً لهذهِ النوعية من الأفكارِ بوعيٍ وإدراك .

إن الطلاقَ الفوريّ والغيابيّ يتعارضان مع أبسطِ قواعد حقوق الإنسان حتى لو كان التطليق بالتلفظِ حقٌ للطرفين... فالمسألة مسألة مبدأ من الأساس ... فبناءِ الأسرة ليس بالأمرِ الهيّن وهدمها أيضا يجب ألا يكون هيناً .

والسؤال .... هل تقنين الطلاق الفوريّ والطلاق الغيابيّ يساعد علي هدمِ الأسرة أم إنه عامل من عواملِ المُراجَعة التي يكون الجميع في أَمسِ الحاجة إليها في لحظات الثورة والإنفعال ؟

وهل ما نُطالب به يتعارض بالفعلِ مع جوهرِ الدين أم أنه يتعارض مع فتاوى الفقهِ البشريّ ..

هذا الفقه الذي تسَّيد وأصبح نمطاً ونسقاً وأصبح الخروج المعنوي منه أشد صعوبة من ولوج الجَمَلِ في سَّم الخِياط علي حد التعبير القرآني البليغ .

## إستلاب الأنثى فى فِكر السلفية

لغوياً الإستلاب أحد الإشتقاقات اللغويةِ من مصطلحِ (السلب) ويبدو أن قدرَ المرأة فى المجتمعاتِ الإسلامية هو أن تكون أسيرة لهذهِ الكلمة ولجميعِ الإشتقاقات اللغوية منها فلقد كانت المرأة دائماً هدفاً للسلبِ والأسرِ والسبى فى جميعِ المجتمعات (وليس فقط فى المجتمعات العربية والإسلامية) وعلى مَرِ الحضارات .

ولكن وقوع المرأة فى حالة إستلاب من الآخرين قد يهون إذا ما قارنا ذلك بوقوعها رهينة لحالةِ الإستلابِ الذاتى - إن جاز التعبير- وحالة الإستلاب الذاتى الذى نتحدث عنهُ هو ما فعلهُ الفقه السلفى فى المرأة ونجح فى ذلك نجاحاً باهراً .

والمعنى الذى نقصدهُ بالإستلابِ الذاتى هو أن هذا النسق من الفقهِ قد إستطاع أن يسرق المرأة من ذاتِها وأن يُحولها من كائنٍ له كرامة وخصوصية، من كائنٍ بشرى له من الحقوقِ وعليهِ من الواجباتِ ما يساوى الرجل فى كثيرٍ من شتى مناحى الحياة أستطاع أن يحولها إلى مسخٍ له جهاز عصبى ونفسى مشوّه يتقبل أن يُمارس عليه كل أشكال التمييز والإضطهاد دون أن يشعر بالمهانةِ أو الإهانة بل والأدهى من ذلك أن هذا النسق من الفقهِ رسَّخ أن هذا الوضع المُهين للمرأة يُعد بمثابة كرامةً لها بل وعَدَّ ذلك أفعال تستحق عليها الإثابة ودخول جنة عدن أو الفردوس الأعلى نظير قبولها ورضائها بما شرع الله وتعظيمها للحقوق التى مَنَّ الله بها على الرجال من دون النساء.

فقد حَكت إحداهن أن زوجةً نصحت زوجة أخرى بأن تتقبلَ وتسمح لزوجِها أن يتزوجَ عليها حتى يُساهم فى حلِ مشكلة قِلة عددِ حالات الزواج بين الفتيات وإذا بأحدى الحاضرات تسأل هذهِ السيدة الناصحة هل توافق وترتضى أن يعمل زوجها بنصيحتها للآخرين وأن يتزوج عليها فأجابت بالإيجابِ بأنها تقبل هذا بل إن رضاها هذا سوف يجلبُ عليها ثواب من الله والذى سمحَ وأباحَ للرجل أن يحوزَ فى عصمتهِ أكثر من زوجة.

لم يتوانَ الفقهاء على مَرِ العصورِ من الحَّطِ من قيمةِ ومن شأن المرأة على الرغم من حديثهم المُدلس ليلاً ونهاراً عن تكريمِ المرأة ورفعها فى عُرفهم إلى أعلى عليين ...

لم يتوانَ هؤلاء الفقهاء على جعل المرأة جنساً تابعاً للرجل تذهب أينما يذهب وتَحِل أينما يريدُ هو لا أينما تبغى هى وعندما يهِب أنصار المرأة لإستعادة بعض من حقوقها ومكانتها لا يجد هؤلاء الإنصار من ناصرين إلا قِلة قليلة لاتستطيع بطبيعةِ الحال أن تقف أمام هذا الموج الهادرمن التركيبات السيكولوجية والعقلية المُعضدةِ فكراً وفقهاً ولا تَجد من الغالبية - ومن بعض النساء - إلا كل إعتراضٍ ونفور .

إنه إستلاب ضد الأنثى وليس ضد المرأة فالمرأة فى مجتمعاتنا ليست (إمرأة) ولكن (أنثى) فى المقام الأول والفرق كبير وواضح بين المعنيين .

إن المتأملَ لطبيعةِ الأفكار التى حملتها إجابات الزوجة من القبول المُطلق لفكرة الزواج الثانى إنما يوضح مدى الإنحدار الفكرى والثقافى الذى وصلنا إليهِ .

لقد سلبَ هذه الفقه المرأة من ذاتها أى أن المرأة المُسلمة أصبحت كائنٌ مسلوبَ الذاتِ عديم الإحساس بكرامتهِ الذاتية الفطرية التى تأبى فى أبسط صورها ما يبثهُ (رجال) الفقه ليلاً ونهاراً من فتاوى وتأكيدات تَمس ذات المرأة وكرامتها دون أى التفاتٍ من جانبهم لما يفعلون ونظراً لما يتمتعون به من حضورٍ طاغٍ فى وسائل الإعلام فلقد أصبح لهؤلاء العلماءِ الأجلاءِ مصداقية من الصعبِ تجاوز تأثيرها لدى العامة.

عندما تُقِر إحدى النساء بأن من حقِ زوجها أن يتزوج عليها بل وسوف تُثاب هى على قبولِ هذا الزواج فهذا معناهُ أن هذا المرأة أصبحت كائن بلا إحساسٍ أوأنها أصبحت كائن له إحساس مُتبلد ومتعارض مع الفطرة السوية فهذا التعارض نابع من حالة القبول التى

أقرت بها المناقشة سالفة الذكر ، فبأى عقل أو بأى كرامة تقبل هذه المرأة أن تصبح زوجة ثانية أو أن تشاركها أخرى زوجها ؟

الفرقُ كبيرٌ بين أن يُمَارس على الإنسان سلطة غاشمة رغماً عنهُ وبين أن يتقبل الإنسان هذه السلطة عن قناعةٍ وعن طيبِ خاطر ... الفرق كبير بأن تكون هناك أفكار وفتاوى غريبة وعجيبة وبين أن يتقبلها المجتمع ويتعامل معها على أساس أنها حق من الحقوق .

إن قضية تعدد الزوجاتِ من أشد القضايا الفقهية شائكية والفقه فى عمومهِ لم يتخذ من هذه القضية موقفاً حضاريا للأسفً بل أنه يقف حجرعثرةٍ أمام أى محاولة لتطويع الفقه البشرى لكى يُصبح مُلائماً للعصر الحديث ولأسُسِ الحضارة الراقية ...

إذا كان الإسلام وبحكم النص قد أباح للرجل أن يحوزَ أكثر من زوجة، وإذا كان أيضاً لم يُلزمهُ بإستئذان أو توقيف تعدد الزوجات على رضائهنَ ورضاءِ أولياء أمورهِن لكنهُ أيضاً لم يُلزم المرأة بأن تتقبلَ هذا الوضع عن طيبِ خاطرٍ بل ليس هذا فحسب بل إن الزواج فى الإسلام مرهون بعقدٍ والعقد كما هو معروف شريعة المتعاقدين وبناءاً عليه فإن من حقِ الفتاة المطلوبة للزواجِ أن تشترط (عَقدياً) عدم زواج زوجها عليها ومن حقها أيضاً أن تشترط عدم تطليقها غيابياً وإلا يُفسخ العقد نتيجة لسقوط شرط من الشروط المُؤَسِسة له ولا يمكن أن يتم هذا إلا بتشريعٍ لأن الحالات الفردية لن تجرؤ على المطالبة بهذا الشرط خشية إنصراف الرجال عن الزواج ببناتهن أوأخواتهن ولكن إذا أصبحت هذه الشروط مُلزمة فى العقد القانونى فلن يجد هؤلاء أى منفذاً يتيح لهم التسرى بالإناثِ كما يرغبون ولكن لكى يتم هذا التشريع يجب أن يقتنع به الرجل لأن الرجل فى مجتمعاتنا هو صاحب مشروعات القوانين وهو الذى يتقدم بها، ناهيكم عن أنه يمثل الأكثرية فى المجالس النيابية أى أن المرأة فى مجتمعاتنا لا تحتاج فقط لقوانينَ مُنصفة ولكنها تحتاج أيضاً إلى رجالٍ مُنصفين وهو طلب عزيز المَنالِ فى مجتمعاتٍ نحن جميعاً نعرف مدى ريفية تفكيرها .

لقد أباحَ الإسلام أموراً ولكنه لم يُحرِم تشريط هذه الأمور بشروطٍ تَحُد من سوء إستغلالها والتعسف فى إستخدامها وهذا الأمر يُعدُ من ضمن المسكوتِ عنهُ فى الفكر والفقه الإسلامىّ .

الزواج الثانى والثالث والرابع فى عمومهِ يُعَد مُدمراً للأسرةِ، ولا يمكن أن يأتى هذا التعدد الزواجى ببناتٍ أو أبناءٍ صالحين فأى أبٍ هذا يستطيع أن يُتَابعَ كُل هذه الأُسرات وكل هؤلاء الزرارى؟

إننا ها هنا نَدعو إلى وضعِ تشريعاتٍ وسن قوانين تعطى للفتاةِ ولـ وَلى أمرِها الحق فى أن يشترط على المُتقدم لزواجِ ولِيّتهِ الحق فى أن يشترط عليه ألا يتزوج عليها وإلا يحِقُ لها التطليق منهُ للضررِ .

إن الزواج الثانى والثالث والرابع ضرر- إلا فى حالاتٍ نادرة - ضرر رغم أنف الفقهاء ورغم أنف الفتاوى ورغم أنف المجتمع والقانون هذا المجتمع وذلك القانون الذى يَحْرِم المرأة من أن تتمتع بكاملِ كرامِتها ككائنٍ مستقلٍ له خصوصيته وإحترامهِ لذاتهِ ... وإذا كان الرجل من حقهِ أن يتزوج بأخرى فإن المرأة من حقها هى أيضاً أن ترفض أن يُمارس عليها هذا الحق حتى إذا قبلتهُ الأخرى .

إن الحقَّ الحضارى لا يجب أن يقلَ فى مكانتهِ عن الحقِ الفقهىّ فالأثنين ينتميان للناتجِ البشرىّ وهذا مما لا يلتفت إليه الكثيرون أو أنهم لا يريدون أن يلتفتوا الي ذلك لأنهم لو التفتوا لأنتبهوا ومن المؤكد أن حَوزَ الإناث مع عدم الإنتباهِ أفضل لهم كثيراً مِن فَقدِهنّ مع الإنتباهِ.

# مِيراث المرأة..... بين الفقهِ والواقع

تقولُ لنا كُتب التفاسير أنَّ أهلَ الجاهلية (الجاهلية مُصطلح يعنى التعصب ولا يعنى الجهل ولكن للأسف شاعَ الإستخدام الخاطئ للمُصطلح) كانوا لا يُورِثون إلا من خاضَ المعارك وقاتلَ العدو وعلى هذا الأساس فلم يَكُن للإناث ولا للأطفال نصيب من الميراث..... حيث لابُد لمَن يحق لهُ الميراث أن يمتطىَّ ظهرَ الفرسِ ويحوزَ الغنيمة، وهذا الأمر يكاد يكون مُثبتاً في كُتب التفاسير وشرح أسباب نزول آية المواريث حيث روي الترمذي وأبو داوود وأبن ماجه والدارقطني عن جابرِ بن عبد الله أن إمرأة سعد بن الربيع قالت يا رسول الله أن سعداً هلكَ وترك بنتين وأخاه فعمدِ أخوه فقبض ما ترك سعد، وإنما تُنكح النساء على أموالهن فلم يجبها في مجلسها ذلك ثم جاءتهُ فقالت يا رسول الله إبنتَا سعد؟ فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (أدعُ لي أخاه) فجاء فقال له (إدفع الي إبنتيه الثلثين وإلى إمرأته الثُمُن ولك ما بقىَّ) فنزلت آية المواريث .

يتضح مما سبق أن وضعَ المرأة عند أهل الجزيرة العربية كان وضعٌ دُونياً (وهو لا يزال كذلك عند أهل الكثير من أهل القرن الحادي والعشرين في كثيرٍ من البلدانٍ) حيث يدُل الموقف السابق على أن حالة سعد بن الربيع أنما تُمثل نسقاً في المعاملاتِ فما إن توفىَّ سعد إلا وذهب أخاهُ ليستولىّ على ميراثهِ تاركاً إبنتيه وزوجته بلا نصيب مما ترك وليهّم وهو لم يكن يفعل ذلك إلا إذا كان هذا هو التصرف المُعتاد في مثل هذه الحالات وبطبيعة الحال لم تجد زوجة سعد بُداً إلا أن تذهب إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم ) شاكيةً له حالها وحال بناتها بعدما تركهم عائلهم بلا مالٍ ...

قالت زوجة سعد بن الربيع (إنما تُنكح النساء على أموالهن) وهو القول الذي لم يستنكرهُ رسول الله عليها حينما تلفظت به وهذا معناهُ أن الرجال حتى بعد أن دخلوا في الإسلام ظلوا كما هم قد ينكحون النساء رغبة في أموالهن ...فنِعمَّ الرجال كانوا !

وهناك ملاحظة أخرى لا يجب غَفلها حين الرصد لحالِ ميراث المرأة قبلَ الإسلام هذه الملاحظة خاصة بآيةِ المواريث وذلك بأنها مثلها مثل كثير من آي القرآن الكريم لم تنزل على رسولِ الله (صلى الله عليه وسلم ) قبل بدء حادث أو تجنباً لوقوعِ محظورٍ بل نزلت لظروفٍ غيبية عن النبى حيث تَمثلَ ذلك فى وفاةِ أحد أتباع النبي شهيداً فوقع التصرف العُرفى من جانبِ أخيه إستلزم فعل من جانب زوجة الشهيد إستتبعهُ رد فعل من النبي

الخاتم مُؤَيداً بالنصِ السماويّ وفي هذا تبيان أن آية المواريث في حدِ ذاتها لم تنزل كتشريعٍ مستقل أو في سياقِ تأديب وتهذيب لسلوكياتِ ما قبل الإسلام بل هي نزلت حلاً لعارضٍ لم يحسب له النبيّ حساباً.

ومدرسة (سبب النزول) من المدارسِ المغضوب عليها من جانب أساطين الفكر السلفيّ حيث تمثل هذه المدرسة مَنْحَى من شأنهِ أن يُغَير الكثير من المفاهيم والقواعد الراسخة والبنى التحتية للفقهِ الإسلامى وأسُسه.
إن فقهاءَ المسلمون من السلفِ وهم من غير ذوى الوحي قطعُوا الطريق على المُجددين من الخَلفِ بوضعِ قاعدةٍ صارت بتقادمِ الأيام في حكمِ القواعد المُقدَسة حتى أنى أظنُ أنها قد إرتقت وصارت (تابو) لا يمكن الحِيدة عنهُ والقاعدة الفقهية التي أقصدها هنا هي قاعدة (أن العبرةَ بعمومِ اللفظ وليس بخصوصِ السبب) والدخول في حوار ومناقشات مع الفقهاء والمفكرين المؤيدين لهذه النوعية من القواعد الفقهية هو حوار ميئوس منه، إنهم يقفون على أعتاب الماضي لا يرغبون منه فكاكاً.....

المشكلة ها هنا أن مسألةَ الميراث لا تخضع للأهواءِ الشخصية والمعايير الفردية في إقامةِ أوامر ونواهيّ الدين مثل غيرها من الأمورِ التي وإن كانت محل خلاف ألا أنها في نهاية الأمر أمور مُتعلقة بأصحابها فقط مثل الزي وغيرها من الشعائر التى لا تُلزم إلا صاحبها .... ولكن قضية مثل قضية ميراث المرأة وإصرار الفقهاء على الثباتِ على (نصية) الحكم فيه دون النظر لأي إعتباراتٍ أخرى لا يخضع لها أصحابها فقط بل ينضوي تحت لوائها كافة النساء رغبة في تطبيق (نص النص) لأن المشكلة هنا تتعلق بصياغةِ قانونٍ عام وليس زي أو سلوك خاص لا يملك أحد فرضه على غيرهِ من آحاد الناس .

والسؤال ... إذا ساقت العقلية الدينية حُجة ثم بَرهنَ الزمان ووقائع الأحداث على بُطلانها ترى هل سوف تُغير العقلية الدينية موقفها أم أنها سوف تثبت على حُجتِها بحكمِ ثبات (نص) المرجعية ؟

إن طرحنا لهذه السؤال سببهُ الحُجة بوجوب ديمومة الثبات على الحكمِ بأحقية الذَكر في الاستيلاء على ضعفِ نصيب الأنثى من الميراث .
وللتوضيح نقول ما يقولهُ السلفيون في حِكمة الشرع من تضعِيفِ نصيب الذكر وتنصِيص نصيب الأنثى وحُجة السلفيين فى ذلك أن التمايز في الميراث محكوم بقدرِ العبءِ المالي الذي يُوجبهُ الشرع على الوارثِ القيام به حيال الآخرين وهذا هو المعيار الذي يستوجِب تفاوتاً بين الذكر والأنثى لأن الذكر مُكلف بإعالةِ زوجةٍ أنثى بينما إعالة

أخته الأنثى الوارثة هي فريضة على الذَكر المُقترن بها إذا كانت متزوجة وعلى أشقائها الذكور إن كانت غير ذلك .

والسؤال ... ماذا لو كانت الزوجة هنا هي المُعيلة وليست المُعالة مثل مرض الزوجِ أو الأخوة الذكورمثلاً هل يُعد هذا مسوغاً لترث ضعف أخيها المُعال أم أن حُكم النصِ في هذه الحالة أيضاً ثابت لن يتغير ؟

المفارقة أن السلفيينَ يتباهون بأن هناكَ حالات ترث فيها الأنثى أكثر من الذَكرِ وعندما يسوقون هذه الحجة لا يلتفتون أنهم ضمنياً قد نقضوا حُجتهم بأن الأنثى دائما في كنفِ من يُعيلها لهذا أوجبَ لها الشرع الحنيف نصف الميراث فقط ....فبأي منطق يُخاطبنا السلفيين ؟ بل بأي عقلٍ يُخاطبون أنفسهم ؟

وليس هذا فحسب بل إنهم يزدادون في تناقضهِم ويُعدِدُون ما يزيد عن عشرِ حالاتٍ ترث فيها المرأة أكثر من الرجلِ ... فبأي عقل يُفكر هؤلاء وبأي منطق يحدثوننا...؟

ألا يقولون لنا أنها ترث النصف لأنها دائماً في الكنفِ والرجل دائماً هو الكانف المُكلف بالإعالةِ فكيفَ يسوقون حُجةَ أن الشرع في موضع أخر شَّرعَ لها أن ترثَ أكثر منهُ وقد تكون في كنفِ رجل يُعيلها بعد ميراثها حتى لو كان الميراث هو النصف ألا يُعد هذا الوضع غُبناً وظُلماً للرجل المُكلف بالقوامةِ عليها؟ ولكن ماذا نقول في العقلية السلفية التي تقبل الشيء ونقضيه في آن واحد !

وكثيراً ما يقوم السلفيون بالهجومِ على مصطلحِ (التغريب) وفي الواقع أننا لا نعيش فى زمن التغريب بل أنه زمن (السلفية) وبلا منازع ولو كنا نعيش فعلاً زمنَ التغريبِ ما أستطاع صوتهم أن يعلو ولا أن يكون لهم السيادة والسؤدد .

إن من يطالبونَ بإعادةِ النظر في مُجمل أحكام الشريعة الإسلامية ومدى مُلائمتها ومُسايرتها للعصرِ الذي نحيا ليسوا من شياطينِ الأنس ولا يتبنون مبدأ التغريبِ ولا يريدون هدمَ الدين هم يريدون فقط أن تكونَ الأحكام الفقهية دافعاً للأمام أوعلى أقل تقدير ليست مانعاً من موانعِ التقدم وهو على عكس ما يحدُث دائماً فما إن يظهر في الأفقِ بوادر تحريك لأي راسخ من الرواسخِ الفقهية إلا ويهب في وجوهنا من يظنون أنفسهم حُراس العقيدة وأعيُن الإسلام الساهرة .

ومن الأهميةِ أيضاً أن نذكُرَ هنا أن المصطلحات من نوعية التغريب والغزو الثقافى والفكرى وغيرها لم يُعد لها محل من الإعراب ولا وجود لها إلا فى أذهان هؤلاء الذين لم يبرحوا مكان الأولين ولا زمانهم .

## نضالها من أجل الكرامة

نكادُ نجزم بيقينٍ راسخ أن هناكَ فجوة هائلة بين الخطاب الدينى المطروح وبين حقيقة الواقع المُعاش.... ونكادُ نجزم أيضاً أن الرواسخ والثوابت الأجتماعية تُعد مسئولة عن الحالةِ التي تعيشُها المرأة ... بل وأؤكد أن العاداتَ والتقاليدِ الإجتماعية كثيراً ما يتغلب خطابها على خطابِ الأوامر والنواهي الدينية وأن الموروث الأجتماعي له الغلبةَ في سياقِ الحديث عن المرأةِ وأحوالها ولكن المورث الديني المُعضد بالفقهِ السلفى والموروث الإجتماعي يشتركان سوياً في النسق العام الذي يُشيع جواً من العَداءِ تجاه المرأة وتجاه نضالها في الحياة حتى لو كان هذا النضال نضالاً شريفاً .

ذكرَ أحد المفكرين يوماً أننا نرواح في المكان نفسه وأتذكر هذه المقولة الحقَّة عندما يأتي الحديث عن عمل المرأة وهل عملها أولى بها أم بيتها ...

وسبب تذكُري لهذه المقولة هو أننا وحتى الآن لا زلنا نردد نفس المفاهيم ونَطرحُ نفس القضايا ونتناقش في نفس المشكلات التي كانت مطروحة في بدايةِ القرن المُنصرم، وربما قبل ذلك أيضاً ومعنى هذا أننا بالفعل لازلنا نراوح فى المكان نفسه .

تُعَد قضية عمل المرأة من القضايا الشهية لدى رجال الدين ومن يتبنى خطابهم العام ... فهم في مُجمل آرائهم يرفضون عملَ المرأة من حيثِ المبدأ وعملها من وجهة نظرهم يكون إضطرارياً لمواجهةِ شظف العيش أو لأن ليس لها عائل يعيلها وهنا مَكْمَن رفضنا وجوهر خلافنا .

إن عمل المرأة من حيثِ المبدأ هو حق لها ولا يجوز لأحدٍ أن يصادر عليها هذا الحق كما أن عمل المرأة يجعل منها كائناً مُتفاعلاً مع الحياةِ ومُندمجاً في الواقع وليس في معزلٍ عن المجتمعِ فنحنُ نرى أنه لا يجب أن يكون بين المرأةِ وبين الحياة حجاب .

إن عمل المرأة فيه أمان لها من تقلبِ الأيام وتلك حقيقة لتائهةٍ عن أبصار الكثيرين الذين يستعذبون الإستماع لخطاب إجتماعي وديني وثقافي شديد الرجعية وبعيداً كل البُعد عن واقع الحياة الفعلى ولا يرَونَ المستقبل ويالها من بديهيات يعْمُون عنها جميعا.

إننا نُناضل مع المرأةِ ونقف بجوارها في سعيها الحثيث حتى تتبوأ المكانة اللائقة بها ... إننا نُناضل ونقاتل معها ضد ثقافة ذكورية متسلطة لا تنظر إلا تحت قدميها ولا تقرأ الواقع ولا تملك القدرة على إستشفاف غوائل المستقبل ...

إننا نقف معها ضد خطاب مُغيب للعقل مضادٍ للكرامةِ مناهض للآدمية ... نقف معها ومع من يناضل ضد الظلم والقهر والتعسف .

## نموذج للخطاب الموجه ضد المرأة

السؤال ....ما الذي يمنع المرأة في المجتمعات الإسلامية من أن تأخذ المكانة التي تليق بها ككائنٍ مستقل له كيانه الإنساني الذي لا يختلف في كثير من قدراته عن قدرات الرجل؟ وبخاصةٍ في الملكات العقلية و القدرات الذهنية ؟

ورويداً رويدا يتكشف لنا الكثير من عوار فكر المجتمع هذا العوار الذى قد يحمل في طياتهِ إجابة عن التساؤلِ السابق و الذى أيضاً يمنع بلوغ المرأة مَبلغاً يتجاوز ما وصلت إليه بشقِ الأنفس عبرَ كِفاح سنين طويلة من العمل الدوؤب والنضال المستمر... وعوار الفكر الذي نتحدث عنهُ ونحاول تبيانه ليس خفياً أو مستتراً بل هو عوار مُعلن وليس هذا فقط بل يُعد أيضاً مجالاً من مجالات التباهي والزهو وذاك من عجائب الأقدار....

لنرَ سوياً (عينة) من الخطاب الموجهِ ضد المرأة سواء كان هذا الخطاب موجهاً منها أو موجهاً إليها .

من عجائب القدر أن تكون المرأة أحد العثراتِ التي تقف حائلاً دون أن تبلغ المرأة سِنّ الرشد الاجتماعي وأن تصبح هي ذاتها لا في صف المحاربين (لها) ولكن في صفوف المحاربين ضدها (وما أكثرهم) فكثيرات من النساء لا يُحبذن عمل المرأة ويرَّين في ذلك إقتحاماً لمجال لا قِبل لهن بهِ بل والكثيرات منهُن يستنكرِن إشتغال المرأة بالسياسةِ على سبيل المثال .

أما عن الخطاب الموجه إليها فهو لا يكاد يتجاوز منطقتي (الرأس) و(الفرج)... هل يُصَدِقنَّ أحد أن الخطاب العام الموجه الي المرأة في مجتمعاتنا الإسلامية يجعل من المرأة كائن ضد ذاتهّ ! ففي هذا الخطاب على إختلافِ مصادره (فضائيات – كُتيبات – دروس – ملصقات – فتاوي) لا تسمع فيه المرأة إلا ما يجعلها تعتقد إعتقاداً جازماً أن الله قد خلقها لكي يجعلها حَبلاً من حبائل الشيطان وأداة من أدوات الإفساد والإنحدار الخُلقي ويكفي أن نعلم أن أحد الثوابت في هذا الخطاب أن المرأة إذ خرجت من بيتها إستشرفها الشيطان وأن المرأة القدوة في النموذج السلفى – والنموذج الريفى أيضاً - هي المرأة التي لا تخرج من بيتها إلا مرتين المرة الأولى الي منزل زوجها والمرة الثانية (الأخيرة) الي القبر وبهذا تكون قد نالت خير الدنيا وجنة الآخرة.

أما الخطاب عن المرأة فى فكرٍ وفقه التيار السلفىّ يتضح ويتجلى في رأيهم المتعلق بشهادةِ المرأة....

فالخطاب السلفىّ يجهر قائلاً (عوام الناس تتوقف قدراتها عند ما تدركه حواسهم المجردة أما العلماء والمفكرون من خواصِ الناس فحدودِهم ما توَّصلوا إليه من علمٍ ومعرفة يقدمها العلم الحديث في صورة حقائق ونظريات تتسع وتنمو كل يوم) ويؤكدون على أن مشاغل المرأة الكثيرة تجعل ذاكراتها أضعف في شئون المعاملات ولكي يقطعون أي مجال للشبهات يوردون نتائج أحد الأبحاث الذي أجراهُ فريق من العلماءِ التابع لجامعة نيوساوث ويلز الأسترالية بقيادة الأستاذة جوليا هنرى والتي تتلخص نتائجهُ في (وهن وضعف ذاكرة المرأة الحامل حتى أنها تستطيع أن تتذكر رقم قديم أكثر مما تستطيع أن تتذكر رقم جديد) ويقولون أيضاً أن النظرة المُتجردة الي هذه النتائج التي توصل إليها علماء أغلب الظن لا يتضمن إسلاميين يتسق إتساقا كاملاً مع ما تضمنتهُ آيه المُداينة حول مسألة الشهادة سواء من ناحية الحكم أو علته) .

هذا هو رأى السلفيين و علينا أن نبدأ أولاً بذكرِ أية المُداينة وهي الآية رقم (282) من سورة البقرة ونصها (وإستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وإمرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى، ولإ يأب الشهداء إذا ما دُعوا)....

الآية كما هو واضح من نصها لم تَذكُر حملاً ولا ولادة ولا أي شئ له علاقة بقوةِ أو ضعف ذاكرة المرأة ولم تمس من قريبٍ أو من بعيد قدرتها العقلية بل إن الآية تسير في إتجاهٍ مختلف تماماً عما يُوردُه التيار السلفىّ من حُججٍ حيث أننا نُلاحظ في بداية الآية الكريمة أن الله فضَّلَ شهادة الرجال في البداية فهي الأساس (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) ولم تفترض الآية أساساً في مبدأها حاجة شهادة المرأة فإن لم نجد فشهادة رجل وأمرأتان وهذه الآية وثيقة الصلة بطبيعة البيئة التي نزلت فيها فهي بيئة ذكورية الطابع كما نعلم ولم يكن من المقبولِ وقتها أن تتساوى شهادة رجل بشهادةِ إمرأة وبخاصة إذا كانت شهادتها مناقِضة لشهادتهِ أو مُبطلة لها وهذا الإفتراض هو الإفتراض الغائب دائماً عن ذهنية المُتلقي أو المُفسر للآية فليس من الضرورة أن تلتقي شهادة الرجلين أو الرجل والمرأتين في نفس الإتجاهِ بل قد تتعارض فبأي عقلٍ سوف يقبل الرجُل فى المجتمع الذكورى آنذاك مساواة شهادته بشهادة (أمةً) أو(جارية) بل وقد تُعارضها أو تبُطلها أيضاً..... هيهات

أما بخصوصِ ما يذكرون حولَ ذهنية المرأة وبخاصة المرأة الحامل فلقد نسوا أو تناسوا أن الأبحاث التي ذكروها ليست أبحاثاً نهائية بل أننا كثيراً ما نسمع كل يوم عن أبحاثٍ جديدة تضاف الي الأبحاثِ القديمة فماذا لو أثبتت بعض الأبحاث العلمية الحديثة عكس ما

قالوهُ ونحن نعلم جميعاً مدى تجدد الأبحاث العلمية فى كل مجالٍ.... ماذا لو أثبت العلم أن المرأة في بعض حالاتها تكون أكثر حضُوراً للذهن من الرجل ماذا لو أثبتت أبحاث علمية متقدمة - وهذا ليس بمُحالٍ - أن عقلَ المرأة يفوق عقل الرجل وأن القهر الإجتماعي هو الذي يمنع إيضاح هذا التفوق....

السؤال... ترى هل سيتراجعون؟ أم سيكون هناك تفسيراً جاهزاً أيضاً لِما يُستجد بحيث يَصبُ أيضاً في نفسِ القناة الفكرية السابق ذكرها .

وإستمراراً لهذا النسق من الفكرِ وهذه الآلية من طرقِ الإقناع والبرهنة يسير كلام السلفيين دوماً....

فمثلاً..... لو بالَ طفل ذكر على الملابس فإن ذلك لا يستلزم إعادة الوضوء بل يكفي النضح بالماءِ أما لو كان البول من طفلةٍ جارية (هكذا يقولونها) فذلك يوجب إعادة الوضوء لأن بول (الجارية) مُبطل للوضوء أما بول الأطفال الذكور... لا .. شريطةً أن يكون الطفل أو الطفلة لم يرضعا إلا اللبن ، أما لودخل طعامها مع اللبن شئ أخر فيوجب الوضوء على الجميع إذا ما بالوا عليهم.....

بول الرضيع الذكر لا يُبطل الوضوء لكن بول الرضيعة يبطلهُ... فلماذا؟

يقولون في عرضهم لحُجج الفقهاء في هذا الأمر أن الله خلق آدم من طينٍ والطين لا ينْتنْ وخلق حواء من ضلعِ آدم فحواء إذن من لحمٍ وعظم واللحم والعظم يُفْسِدان ويصيبهم النتنْ ولهذا فإنه يوجب الوضوء من بول الطفلة نظراً لأن مرجعيته قابلة للعطن أما الطين فلا...

هذه حُجة أما الحجة الأخرى التي يسوقونها على لسانِ الفقهاء أن المجتمعات القديمة تحب (الذُكران – هكذا يقولونها) ولهذا فإن الطفل كثيراً ما ينتقل من يدِ هذا ليدِ ذاك فرحاً وإستبشاراً على عكس الرضيعة الأنثى فهي ليست مَحلِ ترحيب مُشابهٍ ولهذا فإن كثرة إنتقالِ الطفل من بين أيدى الأشخاص يُعسِر على الجميع أداء الوضوء ولإن الدين يُسرٍ فقد شرَّعَ الشرع هذه الأمر تيسيراً على الناس ورحمةً بهم.... وليس هذا فحسب بل أن هذه الحُجج كما قالوا للرد على السائلين عن الحكمة لأنه لا يحق لنا من الأساس السؤال عن معقول الأمر بل إن علينا السمع والطاعة.... يُقِرونَ صراحةً أن الطفلة الأنثى ليست محل ترحاب وبولها يبطل الوضوء أما الطفل الذكر فلا ..... ويُصرون أن فقهم وفكرهم كَرَّم المرأة وأنهُ رفعها الي أعلى عليين !

يفرح الجميع بالطفلِ ويتلقفونهُ بين أيديهم ويبول عليهم جميعاً فيفرحون ويكفي قليل من الماء ليتطهروا لكن يلزم كثير الماء لبولِ الطفلة التي لا تحظى بالترحابِ الكافي ولهذا

فسوف تبول على فردٍ أو أثنين فلا يوجد مشكلة إذن من إعادة وضوئهم ويا له من رفيقٍ رحيم هذا الفقيه الذى قال هذا...

عن أي تكريمٍ للمرأة يتحدثون ؟

## حول ما يسمى بالأمة القبطية

من المفهوم أن يقولَ شخصٌ ما فى سياق حديثه الأمة المسيحية أو يقول آخر الأمة الإسلامية فهناك مسيحيون من جميعِ جنسيات العالم كما أن هناك مسلمين من جنسياتٍ كثيرة وهؤلاءِ وهؤلاء يشّكِلون ما يُمكن تسميته ولو على سبيل المجاز بالأمة.

والسؤال الذى يطرح نفسه .....هل هناك أمة قبطية ؟ وقبل أن نجيب على هذا التساؤل لنُبحِر قليلا- من خلال الشبكة العنكبوتية - الى التاريخِ القريب لنرى متى وكيف نشأ هذا المُصطلح

كان أول من إستعمل هذا التعبير(الأمة القبطية ) هو حبيب جرجس

وفى يوم 11-10-1952 قام شخص يُدعى إبراهيم فهمى هِلال المحامى بإشهار جمعية الأمة القبطية ومنحتهُ وزارة الشئون الإجتماعية الترخيص وكان ذلك التصرف من قبيل المُجابة لجميعةِ الأخوان المسلمين والتى سبقتْ فى الإشهار جميعة الأمة القبطية وكانت لهذه الجميعة أهداف نصَّ عليها الإشهار من هذه الأهداف :-

- إصلاح شئون الكنيسة القبطية .
- مساعدة المحتاجين .
- تعليم اللغة القبطية وإحلالها محل اللغات الأخرى .

وليس هذا فحسب بل إن هذه الجماعة كان لها شعار وهو : -

الأنجيل دستورنا والموت فى سبيل المسيح أسمى أمانينا ، الله ملكنا ومصر بلادنا و- العنخ - (مفتاح الحياة الفرعونى الذى يشبه شكل الصليب) علامتنا والشهادة فى سبيل الرب غايتنا.

وفى سنة 1954 قامت هذه الجماعة بعملٍ إرهابى حيث إختطفت البطريك الأنبا يوسابا الثانى من المقرِ البابوى وتم تحريره فيما بعد وقد حُكِم على رئيس هذه الجماعة وقتها بالسجنِ ثلاث سنوات وفى نفس العام تم حل هذه الجماعة.

ودون الدخول فى تفاصيل كثيرة لامقام لها الآن فلقد تم حَل الجماعة كما ذكرنا وأصبح وجود جماعة الأمة القبطية مخالف للقانون .

يقول التاريخ أن إشهار جماعة الأمة القبطية كان رد فعل طبيعى لوجودِ جماعة الإخوان المسلمين فقبلَ إشهار الإخوان المسلمين لم يكن هناك وجود إلا للإخوان المصريين وهى الأخُوة التى تجمع طرفى الأمة ولكن بعد خروج جماعة الإخوان المسلمين للحياةِ العامة إستفز ذلك مشاعر الأقباط فسعوا بدورهم الى بللورة وجودهم من خلال الإخوان الأقباط وأصبحت مصر منذ ذلك التاريخ إخوان مسلمين وإخوان مسيحيين ووقف الإخوان (المُحتلين) يشاهدون هذه الحالة من الإنقسام والتشرذم بالسرور والحبور.

وهاهو التاريخ يعيد نفسة ويتم الإعلان عن الرغبة فى إشهار جمعية الإخوان المسيحيين رداً على الصعود المفاجئ وغير الطبيعى للإخوان المسلمين فى مصر فى الآونة الأخيرة ولكن مما يُحمد لكثيرٍ من الأقباط فى مصر إعلان رفضهم لهذه الجمعية .

نعود لمُصطلحِ الأمة القبطية وهو فى الحقيقة مُصطلح يكمُن فى داخلهِ عامل جوهرى من عوامل نفيه وبطلانه، ذلك أن أقباط مصر لا يشكلون أمة والمسلمين المصريين أيضاً لا يشكلون أمة نظراً لأن مصطلح الأمة أشمل من أن يُشكلة جماعة لها أهداف مشتركة بل يجب أن تكون هذه الأمة من عدةِ جنسيات وأعراق مُختلفة يجمعها هدف واحد وهذا ما لا يتوافر عند الأقباط فى مصر لأن مُصطلح قبطى وبالتبعية مُصطلح الأمة القبطية لا يُمكن إطلاقه إلا على المسيحيين المصريين وهذا ما أعنيه بعدم صحة ما يسمى بالأمة القبطية اللهم إلا إذإ إختار الأقباط الديانة وطناً بديلاً عن مصر وهذا على حد علمى مرفوض من قِبل الكثير من عقلاء الأقباط فى مصر .

ويأخذنا هذا السياق الى الحثِ على ضرورة مقاومة كل ما من شأنه العمل على تقسيم الأمة المصرية (مثل الدعوة الى اللغة النوبية والأمة النوبية) يأخذنا هذا السياق الى ضرورةِ الإنتباهِ الى التأثيرات السلبية التى صاحبت ظهور جماعة الإخوان المسلمين وهى الجماعة التى ما فتئت فى الظهور إلا وصاحبها كثير من الكوارث والتى كان منها ظهور ما يسمى بالأمة القبطية .

الدولة مصرية والأمة مصرية واللغة عربية، إنه وطن واحد ولغة واحدة والكل يندرج ويَشخص أمام عَلمٍ واحد نرفع له جميعاً التحية فـ لمصر الأنتماء ولإجلها التضحية والفداء وغير ذلك ما هو إلا باطل الأباطيل وقبض الريح .

## السلفية اللغوية

عندما يبغى الإنسان إيصال فكرة أو رأى إلى الآخرين فإن مقدرته على إيصال هذه الفكرة أو هذا الرأى تتوقف على مهارتهِ فى قَولبة رسالته فى قالبٍ لغوى يستطيع من خِلاله التواصل مع الخارج عنه سواء كان هذا الخارج شخصاً يُحدثه أو مجتمعاً عاماً يُخاطبه ومن المعروف أن الأنسانية على إختلاف حضاراتها وثقافاتها لم تجد أفضل من اللغةِ كوسيلةٍ لصياغة أفكارها وتسطير خُصُوصية شأنها ..صحيح أنه كانت هناك وسائل أخرى لتوثيق مُفردات الحضارات على إختلافِ جغرافية موقع كل منها مثل التوثيق عن طريق الرسوم الجدارية أو المنحوتات الحجرية والجيرية إلا أن اللغة ظلَّت هى الوعاء الأمثل لترجمةِ الحال وتوثيق الأحوال وأيضاً كانت هى الوسيلة المُثلى لصياغةِ القوانين ووضعها فى بنودٍ ومواد يسهل الرجوع إليها حتى لا يَحدث خلاف فى التفسيرِ .

ومع مرورِ الأيام وتقادم الزمان وتوالى السنون والأعوام صار للإنسانية رصيداً هائلاً من الثقافةٍ والفكر والتراث والحضارة وكل هذا مُصاغ ومحفوظ فى قالبٍ لغوى - مع وجودِ الجوانب الأخرى مثل المنحوتات وغيرها - وهذا السجل اللغوى بما يشملهُ من آدابٍ وفنون وشعر وقصة وقوانين...وعاؤه اللغة .. فاللغة هى التى حَفِظتهُ وهى التى جعلت منهُ مادة مفهومة لأجيالٍ لم تُعاصر ما تم تدوينه .. ومن المعروفِ أيضاً أن اللغاتَ التى عرفها الإنسان لاتُعد ولاتُحصى أو أنها من الكثرة بحيث يتعذر حصرها هذا غير اللغات الميتة والمنقرضة وهى ميتة ومنقرضة إما بحكم زوال الألسنة التى تتحدث بها أو بحكم فقر إسهام هذه اللغة فى الحضارة الإنسانية بشكلٍ عام.

وبناءً على الشاهد المُتاح من وسائل إتصال حديثة ومن موثقات رقمية حوَت الكثير من الثقافاتِ الإنسانية هناك من اللغات ما يمكن إعتبارها لغات إنسانية حية وهناك لغات أخرى ميتة و أى محاولة لأعادة إحياء هذه اللغات الميتة هو من قبيل العبث والعناد الطفولى المُحبب لنفوس ضعاف العقل و أقوياء العاطفة .

اللغات الحية تكاد تكون معروفة وهى حية بحُكمِ حيوية المتحدثين بها وإسهامهم الدؤوب فى الحضارة الإنسانية أو بحكم التراث الذى تحملهُ هذه اللغة فى طياتها والأمثلة معروفة

... إن أشد اللغات حيوية فى عصرنا هذا هى اللغة الإنجليزية وهى لغة حيّة لأسباب مرصودة فهى لغة أقوى دولة فى العالم ،هى لغة الإنترنت الأولى وقبل كل هذا هى لغة دُوِّنَ بها الكثير من روائعِ الآداب العالمية وغير ذلك وهذا الحال ينطبق أيضا على اللغة الفرنسية والإيطالية وغيرها من اللغات الأوروبية.

وتحتل اللغة العربية مكانة جيدة بينِ لغاتِ العالم المُتحضر وهى إحدى اللغات المُعترف بها دولياً كلغةِ حديثٍ رسمية في الجمعية العامة للأممِ المتحدة، والمكانة التى تبوأتها اللغة العربية لم تأتِ من فراغ فهى لغة موَّثق بها أدب وشعر من أعظم وأجَّل ما عرفتهُ الإنسانية هذا غير التاريخ والوثائق التى صِيغت بهذه اللغة الجليلة وغنى عن الذكر أنها لغة شِبه مقدسة لدى ما يقرب من مليار ونصف مليار من المسلمين حيث أنها لغة العبادة والصلاة لديهم .

اللغة العربية هى لغة المصريين الأولى كل المصريين - مسيحين ومسلمين - وأى محاولة لإختراق هذا الجدار الثقافى المتين الذى يحفظ الهوَّية ويصونها يُعَد من قبيل العمل على تقويض دعائم ثقافة نحن فى أَمس الحاجة لتقوية بُنيانها والتمترس حولها .

وعلى ما يبدو أن إلصاق اللغة العربية بالدينِ الإسلامىّ وتعريفها دوماً بأنها لغة القرآن الكريم قد أرسى حاجزاً نفسياً ما بين اللغة العربية وبين المسيحيين الذى يعيشون فى الوطن العربىّ والإسلامىّ مما جعلهم يتوقون شغفاً الى الأستقلال اللغوى.

إن اللغة القبطية تُعد لغةً غير معروفةٍ لدى الغالبية العظمى من سُكان الكرة الأرضية بما فيهم ملايين المسيحيين أى أنه لا يمكن إعتباراللغة القبطية لُغة مُعتمدة ورسمية للمسيحية كما يُحاول البعض إيهام البسطاء منهم بذلك.

اللغة القبطية كانت إحدى أطوار مراحل التطور اللغوى الذى مرت به مصر هذا أمر لاينكرهُ أحد ولكن أن يحاول البعض إحياء هذه اللغة مرة أخرى فهذا أمر عُجاب ! ولنا أن نتخيل مقدار المعرفة التى من الممكن أن يتحّصَل عليها إنسان يجيد الإنجليزية أو الفرنسية مقارنة بإنسانٍ آخر يتحدث القبطية أو البشتونية وللعلم فإن اللغة البشتونية هى اللغة التى يتحدث بها الأفغان فأى تواصل يُرجى مع العالمِ المُتحضر لمن يُصِرُون على الحديثِ باللغة البشتونية أو الذين يسعون لإحياءِ اللغة القبطية والتى لا يعرفها إلا القلائل ممن يظنون أنهم يحافظون هلى هويتهم الدينية بحفاظهم عليها ؟ وما كثير من الظنون إلا أوهاماً لا وجود له إلا فى خيالِ أصحابه .

من المعروف أن الدولة المصرية تحتوى على أعراق إثنية مختلفة مثل النوبيين فى الجنوب وهم يتحدثون اللغة النوبية وهى على حدِ علمنا لغة كاملة وليست مجرد لكنة من اللكنات أو لهجة من اللهجات، كما يوجد أيضاً أهالى الواحات والقانطين فى منطقة سيوة وهم يتحدثون اللغة الأمازيغية فماذا لو طالب هؤلاء وهؤلاء بأحقيتهم فى تفعيل لغتهم التى يتحدثون بها ؟

إذا كانت السلفية القبطية فى مصروأربابها يُعضدون إحياء اللغة القبطية فإن من حقِ النوبيين حينئذٍ أن يعمَلوا على إحياء اللغة النوبية ويقوم أهالى سيوة والواحات المجاورة لها هم بدورهم فى المطالبة بإحياءِ اللغةِ الأمازيغية وتضيع البلاد بين أربعة ألسنة ..عربية وقبطية ونوبية وأمازيغية ...فإلى أى هدفٍ يهدفون ؟

ومن ناحيةٍ أخرى فإن مُعاناة المطالبين بتجديدِ قواعد اللغة العربية من كلِ هذا الخضم الهائل من القواعدِ النحوية التى لايحتملها أحد يعانون بدورهمِ من أصحابِ السلفية اللغوية الذين يتمسكون بنفسِ القواعد والأسس التى تم وضعها منذ مئات السنين ولم تتغير حتى الآن، وكاتب هذه السطور على سبيل المثال من أشدِّ المُناصرين لفكرةِ (تسكين الآخِر) فى كثير من المواضع وليس على الإطلاق لأن من شأن هذه القاعدة أن تُساهم فى إزالة ثِقل لغوى هائل لاطائل من وراءهِ ولا فائدة منه على الإطلاق، إنهم يسوقون لتعضيد موقفهم ذلك المِثال المشهور من القرآن الكريم بالآيةِ التى نصها ( إن الله برئ من المشركين ورسوله) وكيف لعب التشكيل الأخير فى معنى الآية وهذا مردود عليهم لأن المعنى واضح سواء كان التشكيل (رسولهُ) أو (رسولهِ) والأمثلة كثيرة فقواعد مثل قاعدة (إن) و( كان) ونهاية الكلمة ( و- ن) أو (ي – ن) لا تُشكِل أى فرق فى سياق الحديث على الإطلاق .

المفارقة أن العرب القُدامى وهم أصحاب اللغة وأساطينها كانوا أشد مِنَّا جُرأة وأكثر حداثة فيما يتعلق بالقواعدِ النحوية وهى القواعد التى وضِعَت بعدَ هذه الأجيال بمراحلٍ فكثيرٍ من الشعر العربى يحتوى على تغييراتٍ لغويةٍ فى بِنيةِ الكلمة نفسها مثلما يوجد فى شعر الغزل، (بثينة) تُصبح ( بثين) و(ليلى) تصير( ليل) وكانوا يَعُدون ذلك من قبيل البلاغة والمهارة .

لافرق بين مَن يطالبون بإعادة إحياء اللغة القبطية وبين المحافظين والمدافعين عن ثبات وبقاء نفس قواعد اللغة العربية على ما هى علية دون تغيير فجميعهم منفصلين عن الواقعِ

وهائمون فى دنيا الخيال، لن يتحدث أحد اللغة القبطية – بما فى ذلك ملايين المسيحيين- وها هى اللغة العربية تَضعف مع الأيام شيئاً فشيئاً نتيجة جمود القائمين على أمرِها وعدم مُسايرتهم لمستجداتِ الحياة وحتميات الواقع .

إن الجمودَ اللغوى المُتمثل فى الرفضِ المُطلق لإعادة النظر فى قواعد اللغة العربية وأيضاً المُطالبة بإعادة إحياء اللغة القبطية صُنوان، قرينان فى الفكر والمُنطلق يتباريان سوياً فى هذا السباق السلفى وبئسَ السباقِ هو، وكِلاهما يعتمد على تلك الوجاهة التى يُضفيها التعصب لأمرٍ ما والدفاع عنه .

إننا هنا لا نطالب بإلغاء العمل بالقواعد النحوية للغة العربية ولكنى فقط نطالب – مع الكثيرين- بتهذيبِ هذه القواعد النحوية وتفريغها من كثيرٍ من الإلزامياتِ اللغوية التى أصبحت تُشكل عِبئاً على الدارسين وهَمَّاً على المتحدثين والإبقاء فقط على الضرورياتِ النحوية والتى بدونها لايستقيم المبنى والمعنى وهذا لن يتأتى إلا عن طريقِ الهيئات الرسمية الثقات وهى مُجمعات اللغة العربية فى كثير من البلدانِ العربية والإسلامية والتى يجب أن تتشارك جميعها فى هذا المشروعِ الحيوى والهَام للحفاظ على حيويةِ اللغة والتى أحيتها وحافظت هذه القواعد النحوية على حياتها يومَ أن كانت تحتاج بالفعل إلى ذلك وهاهى الآن تحتاج الى إعادة النظر ولا يُمكن ذلك إلا بتفعيلِ دور مُجمعات اللغة العربية فى كل الأمصار .

اللغة العربية بطبيعتها وفى بنيتها الأساسيةِ لغة منطوقة عَرَفَ أهلها البلاغة فى الإلقاءِ والنَشد وبرعوا فى ذلك واللغة السماعية حينما تتحول الى لغةٍ مكتوبة فإن ذلك يستتبع تغيرات هامة ولقد قامَ الأقدمون بهذا بالفعل وها هو الآوان قد آن للمُحدَثين لإعادة النظر فيما سبق وتم ترسيخه من قواعدٍ وأسُسٍ .

# السلفية النصية فى موقف الكنيسة الأرثوذوكسية

هناك كَم من المشكلات في مجتمعاتنا أصبحت في غنى عن الرصدِ من شدةِ بيانها ووضوح معالمها وآثارها وهنالك من القضايا ما أُشبِعَ قولاً وتحليلاً والأمر لم يتوقف عند هذا الحد بل إن هذه المشكلات في مُجملها لم تعد عَصَّية على الحلِ بل على العكس إن لها حلولاً مطروحة ومنذ أمدٍ بعيد فأين مَكمَن المشكلة إذن ؟

المشكلةُ تَكْمُن – تحديداً - في تلك العقليات الغائبة عن الوعي الإجتماعيّ والنفسيّ لهذا المجتمع، المشكلة في هذه العقلية المُتمترسة خلف متاريس (النص) وحصون أقوال الفقهاء، المشكلة في حالة الغيبوبة الحياتية التى يحياها أئمة الخِطاب الدينىّ .

لقد جفَّ حلق جميع المشتغلين بالعملِ الإجتماعي والقانونيّ في المُطالبة بوضعِ حُدود لحالة المُعاناة التي يُعانيها نفرٌ من الأقباطِ في مصر، ونقصد بهذهِ المُعاناة مُعاناة بعضاً منهم فى الإلحاح بالمطالبةِ بحقَ الأنفصال الزواجي إذا استحالت العِشرة بينهُما ورغم أن هذا الموضوع قد قُتل بحثاً من جميع جوانبه الإجتماعية والإنسانية إلا أنَّ موقفَ الكنيسة الأرثوذوكسية المصرية الرافض لمنحِ حق الإنفصال إلا لعلةِ الزنا أو تغيير الديانة موقف لم يتغير وذلك على الرغم من أن المطالبين بمنحهمِ هذا الحق ليسوا من خصومِ الدين ولا من أعداءِ المسيحية ولا من كارهيِ الكنيسة بل هُمْ أُناس عاديون يدينون بالمسيحيةِ ولهم من المشكلات ومن النوازع الأنسانية ما يسرِى على البشريةِ جمعاء... فالحبِ والكراهية وإستحالة المُعاشرة أمر وارد ولا شأن للدينِ به من قريب أو من بعيدٍ بل هو أمر إنساني بحت، فإذا ما أصرَ كل طرف على رأيهِ وتبيَّن صعوبة الإستمرار بينهما كان الأحقُ لهما و إحتراماً لإنسانيتهما أن يكونا لهما حق الإختيار في إستكمالِ بقية حياتهما دون عناءٍ ودون حبٍ ومعاشرةٍ مُصطنعة .

فقد أصدرت إحدى المُحاكم المختصة حُكماً بأحقيةِ المسيحى أن يتزوج ثانية بعد التحللِ من زواجهِ الأول ورفضت الكنيسة المصرية هذا الحكم على إعتبارِ أنه مُخالفاً لأصلٍ من أصولِ العقيدة المسيحية وهي عدم وقوع الطلاق إلا لعلة الزنا، وبهذا تكون الكنيسة المصرية في موقفِ المُمتنع عن تنفيذ أحكام القضاء بل وأنها بهذا الموقف أنما تقف في

مواجة الدولة والقضاء معاً وحتى هنا فالموضوع يكاد يكون محصور بين سلطة دينية تريد الهيمنة على من يقعون تحت سُلطتها وبين سلطة دنيوية تريد هي الأخرى بدورها فرض هيبتها على الدولة التى تتولى مسئولية إدارتها وهي قضية قديمة وتكاد تكون موجودة في جميع الأديان لكن ما هو غير العادي هو موقف الكثير من ناشطى الحقوق المدنية والداعين الى الدولة المدنية والذى بلغَ موقفهم من التناقض حداً يفوق التصور..

إنهم يَدْعون الي الدولة المدنية ليلاً ونهارا والدولة المدنية في تعريفها البسيط دولة تستقي أحكامها وقوانينها وأساليب إدارتها من المصالحِ والإحتياجات البشرية المتغيرة دون أن تتقَّيد بالتفسيرات التراثية للنصوصِ المقدسة كمرجعيةٍ أساسية في التشريع وذلك لأن هذه النصوص ثابتة المَتنِ ولكنها مُتباينة المعانى...

هذا المفهوم البسيط للدولة المدنية يُشكل اللبنة الأولى من مشروعِ دعاة الدولة المدنية وتصوره لهيكلةِ الدولة كما هو مفهوم ومُستنتج من القراءة المتأنية لآرائهم وهم لا يفتئون يَدعُون إلى الدولة المدنية ويستقبِحون كلَّ ما يناقض فكرة إقامتها ...

و السؤال هل الطلاق حقٌ من حقوقِ الإنسان - من حيث المبدأ- أم لا ؟

هذا هو السؤال الجوهرى .

إن قضيةَ (النص) وعلاقته بالتكوينِ الفكري العام هي أحد القضايا الهامة التي تُشكل النسق العام للمكون الثقافي والدينيّ لدي غالبية المشتغلين بالنقدِ الحضاري للمنظومة التي نعيشها جميعاً في ظل لحظتها الراهنة ... فالغالبية ترى في التفسير الحَرفِيّ للنص هو عين الصواب وينتمي لهذهِ الغالبية أيضاً المؤيدين للتفسير السلفيّ للنصِ كما فسرهُ السلف – المسيحى - الصالح ولا حِيدة عن تفسيرهم أما غيرهم وهم ثُلة قليلة فى المجتمع فإن (النص) نسبيّ قيل أو تم تدوينه (إنجيلياً) في ظروفٍ تاريخية وبيئية مُعينة مُستجيباً لإحتياجاتِ المجتمع آنذاك وأننا لا يجب أن نقفَ مكتوفي الأيدي أمام نص (النص) وذلك لأن النص بطبيعهِ ثابت يعمل في مجتمعٍ بطبيعتهِ مُتغير وبناءً عليه فإن التمسك بحَرفيةِ النص يؤدي لمفارقة النص نفسه للواقع الآنى مما يُفضي في النهايةِ لإنعزالِ المجتمع ككلٍ عن قِيم التمدن والتقدم، هذا غيرَ ما يترتب على ذلك من آفاتٍ ومشاكل إجتماعية، أي أن (النصَ) إن لم يكن مُتحركاً مع الحِراك الإجتماعي والزمنى فهو لن ينتج في النهاية إلا النتائج التي نراها الآن من غلبةِ الفكر الغيبي المُنتظر ليدِ القدر

العادلة على الفكر العلمي المُقتحم للإشكاليات محاولاً التغلب عليها بإسلوبٍ واقعيٍ و فعَّال .....

يقولُ الإنجيل (الوصية للإنسان وليس الإنسان للوصية) ومعنى هذه المقولة و ببساطة أن الوصية تكون لراحة الإنسان وليس الإنسان هو الأداة لتنفيذِ الوصية أي أن الهدف في النهاية هو الإنسان .... ولكننا في الحقيقة لم نرَ أي وجودٍ للإنسانِ فى موقفِ السلفيين الأرثوذوكس .

للإنسان أن يعتقد ما شاءَ من معتقدٍ طالما أنه لا يجور على حق الآخرين في الإعتقادِ وللإنسان أن يُعلن رأيه وللجميعِ مُطلق الحرية في إبداءِ ما يرون من رؤى ....إننا ندافع عن (الإنسان) أمام كل ما يقهر أرادته ويُجمد حريته ..... ويتعارض مع حقٍ بديهيّ من حقوقِ إنسانيته وموقف السلفية الأرثوذوكسية يتنافى مع كل هذه المبادئ وما مرجعية الأمتناع عن منح حق الطلاق إلا دليل .

إن إمتناع الكنيسة الأرثوذوكسية في مصر عن منحِ حق التطليق للزوجين يُعد جَوراً على حقوق الإنسان - من حيثِ المبدأ - لأن من حق كل إنسان بداهةً ألا يُفرض عليهِ من يمنعُ حقه في إختيار تغيير حياته ...أما الحُجج التي تسوقها الكنيسة القبطية والإدعاءات التي يدَّعيها أنصارها في موقفها فهي حُجج مردودة عليهم جميعاً.

أولاً:- تتحجج الكنيسة الأرثوذوكسية بأن الأناجيل الأربعة المعترف بها كَنَسياً في المذهبِ الأرثوذوكسى لا تُعطي حق الطلاق إلا لعلةِ الزنا وهو قول إن دلَّ على شئ إنما يدل على أن العِلل الفقهية التي تعاني منها العقلية القبطية هي نفس العلل التي تعاني منها العقلية الإسلامية - فكلاهما في التكوين شرقُ - فالوقوفِ عند ظاهر النص وعدم التزحزح عنه يبدو هنا واضح للعيانِ ولا يحتاج لتبيانِ وذلك على الرغم من مفارقةِ النص للواقع ..... فقد يفرض الواقع حَل الإنفصالِ دون توفر شرط وقوع الزنا من أحدِ الزوجين .

وتتجلى المأساة في أشدِ صورِها إذا أكتشف أحد الزوجين زنا الطرف الآخر دون أن يستطيع أن يثبتَ وقوع هذا الفعل قانوناً ليكون له حُجة على الكنيسة لكي تعطى له حق التطليق ولكنه النص، والعقلية التى تؤَّول وتفسر النص هى عقلية سلفية بحتة .

ثانياً:- ما يغيب عن فكرِ وعقلية الكنيسة القبطية أنه لا يوجد زواج مسيحي يمكن أن يتم خارج أسوارها بمعنى أنه لا يوجد زواج مدنيّ بعقدٍ دون أن يمرَ على الطقوس الكنسية وهذا يعني أن المسيحين لا يملكون خياراً آخراً لنوعيةِ الزواج بمعنى أوضح إذا كانت حُجة الكنيسة (أن ما جمعهُ الله لا يفرقهُ إنسان) وذلك لأن الجمعَ هنا يتم بسرٍ من أسرارِ الكنيسة في أثناء عقد الإكليل داخلها .... فليكن ذلك لمن أراد من المسيحيين على أن يكون لغيرهم الحق في عقد زواجهم بنوعيةٍ مختلفة من العقودِ القانونية خارج أسوار الكنيسة حتى يستنى لهم أن يفترقا إذا إتضح لها إستحالة دوام العشرة بينهما على أن تُقر الكنيسة هذا النوع من الزواج المدنيّ المُتحضر.

إن الزواجَ حقٌ من حقوقِ الإنسان والطلاق أيضاً حق من حقوق الإنسان (من حيث المبدأ) ولكن دائماً ما نجد أن رجال الدين يقفون حائلاً بين الإنسان وبين ممارسة حقوقه الفطرية والإنسانية فإذا ما ساق المُستنيرون الحُجج والوقائع المُعاشة التي تبرهن على صحة رأيهم لا نجد من رجال الدين ومن مؤسساتهِ (أو لنقل مؤسساتهم) لا نجد منهم إلا كُل عنادٍ وعنت ... متسلحين فى هذا العناد بنصوصٍ ثابتة لا تتغير ضد واقع متحرك لا يتوقف عن التغيير وعن طرحِ مُستجداتٍ تختلف في مُعطياتها عن ظروفِ ونشأةِ النص المُتحَجج به من جهةِ رجال الدين.

إن الحديث عن أحقية (الإنسان) المسيحي في أن يكون له حق الإنفصال والتطليق ليس حديثاً دينياً بل هو حديثاً إنسانياً في المقامِ الأول وعندما تتفكك أسرة فهي لا تفكك إلا إذا كانت هناك قابلية للتفككِ ويُصبح الطلاق هنا تشخيصاً لواقعٍ حادث بالفعل دون أن يكون هذا الحق في حد ذاتهِ هو العامل الوحيد لإنفِصام عُرى الأسرة هذا غير أنه قد تتفكك أسرة لتتكون أسرة جديدة ناجحة.

الموضوع لا يخص فقط مُشكلة الطلاق عند المسيحيين بقدر ما يخص مشكلة النسق العام الذي نعيش جميعاً في ظلهِ، عقليات لا تؤمن بمقتضيات الواقع على الإطلاقِ تطرح فكراً وفقهاً غافل تماماً عن حياة الناس بل إنه أحياناً ما يكون هو السبب في مُشكلات المجتمع بما تسوقه من آلياتٍ في التعامل مع الواقع تجعل أي محاولة من محاولاتِ طرح الحلول خروجاً عن الكنيسة أو مروقاً من الدين أو بدعة أو هرطقة أو أي معنى من تلك المعاني التي نعرف جميعاً مؤداها النهائى .

إن العذابَ الذي تعاني منه كثير من الأُسرِ المسيحية في مصر مَرجعهُ يعود الي نفسِ العقلية السلفية التي تحكم وتتحكم في مُجمل حياتنا وبما أن المسيحيين في مصر يعيشون في ظلِ منظومةٍ سلفية إسلامية فما كانَ منهم هم أيضاً إلا أن جاءوا بسلفيةٍ مضادة كى تواجهَ سلفية أخرى هي أشد منها وطأة وظُلماً وظلاماً كى تصب السلفيتان في مصب مجتمعٍ أضحى فريسة لأزماتٍ هو في غنى عنها، وما أيسر حلها - إذا وفقط إذا- ... خرجت العقلية الدينية من إسار التفسيرات العتيدة .

## كتاب (المُفتَرون)

(الإسلام وأزمة النخبة) هذا هو العنوان الفرعي لِمَا بدأهُ الأستاذ فهمى هويدي في عرضهِ لفكرة أزمة الإسلام مع بعض ما سماهُم النخبة وفيها يذكُرُ عدداً من الموضوعاتِ الصحفية والإعلامية التي لفتت إنتباههُ وأراد أن يوضحَ فيها وجهة نظره ونحن بدورنا وحقنا في الإختلاف نبغي أيضاً توضيح وجهة نظرنا وخلافنا معهُ.

يقول الأستاذ (هويدي) ما نصه (هل يشُك أحد في أن أكثر الوسائل فعالية لتحقيق مآرب الطامعين المتربصين والكارهين أن يقوم بنو جلدتنا أنفسهم بتلك المهمة، سواءً أستدرجوا إليها أو تواطئو عليها؟ على الصعيد السياسي لبنان نموذجاً يُجسد ما نقول - الكلام لا يزال لـ هويدى - إذاً لاخلاف على أن لبنان ضحية مؤامرة جهنمية لكن الذي ينفذ المؤامرة هم اللبنانيون أنفسهم الذين لا يقتلُهم أحد من الخارج لكنهم يقتتلون وينتحرون !) ونغلق قوس سرد ما قالهُ الأستاذ فهمى هويدى ونفتح قوساً تعليقا مِنَّا على ما كتبَ .

بالطبعِ لا يوجد خلاف على أن لبنانَ ضحية مؤامرة جهنمية و أن اللبنانيين يَقتتلون وينتحرون ولكن الأستاذ هويدى تغافل عن أن هذه المؤامرة نجحت بسبب غياب المشروع الوطني اللبناني الذي يضع لبنان فوق الجميع وهو يُعد خلافاً للمشروعِ الإسلامي المطروح الذى يجعل من الأممية الدينية بديلاً عن الأممية الوطنية، لبنان ضاع لأنهُ وقع ضحية الطائفية والتعصب وأصبحَ تحتَ وطأة صُناع الكراهية المذهبية.

ويقول المؤلف في وضعٍ آخر (كأن الجهاد الإسلامي يشتمل عُنصراً لإفسادِ المقاومة) وذلك من خلال سياق عرض المؤلف لظاهرةِ المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة وما لفت نظري هو لفظ (كأن) رغم أن ما ذكرة المؤلف يُعد حقيقة بالفعلِ فلقد أساءَ الجهاد الإسلامي للمقاومةِ الفلسطينية أيما إساءة حتى أن القضية الفلسطينية تحولت من قضيةٍ إنسانيةٍ عامة الي قضيةٍ إسلاميةٍ خاصة وذلك بفضلِ صبغ المقاومة كلها بصبغةٍ دينية أدت الي أن أصبحت القضية الفلسطينية مُؤسلمة إعلامياً وأصبحت مُرتبطة إرتباطاً وثيقاً بحركةِ المدِ والجزرِ الإسلاميّ وموقف المجتمع الدولي ككل من قضايا المسلمين على وجه العموم وكان الأحرى بِنّا أن تكونَ القضية قضية وطنية إنسانية أكثر منها قضية دينية كما هو حادث الآن لأننا بأسلمة قضية فلسطين خسرنا كثيراً .

(دين غير الذي نعرف) في هذا الفصل عرضَ المؤلف رأيه فيما قالهُ (ميشيل جوبر) وزيرخارجية فرنسا الأسبق وعددَّ المؤلف خمسة أخطاءٍ وقع فيها الوزير الفرنسيّ عندما

كتبَ جوبر مقالاً بعنوانِ (رؤية للتطرفِ من دارِ الحرب) ما يعنينا هنا ليس سرد ما قالهُ جوبر أو الرد الذي أوردهُ هويدى عليه ولكننا مَعنيين بالخطأ السادس الذي لم يذكرهُ الأستاذ فهمي هويدي وهو الخطأ الخاص بِنّا نحن ...
فالذي ذكرهُ السيد جوبر لم يأتِ به من وحي نفسهِ بل أنه بمثابة إعادة إنتاج لما يقولهُ الكثير من المسلمين ليلاً ونهاراً في شأن الجهاد ودار الحرب وأننا ندعو السيّد هويدي لمتابعةِ دعاة السلفية الجهادية ليسمع بنفسهِ ما يقولون زاعمين أنهم يتحدثون بإسمِ صحيح الإسلام في شأن الحرب والجهاد و سوف يتأكد بنفسه أن ما قالهُ وزير الخارجية الفرنسي يُعد شيئاُ هيناً أمام ما يَقولهُ دعاة السلفية الجهادية أنفسهم.

في موضعٍ أخر بعنوان (شيوخنا المفتري عليهم) يقول المؤلف ما نصه :-

(إن خطاب غُلاة الإسلاميين محدود الأثر والصدى حيث أن الدوائر التي تستجيب لهم ضيقه محصورة في قطاع الشباب تحديداً وفي أغلب الأحوال فإنها دوائر خفية وبعيدة عن الأعين وما يطبعون من كتبٍ يروج في نطاقِ تلك الدوائر دون غيرها بينما غلاة العلمانيين يبثُون أفكارهم عبر وسائط الإتصال الطبيعية ومن فوق منابر الخطاب العام ذات التأثير الأوسع في أعرض قطاع من الجماهير).
ونغلق القوس حيث ينتهي سرد هويدى وينتهي معهُ أيضاً كل ما يَمُت للواقع بأيةٍ صلة ... فلم يوجد بين ثنايا هذا الكتاب جزءً خالفَ الواقع مثل هذه الجزئية ولا أدري في الحقيقة عن أي مجتمعٍ تحدثَ الأستاذ فهمي هويدي !

هل خطاب غُلاة الإسلاميين محدود الأثر والصدى ؟ كما ذكرَ حقاً... وغلاة الليبراليون يَبثونَ خطابهم من فوق منابر الخطاب العام.... أم أن العكس هو الصحيح ؟...

لا توجد منابر لليبراليين المنابر للإسلاميين سواء في المساجدِ أو القنوات الفضائية والتي تبث أفكارها في عقولِ وآذان العوام ليلاً ونهاراً وعلى حدِ عِلمنا أن أجهزةَ الأعلام يُوجد فيها مساحة للفكرِ الديني السلفى لكن لا يوجد أي مساحة للفكر الليبراليّ المُخالف له....
إن أي فرد يسير في الشارع يستطيع أن يَذكُرَ عدداً من أسماء مشاهير الخطاب الديني على إختلاف توجهاتهم لكن ترى كم شخص يستطيع أن يذكر أسم مفكر ليبرالى أياً كانت شهرته بين المثقفين؟ مجرد سؤال و أجابته توضح أياً من الفِكرينِ له الصدى الأوسع خلافاً لما ذكرهُ هويدى .

يسألُ أيضاً (الي متى يُمكن يستمر إقتتالنا الداخلي وتوسيع نطاق وجبهات الصراع، بحيث نظل مُستغرقين ومُنشغلين بتصفيةِ الخلايا الحية في مجتمعنا، وبحيث تظل ساحاتنا

الداخلية نازفة تتقلب بين الصِدام والتوتر؟ الأمر الذي يؤدي لإنكفاء المجتمع وتقليص دوره وإنصرافه عمَّا يحيط به من تفاعلاتٍ أو ما يحيقُ به من تحدياتٍ وأخطارلقد أصبح إيقاف هذه الملهَاة ضرورياً ليس فقط بمعيارِ الوعي السياسيّ العاديّ ولكن أيضاً بمُقتضى الإلتزام الوطنيّ والقوميَ)

و نسأل معهُ الي متى ؟ ولكن السؤال الأهم ما هو وقود هذا الإقتتال الداخليّ الذي يُلهينا عمَّا هو أهم؟.. أليست الثقافة العامة الرافضة لكلِ محاولات الخروج من المأزقِ الحضاريّ الذي نحن فيهِ.... ألا تُعد هذه الثقافة هى المسئولة عمَّا نحنُ فيه من دوائر خلافية لا تنتهي، أليست كل محاولاتِ الطيران خارج السرب تواجهُ برصاصِ قناصة الفكر، إن كلَّ محاولات التغيير والتطوير لا تُواجه الآن إلا من قِبل التيارات المُحافظة سواء في الفكر أو السياسة لأنها تُعد بمثابةِ تهديدٍ فعليٍ لوجودهم العام.

يستنكر هويدى على الدكتور فؤاد زكريا الذى قال أن مصرَ والعالم العربي يدور فيهما صراع بين ثقافتين إحداهما (مُنفتحة) يتبناها الليبراليون والأخرى (منغلقة) يتنباها الإسلاميون.

هذا الجزء يُعد من أهمِ أجزاء الكتاب على الإطلاق وذلك لأن فيهِ تلخيصاً لفكرةِ الكتاب وفكر كاتبه ومقارنة بين الثقافتين الليبرالية والإسلامية، صحيح أن هذه المقارنة جاءت على لسانِ الدكتور فؤاد زكريا وليس على لسان هويدى إلا أن رأى الأستاذ فهمى هويدي فيما ذكرهُ الدكتور زكريا يوضح لنا فكر الكاتب كما سبق وذكرنا.

عفوا...ولكن ما أوردهُ الأستاذ فؤاد زكريا وذكره لصفاتِ كلاً من الثقافيتين صحيح مائة بالمائة، إن الكثير من أصحابَ الثقافة الإسلامية يعتقدون أنها ثقافة قد إكتمل بناؤها منذ أمدٍ بعيد وهم ينظرون لثقافة الغيرِ بإرتيابٍ ويكرهون إعمال العقل في ثوابتها، أليس من مبادئهم الأساسية تقديم النقل على العقلِ ويقولونها علانية دون خجلٍ..... نعم إن ثقافتهم ثقافة سماعية شفاهية..... ألا تعانى العقلية الإسلامية من ثقافةِ (العَنعَنة) وهى الثقافة التى تُقدس كل ما هو آتٍ من الماضى البعيد طالما أنه قد أتى(عن) طريق الرواة الثقات ....

أما ما قالهُ الأستاذ فؤاد زكريا (في أن يكفي أن يرجع أحدهم الي طريقة السلف الصالح في حلِ مشكلة ما ليعتبر أن هذه هي الطريقة المُثلي) لهوَّ قول حق ورصدٌ لواقعٍ لا ينكرهُ أحد والأستاذ هويدي يحيا معنا في نفس المجتمع ويتعايش مع نفسِ العقليات ويعرف جيداً

مدى سطوة فكرة السلف والسلفية على عقولِ الأمة ومسلميها وجميعهم يشتركون في ثقافة تقديس السلف وأفعالهم وتبجيل فترتهم وجعلها فترة منزهة عن كلِ نقصيةٍ وأنه لن ينصلح حال آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها...

إن ما ذكرهُ الأستاذ فؤاد زكريا لهوَّ تقريرُ حالة ورصد حالٍ، أكثر منه رأي مفكر مرموق نعتز جميعاً بفكرهِ وليس هذا فحسب بل ما قالهُ الدكتورذكريا لم يأتِ من فراغٍ بل توصل إليه بعد خبرة سنواتٍ طويلة من المشاركةٍ في الحياةِ الثقافية... أي أن مقولته ليست إنطباعاً عابراً ولا خاطراً عارضاً بل هي خُلاصة تجربة نظُن أنه عندما أوردَها فإن في ذلك تنزيهاً عن كل غرضٍ إلا ذكر ما رآهُ حقيقة .

ويُورِد الأستاذ هويدي في مُجملِ رده على ما قالهُ الدكتور فؤاد زكريا أن الإنغلاق والإنفتاح هما من السِمات الطبيعية الموجودة في كل جماعة إنسانية ...أى أن هويدى يؤكد أن عمليتى الإنغلاق والإنفتاح ليستا قاصرتين على الجماعاتِ الأيديولوجية الإسلامية فحسب بل هى حالة موجودة لدى أى جماعة أيديولوجية أياً كان توجهها ولكنهُ هنا وكأنهُ يريد تبرئة الأيديولوجية الإسلامية من تفردها بوجودِ فكر الأنغلاق فيها ولهذا يسوق حُجته بـ(لماذا؟) نَتَهم فقط الأيديولوجية الإسلامية بالإنغلاقِ .. هذا هو إستنكار هويدى وردنا على ما يقوله هو.... النسبة.... المِقدار .... وأيضاً جوهر التكوين، كم تبلغ نسبة الإنتفاحِ والإنغلاق إذا قارنا بين أيديولوجية الليبراليين وأيديولوجية الإسلاميين؟ هذا هو السؤال وهو بالطبع يعرف الأجابة.

أما ثالثة أو رابعة أو خامسة الأثافي في كتابِ الأستاذ هويدي ما يلي...

يقول الأستاذ فهمي هويدي (إن الدكتور- يقصد فؤاد زكريا- ومعهُ أكثر الرموز العلمانية لا يريدون أن يُصدِقوا أن الزمن قد تغيَّر وأن الوعي الثقافي والإيماني إختلف خلالَ العقدين الأخيرين بحيث ما كانوا مُستعدين لإستقبالهِ منهم بالأمسِ أصبحوا يعرضون عنه اليوم وما كان يبهرهم في الماضي فقد بريقه منذ غدا الناس في وضعهم ذاك أكثر ثقة في أنفسهم وأكثر تشبساً بجذورهم – ويكمل هويدي – الصعب حقاً هو مراجعة النفس ونقد الذات أعني أنه كان صعبٌ على هؤلاءِ وهؤلاء الإعتراف بأن الدنيا تغيرت وأن ثمة بضاعة كَسدَت وأنصرفَ عنها الناس حيث تجلَّي في السوق جديد أقبل عليه الجميع بدرجاتٍ متفاوتة ....إزاء ذلك فإن أصحاب الدكاكين القديمة ما برحوا يُصرون على عرضِ بضاعتهم القديمة بدلاً من تعديلها وإعادة النظر في مواصفاتها المرفوضة، ليس هذا فحسب وإنما ذهبوا الي حدِ سب جمهور المستهلكين ونعتهم بكلِ الصفات المرذولة - ويسأل – هل يمكن أن يُعد هذا موقفاً مُنفتحاً وعقلانياً وموضوعياً ؟)

وإذا سمحَ لنا الأستاذ هويدي أن نجيبهُ أن هذا الموقف لا يُعدُ بالفعلِ موقفاً منفتحاً ولاعقلانياً ولاموضوعياً لكن ما ذكرهُ هويدى – ناقداً و ناقماً - لا تنطبق على العقلية الليبرالية ولكن ما ذكره ينطبق ويُشخِص حال العقلية السلفية فالذين يرفضون الإعتراف بأن الزمنَ قد تغير ليس الليبراليون ولكن السلفيين، والذين يرفضون مُراجعة النفس ونقدِ الذات هم السلفيين وبعضاً من الأزهريين وليس الليبراليون .

لقد إعترف الكثير من أصحابِ التيارات الفكرية المختلفة بأن الزمنَ قد تغيَّر ولكن الذين لم يعترفوا نفس الإعتراف – بهذهِ الحقيقه البديهية - هُم أصحاب الثقافات المُنغلقة ولا أحسبهُ بعيداً عن الحوار معهم وأنهُ يعرف جيداً قدر تمسكهم بالنموذجِ الماضويّ في الحياةِ ورفضهم التام الإعتراف بتغيرِ الزمان مما يستلزم تغيير الفكرِ والفقه بالتبعية.

ويختمَ الأستاذ هويدي كلامه بالتساؤلِ عن الحَلِ أو البديل فيقول (أنه لا بديل عن حوارٍ بين عقلاء الجانبين حتى لا ينفرد بالساحةِ دعاة الغِل والإنغلاق في هذا الطرف أو ذاك كما هو حاصل الآن إذ أن المطلوب ليس إنتصار فصيل على فصيلٍ وإنما المطلوب هو إتفاق الجميع على أسسِ مشروع مستقبل ينقذ الأمة من هزيمتها الحضارية وتلك مسئولية عُقلاء المثقفين)

في هذه النقطة تحديداً نتفق مع الأستاذ هويدي جملةً وتفصيلاً نتفق معه أنه لا بديل عن الحوارِ لأنه ببساطة لا جدوى من التناحرِ وخاصة أننا نعيش جميعاً على أرضٍ مشتركة وأن نتفقَ جميعاً على أُسسِ مشروعَ مستقبلٍ ينقذ الأمة من هزيمتها الحضارية وتلك مسئولية عُقلاء المثقفين، ولكن السؤال يتمحوَّر في ظهورِ إشكالية أخرى تتخلص في مواصفاتِ هذا المشروع المستقبلىّ وهل سوف يتفق الجانبين على أُسِسِه الأساسية أم أن الخلاف سيكون سيدَّ الموقف- كالعادة - نظراً لتناقضِ مرجعيات كل فريقٍ كما هو مرصود ؟

كتاب الأستاذ فهمي هويدي (المُفترون) كتاب جدير بالقراءةِ والتعليق ولا يجب أن يمرَ نشرهُ وتداوله مرورَ الكرام لأن في هذا الكتاب رصد لحال كثير من ظواهرِ وعوارض حياتنا من وجهة نظر الكاتب المرموق الثقافة الواسع الإطلاع... وقد يكون التعقيب السابق لم يوَّفِ كلَ نواحي الكتاب ولكننا حاولنا بقدر المُستطاع أن نُغطي أهم ما جاء بهِ فى رأينا وحتى يستطيع أن يشاركنا القارئ الذي لم يحظَّ بقراءتهِ ..وعفواً إن كنا أطلنا الإستطراد عرضناَ لما قالهُ المؤلف... لعلنا نكون قد وفِقنا أن يُشاركنا القارئ قرائتنا، أما

أن يتفق معنا فيما طرحناهُ أو يختلف فذلك حق لا نُصادره على أحد بل نحسبنا من أشدِ المؤيدين لهذا الحق

# كتاب (الحرية فى الأسر)

مأزق الإصلاح السياسي والمواطنة هذا هو العنوان الفرعي للكتابِ الذي أصدرهُ الأستاذ (عادل جندي) بعنوانهِ العام (الحرية في الأسر) ويستعرض الكتاب الذي يقع من القطعِ المتوسط بعضاً من أراءهِ وملاحظاتهِ علي حالِ مُجتمعاتنا الشرقية علي وجهِ الخصوص فيما يتعلق بقضايا (العلمانية - المواطنة – والإرهاب -التطرف) .

القضايا التي طرحها الكتاب ليست جديدة بل هي قضايا مطرُوقة وقُتلت بحثاً وتحليلاً ..... ولكن الذي لفت نظرنا أن الكتاب ومؤلفه دائماً ما إذا كان يتناولُ مَبحثاً ما فإنهُ يتناولهُ من جانبٍ واحدٍ ومن وجهةِ نظرٍ واحدة حتى إذا وصل لنقطةِ لزِمَ عليهِ فيها الحياد – أو حتى الرصد المجرد - رأيناهُ إما أن يهرب أو يؤجِل أو يسخَر .

أول ما لفت نظرنا في صفحاتِ الكتاب هو أن الكاتب يكاد يكون مُقتنعاً تمامَ القناعةِ أن مُسلمي مصر جَمِيعهم ينتمون لجماعةِ الأخوان المسلمين أن لم يكن بالإنتماءِ المباشر فهو علي الأقل بالتأييد والمُبايعة المُعلنة أحياناً والمُستترة أحياناً أخرى وشعرنا أن الكاتب يوزع جُملةَ أتهاماتٍ لا أول لها ولا آخر للمجتمعِ المصري الذي ينظر إليه الكاتب علي أنهُ مجردِ وعاءٍ لتلقي الأفكار من مختلفِ التياراتِ الدينية وأن المجتمعَ يتقبل هذه الأفكار بمُنتهى اليُسر والسهولة، ولا نعرف في الحقيقة من أين أتى الأستاذ - عادل جندي- بهذا الإنطباع.

فعلي حدِ عِلمنا أنَّ المعارضةَ التي تتلقاها جماعة الأخوان المسلمين من المسلمين في مصر لا تقل ضراوةً عن المعارضةِ التي تتلقاها من غيرهم بل علي العكس أحياناً تفوقها غلظة وعناداً لِما يطروحونهُ من أفكارٍ.

وإنتفاء الموضوعية فى مجملِ آراء مؤلف الكتاب يتجلَّي فى رصدهِ لحالِ الجامعات المصرية حيث تطول إتهامات الأستاذ (عادل جندي) الجامعة المصرية وأساتذتها أيضاً، فالجامعات المصرية الحكومية بالطبعِ تموج بما يموج به المجتمع من صراعاتٍ وإحباطاتٍ لأن فيها الشريحة الغالبة للمجتمع والمُؤَهلة للتغيير ألا وهي شريحة الشباب و الذين بحُكمِ طبيعتهم يكونوا أكثر إنجذاباً للأفكارِ الأكثر حماساً لا لأن المجتمع الجامعي

متطرف بطبعهِ.... ناهيك عن عشرات العوامل الأخرى من فقرٍ وتختلف وغياب القدوة وإزدحام الأعداد الذي لا يتيح أي فرصة لأي نشاطٍ كان .

إستكمالا لعبثِ المُسميات في هذا الكتاب الذي يموج بأحادية النظرة يذكُر الكتاب في صفحةِ (334) في مجملِ حديثه عن الثورةِ الفرنسية ( الثوار الذين حاولوا التخلص من رموزِ العهد البائد من بين الإقطاعيين والنبلاء ورجال الكهنوت) وهنا يتضح ما نبغى قوله فالثورة الفرنسية لم تسعَ للتخلصِ من رجال الكهنوت ولكن من رجال الدين فلم تكن ثورة فقط علي الكهنوت بل علي الكنيسة نفسها (وإن كُنَّا نتمني في هذا المقام أن تقومَ لدينا ثورة مماثلة علي كثيرٍ من أئمةٍ المساجد وما يَبثونهُ من طوفانٍ خطابيّ يَحثُ علي الكراهية، وأن كُنَّا لا نتمنى أن يُعاملَ رجال الدين - أي دين- كما عاملت الثورة الفرنسية القساوسة) فالثورة الفرنسية لم تكُن ضد رجال الكهنوت كما قال الكاتب ولكنها كانت ضد الظلم الذي كانت الكنيسة ترعاهُ بصكوكِ الغُفران (بالمناسبة المسلمين أيضاً يوجد عندهم صكوكاً للغفرانِ يقدمها لهم المشايخ و بصورةٍ مستمرة) .

يقول الكتاب في صفحة (382) حينما يتحدث عن مسودةِ الدستور المُشترك لدول الإتحاد الأوروبي (فالمسودة لا تذكر شيئا عن الدين بخلاف إشارة في المقدمة الي أهمية التراث الدينىّ في تاريخ أوروبا)..... الكاتب هنا يتحدث عن التراث الدينيّ لكنهُ لم يذكُر ولم يُكمِل حديثه عن نوعيةِ هذا التراث ويبدو أنهُ خَجِلَ من ذكرِ أن التراث المقصود هو تراث أحادي (مسيحي فقط) رغم أن هذا لا يعيبها أبداً فأوروبا هي أوروبا المسيحية (في تصريح مشهور لـ هيملوت كول المُستشار السابق لألمانيا قال إن أوروبا نادٍ مسيحي وذلك في تعليقٍ له علي محاولةِ تُركيا الإنضمام للإتحاد الأوروبي) ما يعنينا هنا هو عدم ذكرِ الديانة في مقامٍ كان يجب ذكرها هذا إذا كان الكاتب يبغي الموضوعية ... إذا !

(الديمقراطية الصندوقية) هكذا يُسمي لنا الكاتب العملية الإنتخابية التي لن تأتي نتائجها بالطبع علي هواه .. ولم يوضح لنا الكاتب كيف تجري أمورالحكم إن لم تكن من خلال هذه الآلية الصندوقية ؟

إن أكثرما أثار إستيائنا في هذا الكتاب هو ما ذكرهُ الكاتب في صفحة (409) حينما قال وهو يستعرض حال المصالح الحكومية التي يترك الموظفون فيما أعمالهم إستعداداً للصلاةِ حيث يقول عن الصلاةِ ... (التي تسبقها إستعدادات القبقبة والبلبطة المائية) ويقصد بالقبقبة والبلبطة المائية فريضة الوضوء.. ونحن وكثير من المسلمين ضد ما يحدث في المصالحِ الحكومية من التحججِ بالصلاةِ لتركِ العمل وقضاء حوائج الناس وضد أيضاً السُخرية من الأديان وشعائرها.. والأستاذ (عادل جندي) هنا لم يلتزم حدود النقد في حديثهِ عن فريضةٍ دينية هامة عند المسلمين ألا وهى فريضة الوضوء التي تسبق الصلاة و نؤكد هنا أننا نقول هذا الكلام ليس من مُنطلقٍ طائفي ولكن إنطلاقاً من مبدأ وجوب إحترام جميع الأمور المُتعلقة بالشعائرِ الدينية (لأي دينٍ) لأننا لو رَسخنا مبدأ السخرية من هذهِ الشعائر والطقوس ففي الحقيقة إن في كل دين بهِ من الشعائر والطقوس ما يُشبع شهية أي شخصٍ يبغي السخرية والإستهزاء ونحنُ إذ كُنا نعاني فى حياتنا من ألسنةٍ تعتلى منابر الخطاب الإسلامىّ و تسخرُ من المسيحيين وعقيدتهم ونُحاول بكلِ قوةِ أن ندافع عنهم فيما يَخُص المُعتقد ولأنهُ يتحتم على أصحابِ كل دينٍ إحترام مُعتقدات الأديانِ المُخالفة (حتى لو لم تكن سماوية) لذا لانرى هنا أيَّ تفسير لما ذكرهُ الأستاذ عادل جندي (من قبقبةٍ و بلبطةٍ مائية) إلا تجاوزاً ما كان لباحثٍ مثله أن يقع فيه وإلا أعطى لغيرهِ الحق لمثلِ هذا التجاوز وحنيذاك لن يكون لكتاباتهِ هو أى معني وهذه مفارقة لم يلفت هو إليها، هذا غير ما تثيرهُ هذه النوعية من الكتاباتِ من بثٍ لروحِ العدواة والشحناء لأن الدفاع عن المُعتقد أمر مجبول داخل كل مؤمنٍ بعقيدة ما .. و بَث روح التعصب والسخرية لن نجني من ورائها إلا كل أثرٍ مُدمر لحياتنا تلك الحياة المُثقلة أساساً بما فيها.

وعلي أي حال هو كتاب جدير بالقراءةِ ولا شك وهو يُلقي الضوء علي كثيرٍ من الأمور التي تشغل بال الأقباط في مصر..

و لنا هنا كلمة :

القضايا والمُشكلات التي حاول الكاتب طرحها في كتابهِ (الحرية في الأسرِ) لا تشغل فقط بال وخاطر الأقباط بل تشغل بال كل المهتمن بالمجتمع المدنى، تشغل بال كل من يهمهُ وصول المجتمع للصورةِ المُثلي التي يجب أن يكونَ عليها فى القرنِ الواحد والعشرين والذي لا يزال الكثيرين يحاولون جاهدين بكل ما إستطاعوا أن يَحُولوا دونَ إنزلاق المجتمع في هاويةٍ (بدأ فيها بالفعل) ولا يزال الكثيرين يدفعون الثمن مما يملكون

فى سبيل تحقيق هذا الهدف كُلاً فى مجالهِ سواء كانَ الثمنُ مدفوعاً من الطعن فى الدين أو مدفوعاً من الإستقرارِ العائلى أو مدفوعاً من أغلى ما يملك الأنسان وأعنى حياته نفسها ... فالحريةِ المأسورة التى ندافع عنها ليست فقط حرية الأقباط بل حرية المرأة وحرية الفكر وحرية المُعتقد ...إنها حرية الأنسان سواء كان مسلماً أو مسيحياً أو حتى غير ذلك..

## في نقد العقل العربى

## للدكتور محمد عابد الجابري

- نُظم القِيم المُؤسِسة للثقافتين العربية والإسلامية ونقد العقل الأخلاقي العربي (بشقيهِ الإسلامىّ والمسيحىّ .. حيث لم يُستَشَف من عرض الجابرى أنه كان يقصد رصد مكونات العقلية العربية الإسلامية فقط) .....وتحليل كل ماسبق تحليلاً موضوعياً نقدياً هو موضوع هذا الكتاب (اِلسفر) وهمّه.

بدءً ذي بدءٍ يوضح لنا الكاتب سبب إختياره لمُصطلحاتِ دراسته فلقد إستعمل كلمة نُظم (جمع نِظام) بدلاً من كلمة منظومات (جمع منظومة) حيث أنه يري أن كلمة منظومة وترجمتها من اللفظ الاجنبي(system) إنما تعني مجموعة من العناصرِ تقوم بينها علاقات معينة يستمد منها كل عنصر هويته ووظيفته أما (نِظام) فهي ترجمة للفظ الأجنبي (order) وهي تعني الشيء نفسه ولكن مع وضوح فكرة الترتيب والتتابع أي أن كلمة نُظم هنا لها معني أعم من وجهة نظر الجابرى من لفظِ منظومة ولهذا إستخدم كلمة نُظم حيث أن القيِم في كل ثقافة تُشكل ليس فقط منظومة أو منظومات بل هي أيضاً نظام بمعني الترتيب السامي وبمعني أكثر إيضاحاً يؤكد لنا عابد الجابرى أن القَيم في كل ثقافة ليست كلها في مستوي واحد بل هناك قيم أساسية

أو رئيسية تتفرع عنها قيم أخري أدني منها مرتبة كما أن هناكَ قيمة مركزية تنتظم حولها جميع القيم، وليس هذا فحسب بل يؤكد لنا الكاتب أنه تعمد إستعمال عبارة (نُظم) بالجمعِ قصداً حيث أن الثقافة العربية قد عرفَت عدة نُظم من القِيم وليس نظاماً واحداً وهذا ما سيبرهن عليه بالفعل بين ثنايا الكتاب وما سنوضحهُ نحن بدورنا في هذا المقام .

العقل الأخلاقي العربي هو عقل مُتعدد في تكوينهِ ولكنهُ واحد في بِنيتهِ وهنا يُحدد لنا الكاتب خَمس موروثات كَوَّنت العقل الأخلاقي العربي تكويناً رئيسياً وهذه الموروثات الخمس هي:-

- الموروث الفارسيّ
- الموروث اليونانيّ
- الموروث الصوفيّ
- الموروث العربيّ الخالص
- الموروث الإسلاميّ الخالص

وموضوعنا في هذا المقام هو عرض وإيضاح ما قصدهُ الأستاذ الدكتور محمد عابد الجابري بكلِ موروثٍ علي حدة وكيف شَكَّل وساهم هذا الموروث في تشكيلِ العقل الأخلاقي العربي ....

ولكن قبل أن نبرحَ هذا الجزئية يجب أن نَسطر هنا ماساقهُ المؤلف من أن كلَّ مَوروث من هذه الموروثات الخمس التي شَكَّلت العقل الأخلاقي العربي لم يَسِر كل موروثٍ فيها علي حدةٍ بل حدث تلاقي بينهم وهنا يقول المؤلف مانصه " بطبيعة الحال كان لابُد لهذه النُظم وهي تتزاحم علي مسرح الثقافة العربية من أن يحصل بينها إحتكاك وتداخل وتلاقُح ومنافسة وصراع .... إلخ، وبالتالي كان لابُد من بروزِ هيمنة هذا النظام من القِيم الخاص لهذا الموروث أو ذلك في هذا العصرأوذلك فينتج عن ذلك مانسميه (المُحصلة) التي تبرز كمَثلٍ للثقافة العربية الواحدة وبالتالي كـ(عقلٍ أخلاقي عربي) والحق أن الأمر يتعلق هنا بمحصلة إعتبارية فقط (virtuelle) أما في الواقع المُعاش فالتنافس والصراع بين نظام القِيم لا يكاد يهدأ حتى يستيقظ في جميع المجتمعات ويصل الكاتب الي نقطة يقول فيها ( إن المجتمع العربي كان طوال تاريخه المديد – ومازال حتى اليوم – مجتمعا قلقلاً علي مستوي القيم علي الأقل ولهذا كان هذا الكتاب كتابة تاريخ لم يُكتب بعد، تاريخ الفكر الأخلاقي في الثقافة العربية.

ولنبدأ مع الجابريّ فى طرحِ أولى هذه الموروثات :

- أولاً الموروث الفارسيّ أو أخلاق الطاعة

كانت الطاعة هي أولي القِيم التي رسَّخها الموروث الفارسيّ في مساهمتهِ في تكوينِ العقل الأخلاقي العربي وكان (التَرسُل) هو أول تأليف في الأخلاق والسؤال الآن ماهو المقصود بالترسلِ وكيف ساهم هذا الترسل في تشكيل العقل الأخلاقي العربي؟

- بدأ الموروث الفارسي يُقَدِم نفسه داخل الثقافة العربية والإسلامية عبرَ الترجمة والتأليف كخطابٍ كُلي وعامٍ في القيمِ والأخلاق وذلك في أواخرِ العصر الأمَويّ ...حيثُ شَهِدَ هذا العصر ظاهرة أدبية جديدة كان لها شأن هي الأخري في تكريسِ قيمٍ بعينها وهذه الظاهرة هي ظاهرة (التَرسُل) حيث كانت رسائل ملوك بني أميَّة خاصةً المُتأخرين منهم من أهمِ الوسائل التي إستعملوها في نشرِ القيم التي كانت تخدمهم والقيم المقصودة هنا هى قِيم الطاعة .

والترسل صيغة تُفيد معني التكليف فإذا كان موضوعُ الرسالة هو أصدار أمرٍ فوظيفة الترسل هو صياغة ذلك الأمر في نصٍ بلاغي تتزاحم فيه الإستشهادات بالقرآنِ والحديث في قوالبِ لغوية يُراد لها أن تقومَ مقام التبرير الدينيّ والبرهان العقليّ، ولابُد من الإشارةٍ هنا إلي (الكُتَّاب) الذين أَسَسوا هذا النوع من الأدب كان يُطلَقُ علي الواحدِ منهم إسم ( المُؤدب ) وهو ينتقل من بلدٍ لأخر لتأديبِ أبناء الطبقة الأرستقراطية وقد غادر بعضهم هذه المهنة لمهنٍ أخري أفضل كسباً وأرفع قدراً فأصبح منهم الولاةِ الذين يمثلون الخليفة كالحجاجِ بن يوسف الذي كان في الأصلِ مُعلماً ، أما أشهر هؤلاء المُترسلين هو عبد الحميد الكاتب وهو يُعد المُؤسِس الفعليّ لخطابِ التَرسل .

وترجع أهمية الترسل أنه كان وسيلة لإذاعةِ القِيم التي تُريد السُلطة نشرها وتكريسها في نفوسِ العامة، حيثُ تقرأ الرسائل نيابة عن الحاكمِ إذا كانت موجهة للرعايا وللموظفين ورجال الدولة إذا كانت خاصة بهم .

والفرق بين الخَطابة والترسل هو أن الخطابة تلجأ لتوظيفِ ضمير المُخاطَب بينما تلجأ الرسائل لتوظيف ضمير الغائب والكاتب الذي يكتُب الرسائل نيابة عن الحاكمِ يستعمل غياب هذا الأخير لفرضِ حضوره وهيمنته علي نفوسِ المُتلقين ومكْمن السُلطة في هذا الخطاب أنه يتركز حول قيمة محورية هي الطاعة .

وهنا يَبرز السؤال البديهيّ لماذا كان الموروثُ الفارسيّ هو المدخل الطبيعي لترسيخِ أخلاق الطاعة في كينونةِ العقل الأخلاقي العربي ؟

تَتَجلي الإجابة على هذا التساؤل في أن الموروثَ الفارسيّ هو تُرجمان لحالِ القيم الكِسروية التي ترفع الملوك إلي مصافِ الآلهة وتجعل من طاعةِ الملك طاعة للإلهِ وكان كسري أنو شروان (أي صاحب النفس الخالدة) هو آخر ملوك الفرس وينسب إليه قوله (أفضل أخلاق العبيد الإستقامة علي الطاعة وأن الملك أولي بالعبيد من العبيد أنفسهم) وتولي إبن المقنع نقل التراث الفارسيّ الى العربية وكانت الدولة الأموية كما ذكرنا في أَمَسِ الحاجة الى هذه القيم الكِسروية التى تُرسخ لفكرِ الطاعة وغلبة الموروث الفارسي الذى دشنهُ مَلِكُ الفرس (كسرى) وتولى إبن المقنع نقله لبَنِي العرب والذى يتجسد فى ترسيخِ فكرة الطاعة هو أحد اللبِنات التي شَكَّلت الفكر والعقل الأخلاقي العربي في تاريخهِ الطويل .

ثانياً: الموروث اليوناني

هناك ثلاث مرجعيات يعود إليها كل ما نُقل الي الثقافة العربية من الموروثِ اليوناني وتم تشكيل به جزءاً من العقلِ الأخلاقي العربي فيما يتعلق بالأخلاقِ والقيم..... أفلاطون أرسطو وجالينوس وبدون التمييز في هذا الموروث بين هذه المرجعيات الثلاث لن يكونَ هناك قابلية لفهمِ مدي تأثير الموروث اليوناني في تشكيل العقل الأخلاقي العربي فالتمييز في الفكر الأخلاقي العربي ذى الأصول اليونانية بين نزعاتٍ ثلاث أمر ضروري .

- النزعة الطبية العلمية ( مرجعيتها جالينوس)
- النزعة الفلسفية (مرجعيتها أفلاطون-- أرسطو)
- النزعة التلفيقية وهي التي تقتبس من المرجعيات الثلاث .

وحول هذه النزعات الثلاث يدور الحديث مع الجابرىّ حول حضور الموروث اليونانيّ في الفكر الأخلاقي العربي.

- أولاً النزعة الطبية العلمية:-

يُعد كتاب (تهذيب الأخلاق) هو الكتاب الأم في مجال بحثنا حول تأثير الموروث اليوناني في تكوين الفكر الأخلاقي العربي والواقع أنه لم يكن هناك إجماع علي نسبِ الكتاب لمؤلفٍ معين بل تعددت الأنساب الى المؤلفين فقد نُسب الكتاب أول مرة منذ سنه 1866 إلي إبي زكريا يحيي بن عُدي ونُسب أيضاً الي المُتصوف الشهيد مُحي الدين إبن عربيّ ثم نُسبَ للجاحظِ ويُرجح الدكتورمحمد عابد الجابري هنا نسب الكتاب

إلي العالم الرياضي الفيزيائي الكبير(إبن الهيثم) مُعتمداً في ذلك علي المخطوط الذي نشرهُ الدكتورعبد الرحمن بدوي وهو المخطوط رقم (1367) في كُتب خانة مجلس شورى مِلي طهران ويُحَصل عنوان مقاله في الأخلاق للحسن بن الحسن بن الهيثم أو يحيي بن عُدي ولهذا يُرجِح الدكتور الجابري نسب المخطوطة لإبن الهيثم هذا عن الخلاف حول الكتاب ونسبه أما من حيث مضمون الكتاب فالكتابِ موضوع بحثنا (ونقصد هنا كتاب تهذيب الأخلاق) ينتمي بوصفهِ كتاباً في الأخلاق إلى مدرسة جالينوس فهو يتبنى تعريف جالينوس للأخلاقِ حيث يبنِيها على قوى النفس الثلاث (الشهوانية والغضبية والناطقة) وهنا يؤكد الدكتور الجابري أن الهيثم كان ذا صلة قوية بكتبِ جالينوس حيث يخص كثيراً منها على عكس يحيى بن عُدى ولهذا يُرجح الدكتور عابد الجابري نسب الكتاب إلي الحسن بن الهيثم.

ومن هنا كان هذا الكتاب هو المدخل للنزعة العلمية الطبية في تأثير الموروث اليونانيّ على العقل الأخلاقي العربي حيث أن مؤلفَ هذا الكتاب (تهذيب الأخلاق) لا يتعامل مع موضوعهِ من موقع الفيلسوف الذي يعنِى بالمعرفةِ الأخلاقية بوصفها ثمرة لعلمٍ بل من موقعِ الطبيب الذي يتجه بإهتمامهِ نحو المحافظة على الصحة وأزالة المرض وتحديد نظام يضمن الصحة النفسية للإنسان، فالموضوع إذن يتعلق بطبِ الأخلاق وموضوع ومضمون هذا الكتاب يدور حول الأخلاق عند الإنسان حيث يقول الكتاب..... إن الأخلاق هى حال النفس، يفعل الإنسان أفعاله بلا رؤية أو إختيار (وهذا

هو تعريف جالينوس للأخلاق) والأخلاق في الإنسان ليست واحدة والعِلة الموجِبة لإختلاف الأخلاق هي إختلاف قوى النفس وهى ثلاثة.. شهوانية وغضبية وعاقلة.

أما القوى الشهوانية فهي مصدر جميع الرذائل والقوى الغضبية يشترك فيها الإنسان والحيوان وهى أقوى من النفس الشهوانية وأضر بصاحبها إذا ملكتهُ وأما النفس الناطقة (العاقلة) فيها يتميز الإنسان عن الحيوان ومن فضائلها إكتساب العلوم والآداب ومن رذائلها الخبث والخديعة والرياء.

والسؤال كيف لعِبَ هذا الكتاب دوراً في تكوين العقل الأخلاقي العربي؟

رسَخَّ هذا الكتاب الدليل للتعاملِ مع قوى النفس الثلاث وبَيَّن كيف يمكن ترويض النفوس وتهذيب الأخلاق فالطريق إلى تذليل القوة الشهوانية أن يتذكر الإنسان وقت شهواته أنه يريد تذليل هذه الشهوات وأن يُكثر من مجالسِ النُسَّاك والزهاد وأن يتجَّنب السُكر وألا يبالغ في الطعامِ .

والطريق لقمعِ النفس الغضبية أن يصرف الإنسان همَّهُ إلى تفقد السُفهاء وأن يتجنب حملَ السلاحِ وأن يسألَ نفسهُ عند الغضبِ عن الجانيّ وعمَّا يستحق من عقوبةٍ.

أما تهذيب النفس الناطقة (العاقلة) هو النظر في كتب الأخلاق والسياسة ومُخالطة العُلماء .

وترجع أهمية هذه النزعة الطبية العلمية في تكوينِ العقل الأخلاقي العربي إلي خُلُوها من القيمِ الكِسروية والآداب السُلطانية فهي نزعة إنسانية حلَّت القيم الإنسانية فيها مَحلَ القيم الكِسروية فكانت نِعمَّ المحل.

ثانيا النزعة الفلسفية:-

يرجع الفضل في دخول هذه النزعة إلى تكوين العقل الأخلاقي العربي إلى (الفارابي)... حيث قام الفارابي بنشرِ المنطق في الثقافة العربية حتى أنهُ لُقِبَ بالمعلمِ الثاني فالمعلم الأول هو (أرسطو) وكان الفارابي من الفلاسفةِ العرب الذين إهتموا إهتماماً بالغاً بـالسياسةِ والأخلاق في إطار الجمع بين أرسطو وأفلاطون والدمج بين الدين والفلسفة ونظام القيم الذي رسخهُ الفارابي ليس أفلاطونياً محضاً ولا أرسطياً محضاً بل هو نظام يجمع بينهما.

يستَهل الفارابي كتابهُ (التنبيه على تحصيل السعادة) أن المقصودَ بالسعادةِ هنا هي السعادة الحقيقية التي هي نهاية الكمال الإنساني.

وننال السعادة عندما تكون أفعالنا وعوارض أنفسنا طوعاً وإختياراً والأخلاق كلها مُكتسبة بالإعتيادِ ومتى كانت النفس في حال توسط حدثت لها السعادة ويؤكد الفارابي على أراءِ أرسطو أن الفضيلة هي الوسط بين رذيلتين وكلما كان التوسط كانت

الفضائل فالشجاعةِ وسطاً بين الجبن والتهور، والسخاء وسط بين التقتير والتبذير. وهكذا...

والمدينة الفاضلة عند الفارابي تكون فاضلة عندما تكون على مثال نظام الكون وترتيبه ومن هنا كان التأثير اليوناني على نُظم القيم في العقل الأخلاقي العربي فكلما كان لليونانِ تصور للمدينةِ الفاضلة كان أيضاً للفارابي تصوره.. فرئيس المدينة الفاضلة عند الفارابيّ ممكن أن يكون نبياً أو فيلسوفاً ولكنه ليس خليفة الله في الأرض .

وحضرت النزعة الفلسفية أيضاً وبقوةٍ في هذا المقام عند إبن رشد وتأثيره في تكوين العقل الأخلاقي العربي حيث قام إبن رشد بترجمة جمهورية أفلاطون وكيف لعبت هذه الترجمة في تأسيس جمهورية العقل الأخلاقي العربي حيث أثَرَّ إبن رشد ونزعته الفلسفية في الثقافة العربية فلأولِ مرةٍ يتم التعامل في الثقافة العربية مع المضمونِ السياسيّ لكتابِ الجمهورية كما هو وبصورةٍ مباشرة دون الدخول في مواراباتٍ سياسية لإتقاءِ شر السلاطين.

بقيَّ إبن رشد مُخلِصاً لروح نصِ الجمهورية وطابعه التحليلي النقديَّ دون أي التواءِ ولأول مرة في تاريخ الفكر الأخلاقي العربي تواجه السياسة بخطابٍ صريحٍ ويتم نقد الإستبداد بمفاهيم مباشرة وبجرأة وبإعطاء أمثلة من التاريخ العربي والأهم من كل هذا

أننا أمام خطابٍ أخلاقيّ مُتحرر من القيم الكِسروية ومن أخلاق الطاعة ومتحرر من النزعةِ الصوفية الهاربة من المقاومة الإيجابية الى المقاومة السلبية.

وبهذا يكون إبن رشد هو صاحب النزعة الفلسفية في تكوين العقل الأخلاقي العربي بما ترجمهُ من كتابِ الجمهورية وبما دفعهُ هو من ثمن نعرفهُ جميعاً ولازلنا نكتوي بشظاه حتى الآن.

أما النزعة الأخيرة التي شكَّلت العقل الأخلاقي العربي في تأثير الموروث اليوناني عليه هي النزعة التلفيقية.

خُطورة هذه النزعة التلفيقية في تكوين العقل الأخلاقي العربي يكمن في أنها تعرض القيم المُتعارضة المتضادة في سياقٍ واحدٍ وتُقدمها على أنها القيم الأخلاقية والسياسية التي يجب العمل بها ويذكر الدكتور محمد عابد الجابرى هنا مثالاً بكتاباتِ كُلاً من العامرى وتلميذه مِسكويه وغيرهم من مثقفي المُقابسات المعاصرين لهم أو اللاحقين عليهم وهو ما رسخَّ إستحواذ قيم ثقافية معينة على ساحةِ الثقافة العربية منذ ذلك الوقت مما ساهم في تكوينِ بعض أخلاقيات العقل العربيّ العام وإذا كانت هذه النزعة التلفيقية مقبولة في حقل مثل حقل الأدب على يدِ الجاحظ على سبيلِ المثال لكنها تُعد غير مقبولةٍ في قيم السياسة والأخلاق وذلك لأن تلفيق العامريّ ومسكويه ليس فى الأدب ولكن في الأخلاقِ ومجالها ليس مأدُبة الأدب ولكن مأدُبة القيم وخطورة أصحاب

المُقابسات أنهم أصحاب عقل - لا نسقى - يقتطفون من هنا وهناك ، والفلسفة عندهم جُملة تعاريف وكلمات قصار بليغة..ولا مانع عندهم أن يأخذوا من أحدِ المراجع ويأخذون أيضاً مما يناقضهُ فالمُقابسات تتجلى في أنها فلسفة (من هنا وهناك) دون تحقق أو تحقيق سواء كان المرجعُ مُحققاً أو منحولاً.

والسؤال ما هو الدور الذي لعبتهُ المدرسة التلفيقية في تكوين العقل الأخلاقي العربي؟! وتتجسد الإجابة على هذا السؤال في أن ما أذاعاهُ في الساحة الثقافية العربية من أخلاقٍ وقيم إنطلاقاً من الجمع بين الموروث الفارسيّ ونظيره الموروث اليونانيّ ينطوي على مفارقاتٍ خطيرة ذلك أن نظامَ القيم في الموروث اليونانيّ تتجسد القيمة المركزية فيهِ فى فكرةِ الكمال الإنسانيّ أما في الموروث الفارسيّ فالقيمة المركزية فيه هي الطاعة بمعنى آخر (الإستبداد) وهنا تكمن خطورة هذا الإتجاه التلفيقي الذي يحاول أن يجمع بين النقيضين الكمال والإستبداد، الكمال الناتج عن السعادة والإستبداد الناتج عن الطاعة.

هنالك كما ذكرنا آنفاً خمس موروثات هى التي شَكلَّت النسق العام في العقل الأخلاقي العربي ولكننا آثرنا هنا عرض موروثين فقط من هذه الموروثات وهو الموروث الفارسي والموروث اليوناني بإعتبارهما دخيلانِ على الثقافةِ العربية على عكسِ الموروث العربي الخالص والموروث الصوفي والموروث الإسلامي .

إن (السِفر) القَّيم الذي سطرهُ الأستاذ الدكتور محمد عابد الجابرى يستحق الكثير من الدراسةِ، فنُظم القيم في الثقافةِ العربيةِ تحتاجُ أشد ما تحتاج لكثيرٍ من الرصدِ والتحليل وخاصة أن هذه القيم تتعرض من آنٍ لآخر لعواملِ التعرية الحضارية من خصمٍ وأضافة ولكن من المؤكدِ أن هناك في تلافيفِ هذه النُظم ثوابت راسخة ولهذا فالمجتمعات العربية و بخاصة فى أوساط الأكاديميين المُهتمين بالبحثِ والتقصي حولَ كل ما يمُت للعقل العربي بأيةِ صلة هم في أَمَسِ الحاجة للوصولِ إلى هذه الثوابت الراسخة المُؤسِسة لنُظمِ القيم في العقلِ العربي الجماعي ....علَّ وعسى يستطيعون ولو بشقِ الأنفسِ تحريك هذه الرواسخ (الرواسى) حتى يستطيع غيرهم ولو في جيلٍ لاحق تحريك الواقع الآسن...هذا الواقع الذي يُعد مُنتجاً طبيعياً ومنطقياً لنُظمِ القيمِ السائدةِ في العقليةِ العربيةِ وعقلها الأخلاَقِيّ العام .